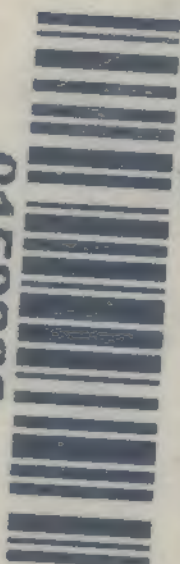


БИБЛИОТЕКА АЛЕКСАНДРИНА
в г. Москва

Bibliotheca Alexandrina



0158238

الثورة الفرنسية و نابليون

تصانيف المؤلف الأخيرة

١ — "La Genèse de l'Esprit National Egyptien" —
par M. Sabry, docteur ès lettres (1863 - 1882)

كتاب بالفرنسية مدعم بالمستندات الكثيرة يقع في ٢٨٨ صفحة من القطع الكبير ، يبحث في تاريخ الوطنية المصرية منذ عصر محمد علي الى آخر الثورة العرابية .
يطلب من مكتبة موسكاتو ، الثمن ٤٠ قرشا .

٢ — "تاريخ مصر الحديث" ، من محمد علي الى اليوم :

يستند الى مذكرات الشيخ محمد عبده وأهم الوثائق الرسمية وغير الرسمية ،
الثنى ٢٥ قرشا .

٣ — "أدب وتاريخ" : الثمن ١٥ قرشا .

سفر يحتوى على أربعة كتب : (١) محمود سامى باشا البارودى ، بحث تحليلي
في حياته وشعره . (٢) اسماعيل صبرى باشا حياته وشعره . (٣) تاريخ الحركة
الاستقلالية في ايطاليا . (٤) الفصول : أبحاث متنوعة في النقد والأدب والفلسفة

٤ — "الثورة الفرنسية ونابليون" : الثمن ١٥ قرشا

تطلب هذه الكتب من « مكتبة مصر » بشارع الدواوين ومن المكاتب الشهيرة .

تحت الطبع

إبراهيم باشا

عز منا على التفرغ لتاريخ مصر الحديث واصداره مفصلا
في عدة مجلدات يكون كل منها خاصا بعصر من العصور قائما بذاته
مستقلا : وسنبدا بتاريخ إبراهيم باشا بطل مصر في أيام محمد علي .

البثورة الفرنسية ونابوليون

تأليف
الدكتور
محمد صبرى

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

[الطبعة الأولى]
مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٧

(مطبعة دار الكتب المصرية ٤٦٧/١٩٢٧/٣١٠٠)

فهرس الكتاب

صفحة

المقدمة	٧
مصادر الكتاب	١١

الكتاب الأول : الثورة الفرنسية :

(١) النظام القديم	١٧
(٢) الجمعية الدستورية	٤٣
(٣) الجمعية التشريعية	٧٢
(٤) المؤتمر الوطني	٨٨
(٥) حكومة الادارة	١٣٨

الكتاب الثاني : نابليون :

(١) الحكومة الداخلية	١٧١
(٢) سياسة نابليون الخارجية	٢٢٥
(٣) انحطاط الأمبراطورية	٢٦٨

تصدير

لما كان عصر الثورة الفرنسية و نابليون من العصور التاريخية التي كان لها أبعد أثر في حياة أوروبا السياسية والاجتماعية رأينا أن نفرد له كتابا خاصا عنينا كل العناية في أن نجعله وافيا بالغرض الذي نرمى اليه : وهو تمثيل روح الثورة خصوصا في عصر المؤتمر الوطني والإرهاب ، عصر تطاحن الأحزاب والرجال ، عصر العظمة والسقوط ، وتحليل سياسة نابليون التي دوخت فرنسا وممالك أوروبا والشرق .

والواقع أن إيجاز الحوادث الكبرى ايجازا علميا شاملا من أدق واجبات المؤرخ لأن الإيجاز يقتضى الإلمام بالحوادث ، ووزن كل دقيق وجليل فيها ، ثم أدائها في أقرب لفظ الى أبعد معنى ، وما الإيجاز إلا قطعة من عقل المؤرخ وشخصيته ومقياس يبين عن ذكائه وذوقه وخبرته .

وقد يستغل المؤرخ الماهر مواد غيره فيخرج لنا منها صورة جديدة رائعة لعصر من العصور أو لشخصية بارزة أو لحادثة من الحوادث ، وقد يجد غيره مواد جديدة أو وثائق لم يسبق نشرها فلا يحسن استغلالها ثم يتوهم أنه أتى ببحث علمي طريف .

وهذا المؤرخ «مادلان» أصدر كتابه عن الثورة وأعلن في تواضع أنه لم يأت يبحث علمي جديد ولكنه اكتفى بتلخيص ما كتبه المتقدمون، وما أكثره، بعد نقده وتمحيصه .

على أن تلخيصه جاء «جديدا» في طلاوته، وبيانه، وقدرة صاحبه على تصوير الحوادث والرجال تصويرا دقيقا . فطنت الى ذلك الأكاديمية الفرنسية فتوجت الكتاب وكافأت مؤلفه .

دفعنا الى سوق هذه الكلمة ما نراه من ميل بعض الناس الى الانتقاص من شأن كل موجز في الأدب والتاريخ أو بكل بحث لا يستند الى وثائق جديدة لأنه في نظرهم مجرد من الصفة «العلمية» .

وأن أكبر مطمع لنا في هذا الكتاب أن نكون قد حققنا الغرض الذي نرمى اليه وهو تلخيص حوادث الثورة والامبراطورية تلخيصا شاملا تزيده الصور الفنية أو التاريخية العديدة وضوحا وحياة .



الى الأمام . . في طريق الحرية

من تصوير الرسام رافيه Raffet (١٨٠٤ - ١٨٦٠) .
مصور فذ صور وفائع الثورة والامبراطورية ، وهو وان لم برها
رأى العين فقد فاق في اجادته الكثير من شهودها

الصور مطبوعة بمطبعة المجازين اجبسيان بمصر

المصادر -

نشر هنا أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها

١

الثورة الفرنسية

Madelin. — La Révolution, I vol., 1911.

Dayot. — La Révolution (album illustré).

E. Champion—La France d'après les cahiers de 1789, 1911.

Aulard—Histoire politique de la Révolution française, 1901.

A. Sorel — L'Europe et la Révolution française.

Barthou — Mirabeau, 1913.

J. Claretie — Camille Desmoulins (étude sur les Dantonistes), 1875.

Thiers — Révolution française, 10 vol.

E. Lintilhac — Vergniaud (le drame des Girondins) 1920.

Aulard — Etudes et leçons sur la Révolution française.

Tocqueville — L'Ancien régime et la Révolution.

E. Borgeois — Manuel historique de politique étrangère, T 2.

Mathiez — Études robespierristes, 2 vol. (1917-1919).

٢

عصر نابليون

Thiers — Le Consulat et l'Empire, 20 vol.

Lanfrey — Histoire de Napoléon, 5 vol.

Lavisse et Rambaud — Histoire générale, Napoléon
T, I X.

E. Bourgois — Manuel de politique étrangère T. 2.

Seignobos : Histoire politique de l'Europe Contempo-
raine, 2 vol.

Debidour : Histoire diplomatique de l'Europe, 4 vol.

E. Denis — L'Allemagne de 1789-1810.

V. Bash — Les Doctrines politiques des philosophes
classiques de l'Allemagne, 1927.

E. Lavisse — Études sur l'histoire de Prusse, 1879.

X. Léon — Fichte et son temps 3 vol., 1922-1927.

G. Cavaignac — La formation de la Prusse centempo-
raine, 2 vol. (1806-1813), 1898.

الى صاحب الجلالة

فؤاد الأول

ملك مصر ومحي النهضة العلمية والأدبية فيها

أقدم كتابي

الكتاب الأول

الثورة الفرنسية

الفضل الأول

النظام القديم

تمهيد — نلتخص أسباب الثورة البعيدة والقريبة فيما أطلق عليه المؤرخون « النظام القديم » أى النظام السابق لعهد الثورة .

كان هذا النظام يستند الى الحكم المطلق الاستبدادى والى الامتيازات التى يتمتع بها الأشراف والقساوسة ، وكان فى جملته من الوجهتين الاجتماعية والسياسية يتنافى مع « الروح الجديدة » التى ظهرت فى أوروبا ، وفى فرنسا بوجه أخص ، فى القرن الثامن عشر تأييدا لمبادئ العدل والحرية والمساواة .

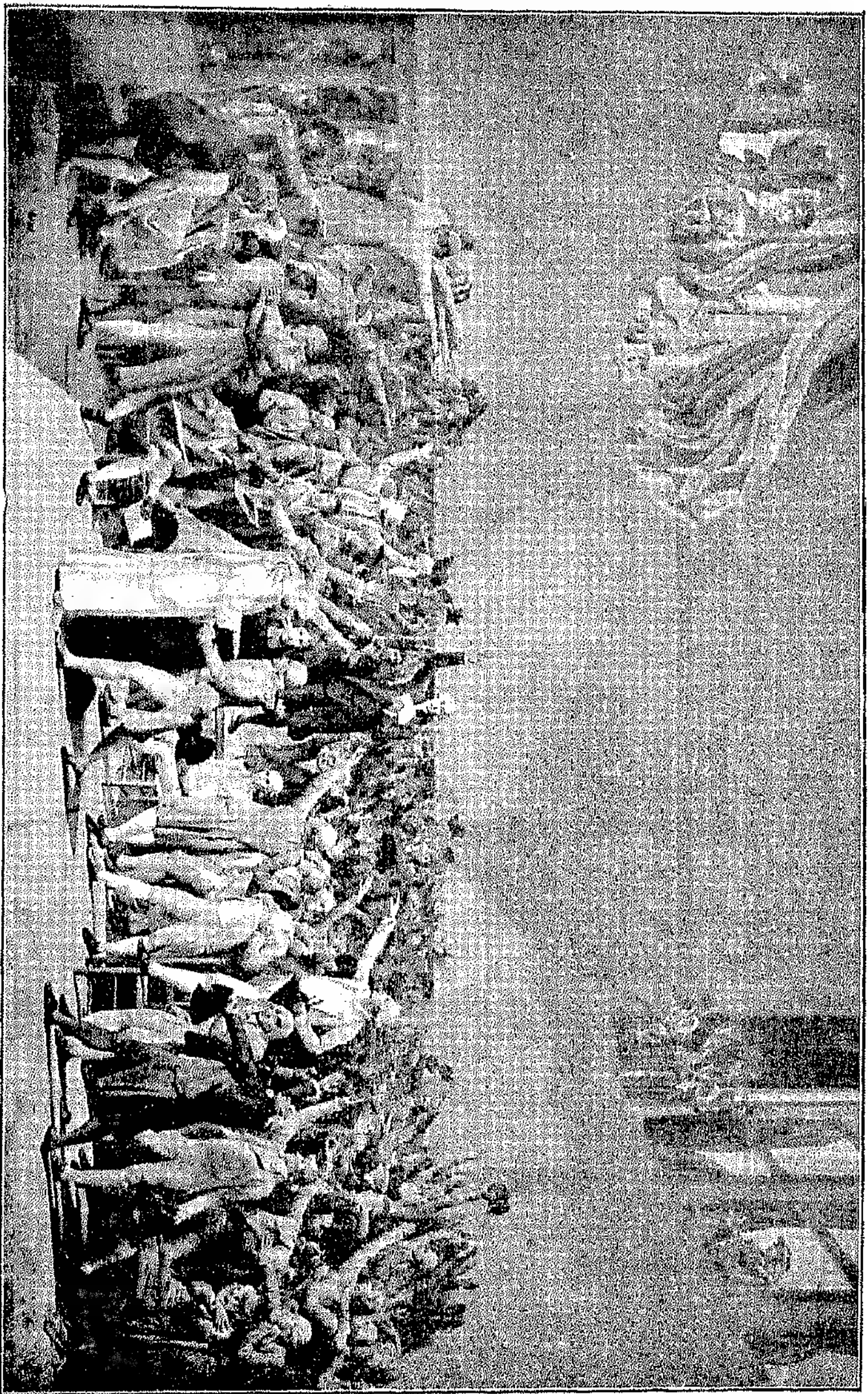
١

يرجع الى الملكية الفرنسية الفضل فى تكوين فرنسا ووحدةها فكان ذلك من أكبر العوامل التى تحمل الشعب الفرنسى على التعلق

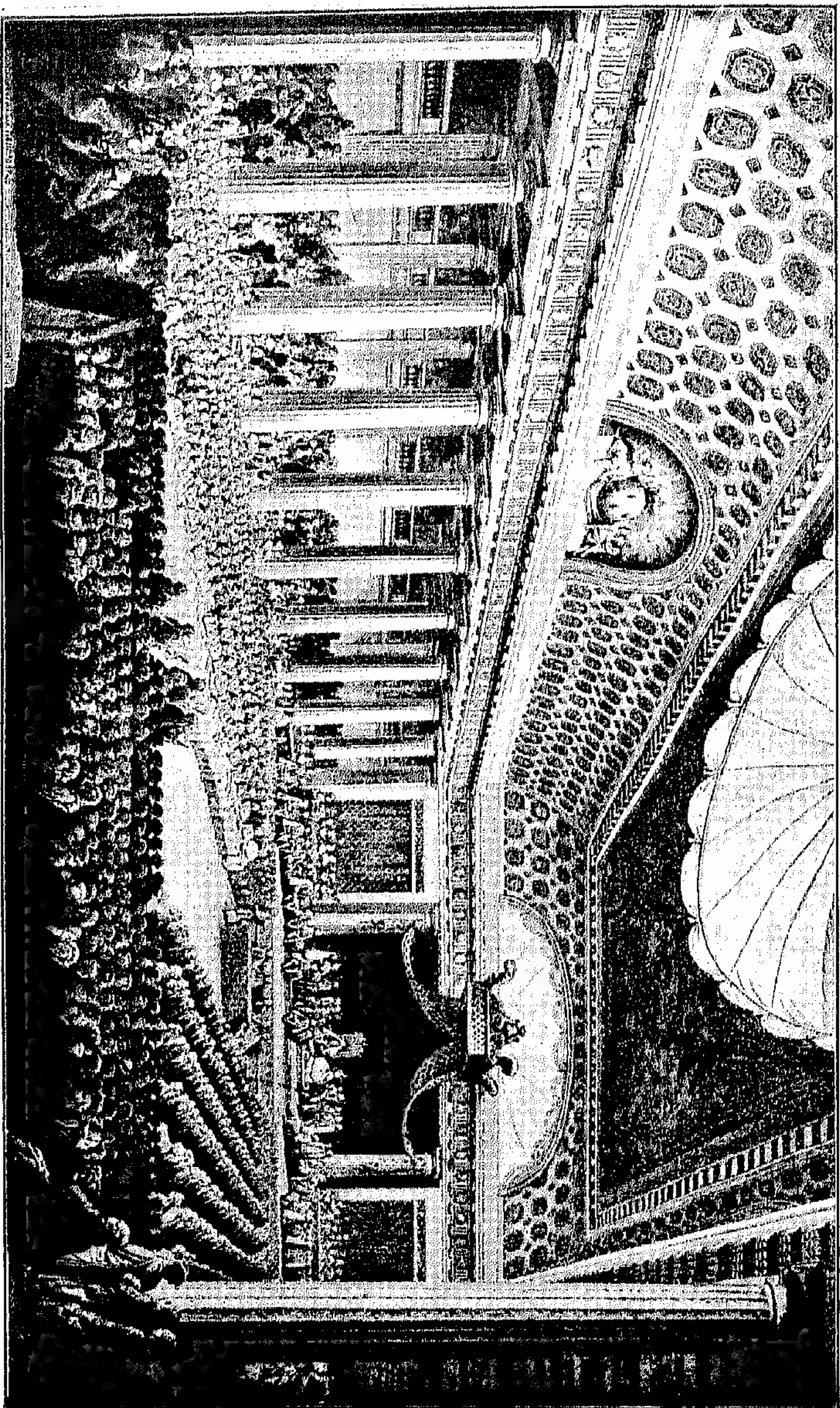
بها ولكن الحكم المطلق ومساوئه بدأت تبدو جليا منذ عصر لويس الرابع عشر أى منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر ولم توجد فى فرنسا منذ ذلك الوقت ، لا فى عهد لويس الخامس عشر ولا فى عهد لويس السادس عشر ، حكومة حازمة بصيرة تحدث الاصلاحات الأساسية اللازمة فى الادارة المعتلة وتقضى على نظام الامتيازات الذى ورثته عن القرون الوسطى وكان يئن من جوره الشعب .

كان لويس الرابع عشر يقول «الحكومة أنا» وقد أقام حكمه المطلق على هذه القاعدة فاستأثر بكل سلطة وقضى على الحرية الدينية (مطاردة البروتستانت) ، والحرية السياسية ، والحرية الشخصية وسخر الشعب ودماءه وأمواله فى الحروب جريا وراء مجد كان فى طيه البؤس والشقاء .

قال ثوبان مهندس استحكامات لويس الرابع عشر وقد رأى ما حل بالبلاذ : « إن الشعوب معرّضة لجشع المالىين والضرائب الجائرة والمطالب الفادحة التى تنشأ عنها مضايقات مرهقة ، وقد أصبح الكثيرون بلا مأوى ، وملئت المستشفيات بالمرضى ، وأقفرت البلاذ من السكان » .



لما اعلن نواب الشعب في فرسايل اقسامهم « جمعية وطنية » Assemblée Nationale رغمًا من اعتراض البلاط ورجال الكهنوت والاشراف انجاز اليهم صغار الفسائسة وكانوا اغلبية في طبقتهم فذعر البلاط وقرر اغلاق غرفة الاجتماع فما كان من الجمعية الا ان اجتمعت في ملعب التنس الشير وكان مقفرا موحشا المنظر ظل النواب فيه وقوا طوال يومهم لا يتبدون الا بعض القاعد الخشبية ، وقد قام في وسطهم بايلي Baillly رئيس الجمعية وتلا صيغة القسم « بان لا يبرحوا مقاعدهم حتى يضعوا للبلاد دستوراً » . هذا الرسم الملون بالحركة والحياة مأخوذ عن صورة رسمها المصور داوود David (١٧٤٨-١٨٢٥) وكان من اكبر حصار الثورة والجمهورية ثم حصار معمر نابليون « الرسمي » ثم اضطهده البوربون وتفرقه فقعد بلجيكا فكانت منفاه ومقره الاخير



افتتاح جلس الأمة États - GÉNÉRAUX في ٥ مايو سنة ١٧٨٩

لوحة تاريخية دقيقة رسمها مونييه Monnet (١٧٣٢-١٨٠٨) وهو من فاني الثورة الممدودين . في باطن الرسم يبدو الملك جالسا على عرشه وإلى جانبه الملكة بينما يخطب نيكرو وزير المالية الشعبي وسط نواب الكهنوت على عينة العرش والنبلاء على شلاله ويمثلي الشعب متراصين ازاءها في بداية الرسم

والواقع أن استبداد لويس الرابع عشر وحكومته قد ولد في النفوس كراهية الحكم المطلق ، وأخذ هذا الشعور يزداد فيها تأصلا بسبب انحطاط الملكية وسقوط هيبتها في القرن الثامن عشر .

٢

لويس الخامس عشر — كانت الملكية المطلقة في فرنسا ، خصوصا في عهد لويس الرابع عشر تستند الى نظرية الحق الإلهي فتغلو في استبدادها الممقوت ، ولكنها كانت على شيء من القوة والعظمة ، ثم جاء عصر فقدت الملكية المطلقة فيه قوتها وبهاءها وصار النساء والعشيقات في أيام لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر يتحكمن في سياسة الدولة ويبذرن أموالها ويكثرن من الفضائح التي ساعدت على إسقاط نفوذ الملكية وجعلها موضع السخط والازدراء .

فقدت فرنسا في الخارج عند موت لويس الخامس عشر نفوذها السياسي والعسكري وأضاعت أسطولها ومستعمراتها وفي الداخل انتشر البؤس وارتبكت الإدارة وصارت الحكومة مهددة بالافلاس .

وكان لا بد من الجرى على سياسة إصلاحية تعمل على :

(١) تقييد الحكم المطلق ، (٢) تبسيط النظام الإدارى ،

(٣) القضاء على الامتيازات .

الحكومة المطلقة — كان الملك مصدر السلطات جميعا فكانت له وحده السلطة التنفيذية : حق تعيين الموظفين والإشراف على الإدارة، وعقد المحالفات، وإعلان الحرب وقيادة الجيوش . وكانت له وحده السلطة التشريعية لأن مجرد صدور لأئحة ملكية يكفى لتغيير نظام الحكومة أو القضاء ، وكانت القوانين الفرنسية مؤلفة من العادات القديمة واللوائح الملكية . وكانت له وحده السلطة المالية يقرر النفقات والضرائب وجبايتها بغير رقيب . وكان الوزراء والحكام خاضعين لأرادته التى تقوم مقام القانون .

وكانت إرادة الأمة ممثلة شكلا فى « البرلمان » و « مجلس الأمة » . أما البرلمان فاسم كان يطلق فى العهد القديم على محاكم عليا منشأة فى أمهات المدن للفصل نهائيا فى الأحكام المستأنفة . وكان أهمها وأقدمها « برلمان باريس » الذى كان فى بدايته محكمة عليا متنقلة تتبع الملوك أنى ذهبوا لتقضى باسمهم ثم أقرها فيليب الرابع فى باريس (١٣٠٢) ، وكان برلمان باريس كالبرلمانات الأخرى التى أنشئت

فما بعد، ينظر في الدعاوى المستأنفة، ولكنه كان فوق ذلك يسجل القوانين واللائح والأوامر الملكية، وكانت اختصاصات البرلمان في البداية قضائية بحتة وما لبث أن انتحل لنفسه سلطة سياسية فكان كثيرا ما يرفض تسجيل القوانين التي يرى أنها تتنافى مع العدل أو يوجه إلى الملك قبل الشروع في عملية التسجيل انتقادات مرة نفي من أجلها مرارا . وقد تعب من مقاومته لويس الخامس عشر فألغاه في سنة ١٧٧١ وأعاد لويس السادس عشر في أول حكمه (١٧٧٤) فصار البرلمان في أيامه على رأس حركة المعارضة التي تقدمت الثورة وكانت العامل الأول في إضعاف الملكية .

أما "مجلس الأمة Etats-Généraux" فكان يتألف من نواب الأشراف والقساوسة والطبقة الثالثة (الشعب) ، وأول جمعية عرفت بهذا الاسم اجتمعت في سنة ١٣٠٢ بناء على دعوة فيليب الرابع للفصل في النزاع الذي قام بينه وبين البابا بونيفاس الثامن ، وقد أيدته أغلبية المجلس في وجوب تحميل الكليروس نصيبا من أعباء البلاد المالية وأكدت بذلك استقلال الملكية عن حكومة رومة في سلطتها الزمنية ، ولا ريب أن هذا الاجتماع الخطير يدل على أن الملكية بدأت تستند في أعمالها إلى الرأي العام لأن مجلس الأمة أول تمثيل صحيح قام على قاعدة انتخابية .

على أن هذا المجلس كان لا يجتمع بطريقة نظامية وإنما يعقده الملك حسب مشيئتهم لأخذ رأيه في المسائل الهامة وتقرير الضرائب ، وكان يطالب أحيانا بالإصلاحات النافعة ، اجتمع لآخر مرة سنة ١٦١٤ ثم أصبح بعد ذلك نسيا منسيا لغاية سنة ١٧٨٩

وكان الفرنسيون لا يتمتعون بأية حرية ، فلا وجود للحرية الفردية لأن مجرّد صدور «إرادة ملكية» (Lettre De Cachet) يكفي لسجن أو نفى أى فرنسى دون اتباع أى إجراء قانونى أو الاستناد الى أى حكم قضائى ، وكانت هذه الإرادات تصدر فى صورة خطاب ممضى من الملك وأحد وزرائه ومغلق بختم الملك ، وكان يستعملها الملك ووزرائه وكبار رجال الدولة^(١) للانتقام من أعداء الحكومة السياسيين ثم جرى استعمالها للانتقام من الأعداء الشخصيين ، ومن ضحايا هذه الارادات «لاطود» (Latude) الذى ظل فى سجن الباستيل ٣٥ سنة (١٧٤٩ - ١٧٨٤) بناء على طلب مدام دى بومبادور إحدى عشيقات لويس الخامس عشر لأنه بلغها فى سنّ الرابعة والعشرين من عمره خبر مؤامرة وهمية طمعا فى رضاها ووقايتها .

(١) كان المركز فكتور ميرابو (أبو ميرابو خطيب الثورة) طاغية أسرته فظا غايظ الطبع مع زوجته وبنيه ، وقد حصل من الوزراء بفضل مكانته على ٤٥ إرادة ملكية استعمالها ضد أهله وذويه وأرهبى المحاكم بأشكالاته الفاضحة .

ولا وجود للحرية الدينية لأن الدين الكاثوليكي دين الدولة الوحيد المعترف به ، وكان إجباريا ، وقد أعلن لويس السادس عشر عند تبوئه الحكم « انه سيبدل أقصى سلطته في مطاردة أعداء الكنيسة » وكان محظرا على البرتستانت واليهود الدخول في المناصب العامة .

ولا وجود لحرية النشر لأن "لجنة الرقابة" التي أنشئت في أيام لويس الرابع عشر كانت تفحص جميع المطبوعات قبل ظهورها وإذا صدرت كتب من غير إذن اللجنة صودرت ، وزج بأصحابها في الباستيل من غير محاكمة ، وقد سجن « فولتير » فيه مرتين واضطر الى الرحيل عن بلاده ليتمكن من التأليف في أمن .

وكانت معاكسة الرقابة للصحف اليومية تمنعها من الظهور فلا تصدر إلا الصحف المملوكة للحكومة أو التي تكتفى بنشر بلاغاتها الرسمية .

ومن أكبر العوامل التي بغضت الحكم المطلق الى الجميع وجود البلاط الملكي الذي اتخذ الملوكة منذ فرانسوا الاول أداة حكومة واجتذبوا الى ساحته في فرساي ، خصوصا في أيام لويس الرابع عشر ، الأشرف فصاروا من الموالى بأخذت سلطتهم

تفنى في السلطة الملكية . وكان يبلغ عدد رجال البلاط ١٨٠٠٠ في سنة ١٧٨٩ تجرى عليهم الأرزاق والمرتبات الضخمة دون أن يكون لهم عمل يؤدونه ، ولما جعلت مدام دي بومبادور مركزية في سنة ١٧٤٥ أجرى لها الملك ٢٠٠٠٠٠ جنيه نفقة سنوية وبلغت نفقاتها الشخصية في تسعة عشر عاما ٣٦ مليون جنيه .

وكانت خزانة الدولة تدر على أولئك العاطلين من أصحاب الابهات المولعين بالترف وحب الظهور والملاهي والحفلات الراقصة مما دعا طورغو (Turgot) الى أن يقول للويس السادس عشر على أثر تعيينه وزيرا للمالية : «يجب أن نتساح يا مولاي ضد إحسانك وأن تفكر في مصدر هذا المال الذي تنفقه على بطانتك وأن تقارن بين بؤس أولئك الذين ينتزع منهم المال أحيانا بأساليب قاسية وحالة أولئك الذين ينعمون من فيضك» .

ورغما من ذلك فإن الملكية لم تقلع عن سياسة الاسراف وقد أنفق الملك في ثلاثة أعوام (١٧٧٨ - ١٧٨١) مبلغ ٢٦٠٠٠٠٠ جنيه مرتبات لبعض رجال البلاط الجديدين الذين عينوا في وظائف لم تخل بعد .

ومما يزيد الأمر خطرا أن الملك كان لا يعرف شعبه لأن بطانته كانت حجابا بينه وبين الأمة .

النظام الإدارى — كان الملك يحكم رأسا أو بواسطة وزرائه ومديرية الذين يتمتعون بسلطة استبدادية مطلقة مستمدة من الحاكم الأعلى .

على أن سنوء النظام الإدارى لم يكن منشؤه استبداد الحكام وحده بل إرتباك الإدارة العامة بسبب تراكم النظم الجديدة على النظم القديمة التى يرجع معظمها الى القرون الوسطى فكانت التقسيمات أو الدوائر الإدارية متدخل بعضها فى بعض ، وكانت الدوائر العسكرية ، والدوائر الدينية ، والدوائر القضائية ، والمقاطعات لا تطابق بينها ، وكانت فوق ذلك حدود كل منها مختلفة لم يراع واضعوها الحدود الطبيعية ولا مصالح السكان وعاداتهم .

ولم يكن هناك خط جمركى واحد يفصل فرنسا عن الخارج بل خطوط داخلية كثيرة تفصل ثلاث عشرة مديرية مجتمعة فى وسط فرنسا عن المديريات الأخرى المسماة « بالأجنبية » وهى المديريات التى ضمت الى التاج الفرنسى حديثا .

ولم تكن هناك وحدة مقاييس ومكاييل حتى فى مراكز المقاطعة الواحدة ، ولا وحدة تشريع فكان سكان الجنوب خاضعين للقانون الرومانى ، وسكان الشمال للعادات الموروثة ، وكانت بعض قوانين قاسية همجية كالتعذيب وغيره من مخلفات العصور القديمة .

وكانت الولاية القضائية متعددة بين محاكم الأشراف، ومحاكم
الاكليروس، والمحاكم العامة، وكان للمدير سلطات قضائية معينة،
وكانت المحاكم العليا الثلاث عشرة «البرلمانات» موزعة بين البلاد
بطريقة غير عادلة، فكانت دائرة اختصاص برلمان باريس وحده
ثلث المملكة، وكانت معظم الدعاوى بسبب سوء النظام القضائي
لا يفصل فيها طوال سنين عديدة .

وكانت الضرائب موزعة بطريقة جائرة تشكو الطبقة العاملة
الفقيرة من فداحتها وأساليب جبايتها : تقرر الحكومة في كل عام
المبلغ الذى تدفعه كل مديرية ثم يقوم الموظفون في معظم المقاطعات
من المدير الى الجاى بتوزيع الضرائب بين السكان لا بنسبة الثروة
بل بنسبة المقدرة، وتلك عادة قديمة، فكان الجباة أحرارا في تقدير
ما يدفعه كل ساكن ومراعاة ذويهم .

وأهم الضرائب المباشرة «الضريبة الملكية» التى كانت تقع على
الشعب وحده، على العمال والتجار والفلاحين الذين ليسوا من طبقة
الأشراف، وأول من فرضها فيليب الرابع للقيام بنفقات الحرب .

وقد دفعت الحروب لويس الرابع عشر الى فرض ضريبة
شخصية فوق العادة (رسم الرأس) وضريبة عشرونية ($\frac{1}{10}$ من الدخل)



فولتير كهلا (١٧٨٢)

تمثال نصفي صنع نابغة الفن المثل هودون Houdon (١٧٤١-١٨٢٠) . يرى القارىء في ذلك الوجه الابتسامة المرة التي يعدها شعاع الفكر العالى . وكان فولتير بتهمكه وتنديده بمظالم العهد القديم فى طليعة رجال الثورة ، لذلك قرر الشعب الفرنسى فى ١١ يولية سنة ١٧٩١ نقل رفاته الى مقبرة العظماء فى احتفال قومي مهيب

وكانت هاتان الضريبتان من الوجهة النظرية تشملمان جميع الطبقات ولكن القساوسة أعفوا منهما لقاء التبرع بمبالغ معينة من المال من وقت لآخر، وكان الأشراف يدفعون بمبالغ ضئيلة بالنسبة لثروتهم . (ففى شيمانيا كانت الضريبة العشرونية تقدر للأشراف بنسبة ١٠٪ ولغيرهم بنسبة ٦٠٪) فكانت الضرائب المباشرة وحدها تستنفد نصف إيراد الطبقة العاملة .

أما الضرائب غير المباشرة كضريبة المشروبات وضريبة الملح فكانت جبايتها مؤجرة لرهط من كبار المالكين أو الملتزمين الذين لا يدخرون وسيلة فى ابتزاز المال والحصول على أرباح وفيرة، وكانت ضريبة الملح أبغض الضرائب الى الفرنسيين ومنزل من أمثلة الاستبداد والتحكم اذ كان حتما على كل انسان فى بعض المقاطعات شراء كمية معينة من الملح، بثمن معين، ولاستعمال معين (للطبخ مثلا فلا يجوز استعماله فى تمليح خنزير) .

وكان عمال الملتزمين يدخلون المنازل للتفتيش عن الملح المهرب، ويقبضون على ألفين أو ثلاثة آلاف مهرب فى كل عام يجازونهم بالجلد أو بالأشغال الشاقة .

وكانت طبقة الشعب التى تتألف منها أربعة أخماس السكان تدفع، عدا هذه الضرائب الملكية الفادحة، الضريبة العشورية

للاكليروس (عشر المحصول تقريبا أو ما لا يقل عن ١٢٥ مليون) والحقوق الاقطاعية للأشراف، وكانت هذه الحقوق متنوعة، منها الرسوم التي يتقاضاها الشريف في مقابل ارغام الفلاحين على استعمال طاحونته، وفرنه، ومعصرته؛ ومنها حق الصيد الذي كان يرغم الفلاحين على ترك الصيد يفتك بمحاصيلهم والصائدين يدهكونها بأقدامهم.

وكانت هذه الضرائب في جملتها تستهلك أربعة أخماس ايراد الشعب ولا بد له بعد ذلك أن يمتنع بالدون.

النظام الاجتماعي والامتيازات — كان الاستبداد سناد الحكومة المطلقة، والظلم سناد الادارة، واللامساواة سناد النظام الاجتماعي، وقد كانت الأمة مقسمة الى طبقات ثلاث: القساوسة والأشراف والشعب.

كان لطبقة القساوسة أملاك واسعة (تقدر بربع أو خمس أراضي المملكة) معافاة من كل ضريبة، وكانت تحصل فوق ذلك الضريبة العشورية من الشعب، وتفصل محاكمها في مسائل الزواج ولكن كان الآلاف من صغار القساوسة يشكون ضمتك العيش بسبب استئثار رؤساء الاكليروس بثروة الكنيسة وأموالها.

أما الأشراف (كانوا نحو ١٥٠٠٠٠ في سنة ١٧٨٩) فكان لطبقتهم في البداية ملكية الأراضي كلها تقريبا والسلطة العامة فلما قويت الملكية الفرنسية حلت سلطتها محل سلطة الاشراف ، ثم أخذ الفلاحون من ناحية أخرى يمتلكون تدريجاً الأراضي التي كانوا يزرعونها (ثلث أراضي المملكة تقريبا) ولكنهم ظلوا يؤدون «الحقوق الاقطاعية» للشريف الذي ما برح يرهقهم بالضرائب والسخرة .

وكان للأشراف وحدهم الحق في وظائف البلاط ومناصب الجيش الرئيسية أما الشعب فعليه أعباء الضرائب والسخرة والتجنيد . ولا ريب أن هذه اللامساواة كان يتألم منها الشعب حتى قال بعض الكتاب ان ظمأ الفرنسيين الى المساواة كان أشد من ظمأهم الى الحرية ، والواقع أن النظام الاجتماعي في القرن الثامن عشر كان أكثر انطباقا على الحالة العمرانية والسياسية في القرون الوسطى خصوصا وأن الأشراف قد اضمحل أمرهم واشتغل الكثيرون من أفراد الشعب ، غير الأشراف ، بالتجارة والصناعة فنالوا ثروة واسعة ورفعة وقوة وتألفت من الشعب « طبقة متوسطة » جديدة متنورة تعتر بحسبها الذي ابتنته لنفسها بكدها وتنادى بامتيازات الأشراف التي لا يبررها سوى الأصل والنسب . والى هذه الطبقة ينتمى فولتير

الذى روى أنه تنازع مرة مع الدوق دى روهان و بينما كان يتناول غداءه ذات يوم بعث اليه الدوق يدعوه لأمر عاجل فما كاد يخرج من البيت حتى أثخنه خدمه ضربا بالعصى ، أراد فولتير التشهير بهذا الاعتداء فسجنته الحكومة فى الباستيل ثم أطلقتة بعد أن أشارت عليه بالرحيل من البلاد حتى ينسى أمره (١٧٢٦) .

والى هذه الطبقة ينتسب كبار الملتزمين والماليين ورؤساء المصارف والشركات وأرباب التجارة والصناعة (صارت الحركة التجارية أربعة أضعاف ما كانت عليه فى سنة ١٧١٥) والمحامون والأطباء ورجال القانون حتى أصبحت فى الواقع الطبقة الأولى التى عليها مدار الحياة العامة فى الدولة ، وكان بدهيا أن لا ترضى عن مركزها الاجتماعى فى ذيل الطبقات وأن تكون على رأس الحركة الثورية العاملة على تقويض نظام الحكم والادارة والاجتماع .

٣

النهضة الفكرية فى القرن الثامن عشر —

بدأ السخط يعم البلاد خصوصا طبقة الشعب ، وصغار القساوسة ، وأشرف الأقاليم لا البلاط ، ويأخذ شكلا محسوسا بفضل الروح الجديدة التى ظهرت فى القرن الثامن عشر وقيام الحركة الفكرية

وعلى رأسها مونتسكيو، وفولتير، وروسو، لتأييد مبادئ العدل والحرية والمساواة .

كان فولتير يقول « ان الحرية في الرجل صحة النفس » ويتمنى في مؤلفاته وجود حكومة قوية مستنيرة خاضعة للقوانين ، تعمل لصالح المجموع ، وتسوى وتعادل بين الرعية في الضرائب والقضاء والتجارة ، وتحترم الحرية الشخصية وحرية الرأي وتعين البؤساء . وهذه المطالب كانت في الواقع أهم الاصلاحات التي ستعمل الثورة على تحقيقها .

كان فولتير من ألد أعداء الكنيسة والتعصب الديني والاضطهاد ومن أكبر أنصار المظلومين الذين وقف حياته على الدفاع عنهم أمام القضاء فاكسب بذلك شهرة واسعة ونال محبة الشعب .

وكان من أكبر العاملين على تكوين الرأي العام اذ نصب نفسه مثالا صالحا من الشجاعة والاقدام والانتصار للحق وكان يمثّل في نشر كتبه وآرائه رغما من كل رقابة ، وقد توقع حدوث الثورة منذ سنة ١٧٦٤ قائلا : « إن كل ما أراه يرمي بذرثورة آتية لا ريب فيها فلقد انتشرت الآراء الحديثة بحيث تؤدى الى الانفجار في أول فرصة » ، وقد استمدّ زعماء الثورة من تعاليم فولتير وروسو المبادئ التي بنيت عليها حقوق الانسان .

كان روسو يقول «ولد الانسان حرا ولكننا نراه في أغلال من حديد» ، وأن الناس ليسوا قطيعا من الغنم يتصرف فيهم الوالى تصرف المالك ، وأن السلطة الشرعية هى التى تتركز على تأييد الشعب ، وعلى هذه القاعدة بنى نظرية العقد الاجتماعى التى تقرر أن الناس ما اجتمعوا سويا إلا متعاقدين فى الواقع بشروط نتلخص فى سيادة الارادة العامة فى حدود الصالح العام والحرية والمساواة بين الأفراد لأن كل فرد لم يتنازل عن ارادته إلا لأن الارادة العامة تكفل حريته وحقوقه الطبيعية .

٤

الحالة قبيل الثورة (١٧٨٧ - ١٧٨٩)

ترجع أسباب الثورة الى : (١) كراهية الحكم المطلق والنظام الاجتماعى (٢) فشل وزراء الاصلاح أمثال طورغونيكرفى عهد لويس السادس عشر (٣) تنبه الرأى العام (٤) ضعف الحكومة بسبب حالتها المالية والتجائها الى الشعب ضد الأشراف الذين كانوا أكبر سند لها .

كان كالون (Caloune) وزير المالية منذ سنة ١٧٨١ يجرى على سياسة عقد القروض فبلغ ما اقترضه فى ثلاثة أعوام ٤٨٧ مليوناً

ثم رأى نفسه تحت دين صارخ يزيد على المائة مليون وكان «البرلمان» يعارض في عمل سلفة جديدة فلم يبق إلا فرض ضريبة على جميع الأملاك بلا استثناء وفكر في الوقت نفسه في الاقتداء بسلفه نيكروا إنشاء مجالس مديريات وإلغاء السخرة واحداث اصلاحات متنوعة .

اجتمع «مجلس الأعيان» في أوئل سنة ١٧٨٧، وكان مؤلفا من كبار رجال الدولة فعارض في مشاريع كالون بحجة الرغبة في الوقوف على منشأ العجز الحقيقي وكان في الواقع يميل الى رفض أى مشروع يمس الامتيازات فلم يكن من كألون إلا أن نشر « مذكراته الاصلاحية » في الجمهور وألح في وجوب مساواة الجميع في الضرائب .

وقد عزل كالون بناء على أمر الملكة في أبريل سنة ١٧٨٧ وخلفه بريين (de Brienne) فلم يسعه إلا الجرى على سياسية سلفه فعارض البرلمان في الموافقة على أية ضريبة جديدة وقال ان هذا من اختصاص «مجلس الأمة» الذى لم يجتمع منذ سنة ١٦١٤

ويمكن تلخيص الحالة بأن الحكومة كانت تريد توطيد المساواة على الأقل ، في الضرائب والمحافظة على الحكم المطلق بينما كان الأشراف يريدون توطيد الحرية السياسية والمحافظة على اللامساواة .

وقد حدثت مشادة بين الحكومة والبرلمان ونفى عضوان من البرلمان فاجتمعت برلمانات الأقاليم واحتجت على تصرفات الملكية الجائرة .

وفي ٢١ يوليو سنة ١٧٨٨ اجتمع في «جرينوبل» ٦٠٠ نائب يمثلون الطبقات الثلاث ودعوا المقاطعات الأخرى أن تنضم الى الدوفينه في مقاومة الظلم والامتناع عن دفع الضرائب حتى يجتمع مجلس الأمة .

ولا ريب أن تنديد أصحاب الامتيازات بالملكية المطلقة والتشهير بمساوئها واعلان حق الأمة القديم في تقرير الضرائب التي تفرضها الحكومة على الأهالي كان من شأنه تنوير الشعب واعداده للدور الثوري الخطير الذي مثله خصوصاً وان «حرية الرأي» قد استفادت من النزاع الذي قام في الفترة الأخيرة بين الأشراف والملكية فظهرت في سنتي ١٧٨٧ و ١٧٨٨ آلاف الصحف والرسائل التي تدافع عن حقوق الشعب وتندد بالامتيازات والحكم المطلق .

لم يسع الوزير برين ازاء هذا الموقف إلا الاستقالة (٢٥ أغسطس سنة ١٧٨٨) فأعاد الملك نيكرا رضاء للرأي العام وتهدة للخواطر .

اجتمع مجلس الملك في ٢٧ ديسمبر سنة ١٧٨٨ ووافق على تقرير نيكر المقدم في نفس اليوم ، وخصوصا دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في ٥ مايو سنة ١٧٨٩ وكانت نقط التقرير الأساسية :

- (١) رد حق الموافقة على الضرائب الى الأمة .
- (٢) اجتماع مجلس الأمة بطريقة نظامية يحددها المجلس نفسه .
- (٣) تحديد النفقات ومرتب جلالة الملك .
- (٤) عرض مسألة «الارادات الملكية» وحرية الصحافة على مجلس الأمة .
- (٥) انشاء مجالس مديريات في جميع أنحاء المملكة .
- (٦) مساواة الجميع في الضرائب .
- (٧) مضاعفة عدد نواب الشعب في مجلس الأمة .

كانت هذه الاقتراحات في الواقع تلخيص في حاجة البلاد الى دستور يكفل حرياتنا ويشركها في تدير شؤونها العامة وقد أيد الملك اقتراحات نيكر ولكن القليامين جدا أمثال ميرابو كانوا واثقين أن الملك سينكث العهد عاجلا .

جرت بعد ذلك الانتخابات وكانت العادة أن الناخبين يحضرون « كراسات » لنائبيهم تشتمل على امانتهم وأوجه شكواهم بفكرة عرضها على الملك للنظر فيها .

وقد كانت « كراسات سنة ٨٩ » (Cahiers de 89) على جانب عظيم من الأهمية لأنها خير مستند يستدل به على حالة البلاد ورغباتها في ذلك العهد : ولا ريب أن معظم كراسات الطبقة الثالثة «الشعب» وبعض كراسات الأشراف والقساوسة كانت تطالب بدستور يقيّد الحكم المطلق ويقرّر المساواة في الضرائب وإلغاء الحقوق الاقطاعية .

الفصل الثنائي

الجمعية الدستورية

١

مجلس الأمة لغاية سقوط الباستيل — بدأت الانتخابات في فبراير سنة ٨٩ وكان عدد نواب الطبقة الثالثة نصف عدد نواب المجلس البالغ عددهم ١٢٠٠ ، وكان معظم نواب الطبقة الثالثة من المحامين والقضاة والموظفين ، وكان بينهم بعض رجال الأشراف والقساوسة المشهورين أمثال ميرابو وسيائيس الذي أصدر في يناير سنة ٨٩ رسالته الشهيرة : « ما هي الطبقة الثالثة ؟ هي الكل في الكل ولكنها الى اليوم لم تكن شيئا مذكورا وتريد أن تكون شيئا » .

ومما يؤسف له أن الملك الذي وعد بالاصلاحات في سنة ١٧٨٨ لم يحقق وعوده تحت تأثير امرأته النمسوية ماري أنطوانيت وبطانته وكبار القساوسة والأشراف فقام النزاع بينه وبين الطبقة الثالثة التي يمثلها الشعب ومهد بخطته طريق الثورة .

اجتمع مجلس الأمة في فرساي في ٥ مايو سنة ١٧٨٩ فألقى الملك فيه خطبة مبهمّة ليس فيها إشارة ما إلى الإصلاحات الموعودة مما أثار الشكوك في خطته ثم حدث نزاع بين الطبقة الثالثة وطبقة الأشراف وطبقة القساوسة اللتين تمثلان أصحاب الامتيازات على طريقة التصويت بالرأس أو بالطبقة وكان ممثلو الشعب يريدون أن يكون التصويت بالرأس وممثلو الأشراف والقساوسة بالطبقة جريا على التقاليد القديمة حتى تكون لهم الأغلبية بالمجلس .

ولما رأى نواب الشعب أن لا سبيل إلى الاتفاق أعلنوا أنفسهم "جمعية وطنية" في ١٧ يونيو وشرعوا في تنظيم سلطاتها وكان ذلك فاتحة القرارات الثورية فعوّل الملك على عرقلة هذه الحركة وأرسل في ٢٠ يونيو الجند لإغلاق أبواب غرفة الاجتماع فذهب الأعضاء واجتمعوا في « ملعب التنس » حيث أقسموا "أنهم لن ينفضوا وان يجتمعوا في أي مكان تدعو إليه الظروف حتى يضعوا الدستور ويوطدوه" .

وفي ٢٣ يونيو اجتمعت الطبقات الثلاث وألقى الملك خطبة رجعية تؤيد التصويت بالطبقة^(١) وأمر الأعضاء بالانفضاض فبقى

(١) يقتضى التصويت بالطبقة أن يجتمع نواب كل طبقة على حدة للمناقشة والتصويت ، ويتألف من رأى الذى يقرره أغلبية نواب الطبقة صوت الطبقة أو أحد الأصوات الثلاثة في المجلس القديم .

نواب الشعب مكانهم حتى جاء رئيس التشریفات ليفضهم فقاوموه وقال میرابو كلمته الماثورة "ان الأعضاء لن يبرحوا مقاعدهم إلا بقوة الأسنّة".

وفي ٢٤ يونیه انضمت أغلبية القساوسة وأقلية من الأشراف الى نواب الشعب فأصدر الملك الأمر في ٢٧ يونیه باجتماع الطبقات معا والتصويت بالرأس فصارت الجمعية الوطنية من ذلك اليوم تمثل الأمة تمثيلا قانونيا صحيحا .

وفي ٩ يولیه أعلنت الجمعية نفسها "جمعية دستورية" وتفرغت لإعداد الدستور بينما كان الباريسيون في اضطراب ومظاهرات مستمرة، ولكن الحزب الرجعي وعلى رأسه الملكة وإخوة الملك عول على القضاء على هذه الحركة الدستورية بالقوة وأخذ يحشد الجند والعسكر الألمان والسويسري في باريس وفرسايل فتوجس الوطنيون خيفة وقلقوا على مصير الجمعية والدستور ثم ما لبثوا أن فوجئوا بعزل نيكرو نصير الإصلاح ونفيه في ١١ يولیه سنة ١٧٨٩

٢

سقوط الباستيل — كان الشعب في سنتي ١٧٨٨ و١٧٨٩ في حالة ثورة وكانت الوسيلة الوحيدة أمام الملكية للخروج من

المأزق المالى والسياسى إحداث الإصلاحات الضرورية التى أشار بها طورغو ونيكرووزراء لويس السادس عشر منذ بداية الحكم (١٧٧٤ - ١٧٨٨) .

ولكن الملك جرى قبل الثورة وبعدها على سياسة رجعية نحرقاء فكان اذا فرض ووافق على إصلاح معين وافق مكرها ولا تلبث أن تعاوده النزعة الرجعية فيعمل على عرقلته . وكان من شأن هذه الخطة التى لا تدل على بصيرة وبعد نظر أن تراكت أسباب الثورة حتى انفجرت عليه وانحدرت فى طريق العنف فطاحت برأسه وعرشه .

ما كاد الشعب فى باريس يقف على نفى نيكر حتى تحرك للثورة وهجمت الجماهير المسلحة على الباستيل فى ١٤ يولييه واستولت عليه فكان هذا اليوم فاتحة الثورة وأخذ الشعب يعتد بقوته لأن الباستيل كان حصنا يهيمن على أهم الأحياء الشعبية فى باريس وكان سببا اكتسب شهرة عالمية بضمحايا الظلم والاستبداد فكان أخذه انتصارا للثورة السياسية والحرية وكان من جهة أخرى حدا للثورة السلمية التى ابتدأت فى ٥ مايو سنة ٨٩ وانقلب مجلس الأمة فى أثنائها الى جمعية وطنية (١٧ يونيه) ثم الى جمعية وطنية دستورية (٩ يولييه) .

ولا ريب أن انتصار الشعب جعل القوة المادية في جانب الجمعية، ومن ذلك الوقت أخذ «النظام القديم» الذي كانت قواعده الحكم المطلق والامتيازات يتداعى ويحل محله نظام جديد قائم على العدل والحرية والمساواة .

اعترف الملك بنحذلانه فأعاد نيكر ثانية ، وتألقت في باريس في أثناء ثورة الشعب بلدية جديدة وحرس أهلى عهد برياسته الى القائد لافاييت (فى ١٥ يولييه) ، ثم ما لبثت جميع مدن فرنسا أن اقتدت بباريس فى إنشاء بلدية وحرس أهلى ، وتألقت فى العاصمة والمدن مجالس « كومون » وهى جمعيات ثورية قامت الى جانب البلديات وفى دارها ولعبت دورا كبيرا فى الثورة .

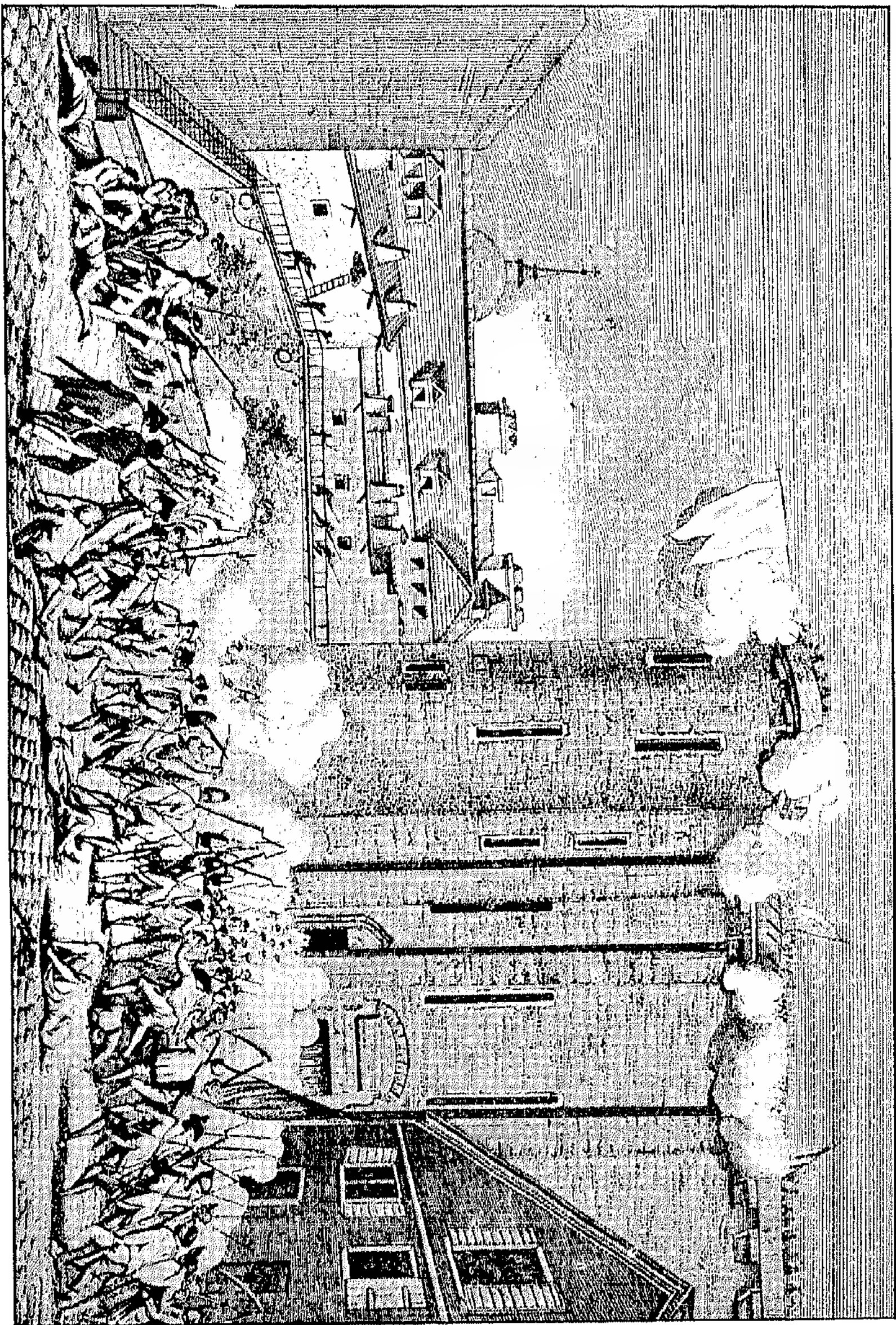
وقد اضطربت الأقاليم والبلاد على أثر سقوط الباستيل وهجم الريفيون على قصور الأشراف فى بعض الأماكن فأحرقوها وأحرقوا الصكوك القديمة التى كانت تثبت الحقوق الاقطاعية .

انتشرت الفوضى فرأت الجمعية أمام الأمر الواقع أن تسجل نتائج الثورة فقررت بعض التواب الأشراف واقساوسة فى ليلة ٤ أغسطس التنازل عن الامتيازات والحقوق الاقطاعية فوافقت الجمعية بحماسة لا توصف وقام فى تلك الليلة مبدأ المساواة وانتصرت الثورة الاجتماعية .

ثم شرعت الجمعية في بناء المجتمع والحكومة على قواعد جديدة
مقررة في مبادئ تكون في رأس الدستور، وقد وضعت هذه المبادئ
واتفقت عليها في ٢٦ أغسطس في «إعلان حقوق الإنسان» ،
وهذا أهم ما اشتملت عليه : —

(١) يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق لا تمييز ولا تفاضل بينهم
إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة ... (٢) هذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن
ومقاومة الظلم ... (٣) إن الأمة مبدأ كل سيادة وأصل كل سلطة ... (٤) إن القانون
هو مظهر الإرادة العامة ولأهل البلاد جميعاً حق الاشتراك في وضعه والناس سواء
أمام القانون وأمام المراتب والوظائف العامة لا تفاضل بينهم إلا في اختلاف الكفايات
والمواهب . (٥) لا يصح اتهام إنسان أو حبسه أو إلقاء القبض عليه إلا في الأحوال
المبينة في القانون . (٦) حرية الرأي والفكر من حقوق الإنسان المقدسة بشرط
أن لا يسوء استعمال هذه الحرية في الحدود التي بينها القانون . (٧) السلطة
العمومية منشأة لمصلحة المجموع لا لمصلحة من يوكل اليهم إدارتها . (٨) المساواة
في الضرائب . (٩) تقرير الضرائب بواسطة أهل البلاد أو نوابهم . (١٠) حق
الهيئة الاجتماعية في محاسبة كل موظف عمومي ومراقبته . (١١) الفصل بين السلطات
التشريعية والتنفيذية والقضائية .

هذه هي المبادئ الأساسية التي بنى عليها الدستور وهي خلاصة
فلسفة القرن الثامن عشر وقاعدة جميع الدساتير الحديثة .



حصار الباسطيل في ١٤ يولية سنة ١٧٨٩
(صورة المانية ظهرت في عصر الثورة)

٣

النظام الجديد — كان لويس السادس عشر يعارض في الموافقة على «إعلان حقوق الانسان» وأخذت بطانته تدبر من جديد حركة عسكرية لارجاع العهد القديم وكان الشعب في باريس يشكو الجوع وقلة الخبز فلما علم تحترش الجند بالأمة ثارت ثأثرته فتألفت في ٥ أكتوبر عصاة من العمال العاطلين وسبعة أو ثمانية آلاف امرأة مسلحة يجرون المدافع وقصد الجميع فرسايل، وفي المساء ظهر وفد من النساء في الجمعية وشكا غلو المعيشة وإهانة الأمة، فلما عاد الملك من الصيد في ذلك اليوم بادر بالموافقة على القرارات التي أصدرتها الجمعية منذ ٤ أغسطس .

ولكن الشعب هجم في صبيحة اليوم التالي على القصر الملكي وقتل الحرس ودخل على ماري أنطوانيت في حجرتها ففترت الى الملك الذي قُدر في الحال، تهدئة للشعب، الانتقال من فرسايل هو وأسرته الى قصر «التويلري» في باريس، وبعد أيام قلائل تبعته الجمعية فيها . وقد اشتركت الكومون أو البلدية في تدير حركة ٥ و ٦ أكتوبر وصار شعب باريس من ذلك الوقت صاحب القوة الفعلية في الثورة .

كانت مهمة الجمعية الأساسية بعد إعلان الحقوق الاشتغال بإعداد الدستور وبناء النظام الجديد من الوجهتين السياسية والاجتماعية على قاعدة المبادئ المعلنة : كان لأثر إعلان الحرية الشخصية قلب النظام القضائي القديم الذي طالما ندد به الفلاسفة فألغت الجمعية الاستبداد القضائي وأحاطت المتهم بالضمانات الكافية وأحلت في القضايا الاجراءات الكتابية محل الاجراءات الشفوية ، ونقلت عن إنجلترا نظام المحلفين في القضايا الجنائية ، وأنشأت محاكم الأخطاط في الأقاليم ، ومحكمة مدنية في كل مركز ومحكمة جنائية في كل مقاطعة ، ومحكمة تقض وإبرام في باريس ، وقررت انتخاب القضاة ، وشرعت في وضع مجموعة قوانين متفقة مع المبادئ الجديدة . وتمكنت بذلك من تغيير النظام القضائي وتبسيطه ، وقررت حرية الصناعة والتجارة بعد أن كانت محتكرة في أيدي بعض الطوائف والأفراد .

وأطلقت حرية الرأي ، وحرية الدين ، وحرية الصحافة فانتشرت الصحف : أصدر مارات زعيم الغوغاء « صديق الشعب » وبريسو زعيم الفيرونند السياسي « الوطني الفرنسي » وديمولان المحامي الذي حرض على الثورة والاستيلاء على الباستيل « ثورات فرنسا » واليرابو خطيب مجلس الأمة « بريد الجنوب » ، وقد استمرت حرية مصحافة من غير قيد لغاية ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢

وعنيت الجمعية بتنظيم المساواة فصارت الوظائف من حق الجميع ، واكتسب البروتستانت الحقوق السياسية — وكانوا لا يملكون إلا الحقوق المدنية منذ سنة ١٧٨٧ — وصار اليهود في عداد الوطنيين وكانوا في عداد الغرباء ، وكانت بعض المناصب تباع فيستأثر بها الغنى ويحرم منها الفقير فألغى البيع ، وأصبح جميع الوطنيين سواء في الضرائب فسقط الامتياز، ولما كان لا يجوز لطائفة من الوطنيين أن تفرض ضرائب على وطنيين آخرين ألغيت الحقوق العشورية التي كانت لتقاضيها الكنيسة من الأهالي وألغيت التكاليف التي كان الأشراف يضربونها على الفلاحين ، وتقرر أن يحاكم جميع الفرنسيين طبقا لقانون واحد يحزى على الجريمة بعقوبة واحدة، وألغى امتياز الأكبر سنا من الأبناء في الميراث .

ومن أعمال الجمعية إيجاد الوحدة الادارية بعد الوحدة القانونية فقد كان لكل مقاطعة قوانين وعادات ومحاكم خاصة ، وكانت التقسيمات الادارية لا تراعى فيها مصلحة السكان ولا طبيعة البلاد، وكانت فرنسا شعوبا متفرقة تغار على ذاتيتها فكانت هناك « الأمة البريتانية » وكانت بريتانيا واللورين ومقاطعات فرنسا الجنوبية يطلق عليها « المقاطعات الأجنبية » : قسمت الجمعية فرنسا الى ٨٣ مقاطعة مقسمة بدورها الى مراكز وأخطاط وعهد بالادارة،

لا الى موظفين تعينهم الحكومة المركزية ، ولكن الى نواب تنتخبهم المجالس المحلية في الأخطاط "كومون" و "المجالس المركزية" في المراكز و "مجالس المقاطعات" في المقاطعات .

ولا ريب أن وجود هذه الوحدة الادارية والسياسية والقانونية من أجل مفاخر الثورة . كان رابو سانت إتيان ، الذي نص في دستور سنة ١٧٩١ « أن المملكة واحدة لا تتجزأ » ، يقول : « ان اجتماع جميع المقاطعات تحت قانون واحد وإدارة موحدة فكرة خيالية » .

ولا ريب أن الوحدة الروحية التي أوجدتها الثورة في ظل مبادئها كان من شأنها إحكام الوحدة المادية التي ربطت البلاد فأحس الفرنسيون أنهم أفراد أسرة واحدة وأنهم أمة .

وقف تاليران النائب في فبراير سنة ١٧٩٠ يعدد مآثر الجمعية الوطنية فقال : « كانت حقوق الانسان مجهولة فأعلنت ، وكانت الأمة فقدت حق إبداء الرأي في القوانين والضرائب فرد اليها ، وكانت هناك امتيازات لا عدد لها يتألف منها قانوننا العام فألغيت ، وكان في طول البلاد وعرضها حقوق إقطاعية مرهقة فمحيت ، وكتم تريدون القضاء على بيع المناصب فألغى البيع ، وطالبتم باصلاح القوانين الجنائية فتقرر إصلاحها ، وستؤلف مجموعة قوانين مدنية

تحل محل تلك القوانين المختلطة، الغامضة، المتناقضة . وأنجزت الجمعية تقسيم المملكة الحديد الذي محا البقية الباقية من آثار الخلاف القديمة واحل حب الوطن مكان الحب الذاتى فى المقاطعات ، وسنختم أعمالنا بوضع قوانين للتربية والتعليم تجعل الدستور فى حراسة الأجيال الناشئة » .

ومن أعمال الجمعية ما كان له أثر كبير فى حياة البلاد الاجتماعية والسياسية : كانت الكنيسة تملك فى فرنسا خمس الأرض تقريبا وكان منشأ هذه الثروة الأراضى التى يتركها أصحابها وقفا على أعمال البر والتقوى ثم تقادمت السنين فتصرف رؤساء الكنيسة فى الأرض تصرف المالك يترفون ويبدرون بينما لا يجد عشرات الآلاف من صغار القساوسة فى الأقاليم مسكة الرمق (كان أولئك القساوسة من أكبر أنصار الثورة) وقد رأت الجمعية الوطنية أن السبيل الوحيد لتفريج الضائقة المالية وضع أملاك الكنيسة تحت تصرف الأمة وبيعها (٢ نوفمبر سنة ١٧٨٩) وأن تتولى الحكومة إعانة الفقراء والانفاق على العبادة وأن تبدأ باصدار قراطيس مالية بقيمة أربعائة مليون مضمونة برهن تلك الأملاك ، ومن ذلك الوقت بدأت تتكون طبقة ملاك جديدة فى الريف تؤيد النظام الحديد وليد الثورة حتى جاء نابليون فأقر قواعده الاجتماعية .

دستور سنة ١٧٩١ — اشتغلت الجمعية منذ يولييه سنة ١٧٨٩ بوضع الدستور وفرغت من المواد الأساسية في فبراير سنة ١٧٩٠ فأقره الملك ثم أدخلت فيه تعديلات وصدر في صيغته النهائية في سنة ١٧٩١ وأهم قواعده الفصل بين السلطات (نظرية مونتسكيو) فعهد بالسلطة التنفيذية الى «ملك الفرنسيين» الذي صار له الحق في قيادة الجيوش وتعيين الموظفين واختيار الوزراء (خارج هيئة المجلس) ومنح حق الاعتراض «الفيتو» المحدود، لا المطلق كما كان يطالب ميرابو، وهو يحول دون تنفيذ القانون إلا اذا وافقت عليه ثلاث هيئات تشريعية متتابعة فانه يصير نافذا رغم اعتراض الملك .

وعهد بالسلطة التشريعية الى جمعية واحدة (٧٤٥ نائبا منتخبا لمدة سنتين)، ولم يجر انتخاب الجمعية الجديدة على قاعدة «التصويب العام» الديموقراطية أى بواسطة جميع الوطنيين، ولكن قام الانتخاب على قاعدة النصاب بشروط معينة يجب أن تتوافر في الناخبين والنواب .

الحركة السياسية والأحزاب — لم يكن في داخل الجمعية الأهلية أحزاب بالمعنى الصحيح وكل ما في الأمر انه كان هناك طائفة من أنصار الملكية، وكانت الأكثرية في الشمال يطلق

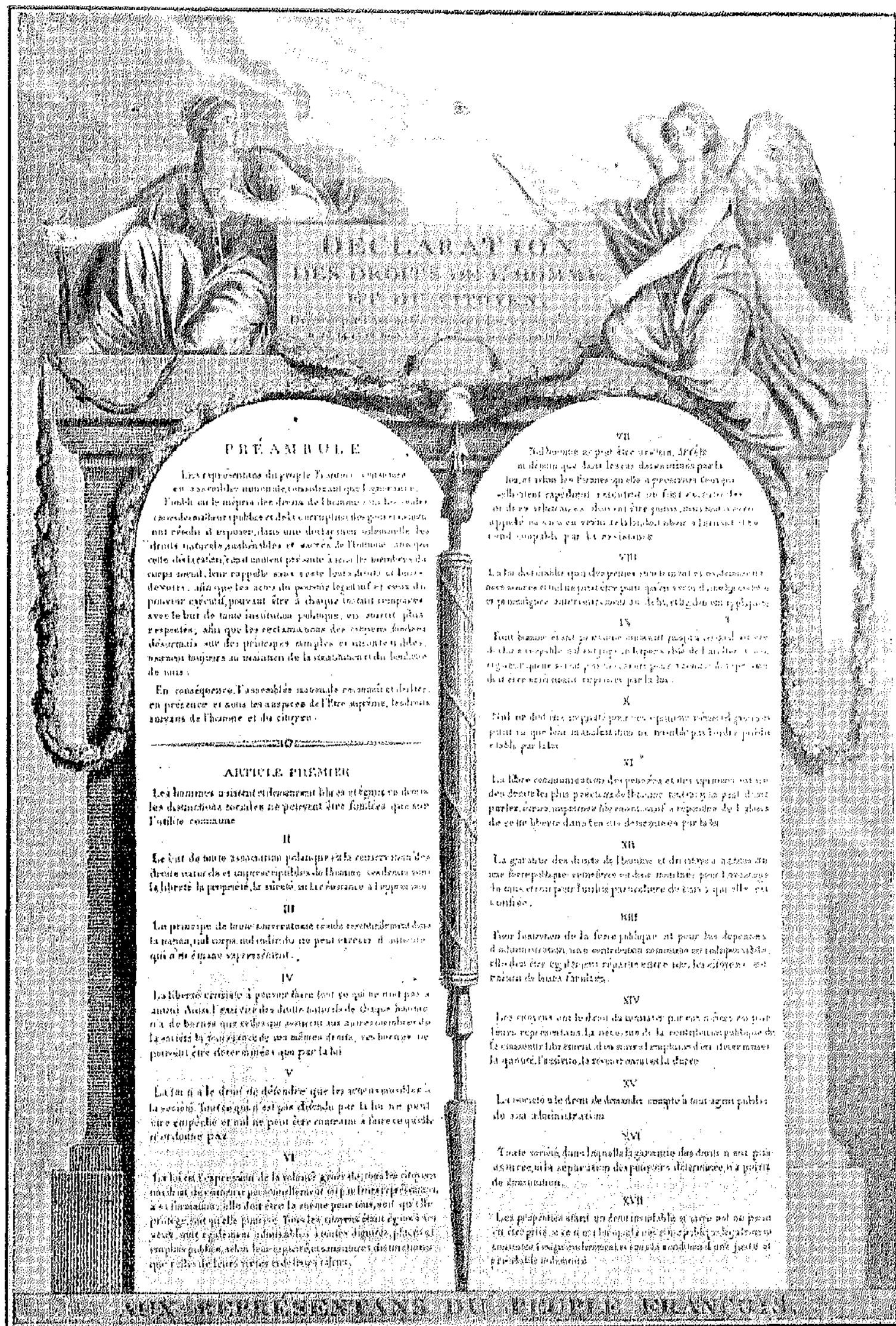
عليهم «الوطنيون» وهم درجات : منهم القسيس سيايس ، والقائد لافايت ، والمطران تاليران ، والقانونيون كاموس وطورات وطرنشات وبرناف والخطيب السياسي ميرابو الذى كان يريد ملكية قوية شعبية ، وكان فى أقصى الشمال الديموقراطيون روبسبير ، وبيزو ، وبسيون ولكن لم يكن لهم فى الجمعية نفوذ يذكر^(١) .

(١) كان أهم أعضاء الجمعية الوطنية سيايس وميرابو ، وكلاهما لعب دورا كبيرا فى بداية الثورة منذ الحركة الانتخابية حتى ظهر الغلاة فى الوطنية والمتطرفون الذين بدأ الشعب يلتف حولهم خصوصا عند ما أحس بخطر الروح الرجعية من ناحية البلاط . سيايس (١٧٤٨ - ١٨٣٦) — كان سيايس من رجال الأكليروس وقد أظهر قبيل اجتماع « مجلس الأمة » رسائل عديدة يدافع فيها عن الآراء الجديدة وحقوق الشعب كان لها أثر كبير فى تكوين رأى العام ، وقد انتخب فى المجلس نائبا عن الطبقة الثالثة فى باريس فصار العامل الأكبر فى إظهار أهمية هذه الطبقة وحمل الجمعية على اتخاذ اجراءات ثورية كان لها الفضل الأول فى تقويض الاستبداد ، فهو الذى اقترح على الطبقة الثالثة فى ١٧ يونيو أن تعلن نفسها جمعية وطنية « باعتبارها مؤلفة من نواب يمثلون ٩٦ فى المائة من الأمة » ، وهو الذى حرر اليمين الدستورية (يمين ملعب التنس) فى ٢٠ يونيو ، واشترك فى صوغ اعلان حقوق الانسان ، وتقسيم فرنسا الجديد الذى قضى على التفرقة بين المقاطعات وامتيازاتها . وكان أحد مؤسسى « النادى البريتانى » ، وهو من أكبر مشرعى الثورة وساستها وقد عاش فى عزلة فى عصر الارهاب ثم دخل مجلس الخمسة وحكومة الادارة وساعد نابليون فى قلب الحكومة وإنشاء القنصلية ووضع دستور جديد (١٧٩٩) ولكنه فقد نفوذه الحقيقى الذى تجلى فى عصر الثورة الأول .

ميرابو (١٧٤٩ - ١٧٩١) — كان ميرابو أخطب خطباء الثورة ومن ساستها المعدودين ، واسع العلم والتجارب ، فاسد الخلق أنفق المال والحياة فى التهاك =

وكانت جلسات الجمعية يومية يحق للجمهور حضورها فكان كثيرا ما يقوم بمظاهرات عنيفة تدبرها الكومون أو بعض الزعماء للتأثير في الجمعية وحملها على إصدار قرارات أو اتباع خطة معينة .

== على اللذات حتى أفنته وهو في ضحوة العمر . كان شبابه مملوا بالعواصف والآثام وقد تراكت عليه الديون فسجنه أبوه زمانا ثم هرب الى هولندا مع عشيقته فالتقى القبض عليه وأعيد الى السجن ، وأخيرا كافه الوزير كالون بمهمة سياسية في روسيا (١٧٨٧) وظهرت له كتابات سياسية كثيرة حملت الطبقة الثالثة في مدينة إكس على انتخابه نائبا عنها فصار زعيم الشعب المنتور وخطيبه في المجلس ، وهو صاحب الكلمة الماثورة في ٢٣ يونيو ، وكانت له مواقف خطابية جلية تدل على واسع علمه وخبرته بالشئون التي يعالجها حتى لقب « بديموستين الفرنسي » ، وكان في بداية الثورة أجرا مصالح وألد خصوم البلاط ولكنه اتصل به وبالمملكة ابتداء من ٣ يولييه سنة ١٧٩٠ وأخذ من الملك مبالغ كبيرة ولكنه كان يعمل عن عقيدة لتوقعه حدوث كارثة عاجلة بسبب تطرف الثورة وتخرجها عن الجادة وكان يريد ملكية قوية تستند الى الشعب ويترك فيها نصيب كبير من المسؤولية للسلطة التنفيذية ولذلك كان في الجمعية من أكبر أنصار منح الملك حق السلم والحرب وحق الفيتو (الاعتراض على قرارات الجمعية أو وقفها) ولعل غلطة ميرابو الأساسية أنه نسي أن الملك كان منذ البداية عدو الثورة وعدو الدستور وكل إصلاح فكان لا يمكن والحالة هذه أن تجدد الأمة « ملاذها في ظل التاج بدلا من الجمعية » . على أن بطانة الملك كانت لا تثق بميرابو ولا تعمل بمشورته ، كتب لها خمسين مذكرة تدل في مجموعها على بعد نظرو فطنة أدلى فيها بالوسائل التي تلي من شأن الملكية في أعين الشعب ولكن الملكة أعرضت عن آرائه ، ظهرت عليه عوارض تسمم الدم في ٢٧ مارس وعاجلته المنية في ٢ أبريل سنة ١٧٩٠ وهو يقول : « انني أحمل معي حداد الملكية التي ستصير بقاياها فريسة الشيع » وقد جزع لفقده الشعب وجميع الطبقات .



PRÉAMBULE

Les représentants du peuple Français, réunis en assemblée nationale, considérant que l'ignorance, l'oubli ou le mépris des droits de l'homme ont entraîné les maux publics et des corruptions des gouvernements, ont résolu d'exposer, dans une déclaration solennelle, les droits naturels, inaliénables et sacrés de l'homme, afin que cette déclaration, constamment présente à tous les membres du corps social, leur rappelle sans cesse leurs droits et leurs devoirs, afin que les actes du pouvoir législatif et ceux du pouvoir exécutif, pouvant être à chaque instant comparés avec le but de toute institution publique, soient plus respectés, afin que les réclamations des citoyens, fondées désormais sur des principes simples et incontestables, trouvant toujours au sein de la constitution et du fondement de la loi.

En conséquence, l'Assemblée nationale reconnaît et déclare, en présence et sous les auspices de l'Être suprême, les droits suivants de l'homme et du citoyen :

ARTICLE PREMIER

Les hommes naissent et demeurent libres et égaux en droits. Les distinctions sociales ne peuvent être fondées que sur l'utilité commune.

II

Le but de toute association politique est la conservation des droits naturels et imprescriptibles de l'homme : liberté, propriété, sûreté, résistance à l'oppression.

III

Le principe de toute souveraineté réside essentiellement dans la nation. Nul corps, nul individu ne peut exercer d'autorité qui n'en émane expressément.

IV

La liberté consiste à pouvoir faire tout ce qui ne nuit pas à autrui. Ainsi l'exercice des droits naturels de chaque homme n'a de bornes que celles qui assurent aux autres membres de la société la jouissance de ces mêmes droits. Ces bornes ne peuvent être déterminées que par la loi.

V

La loi n'a le droit de défendre que les actions nuisibles à la société. Tout ce qui n'est pas défendu par la loi ne peut être empêché, et nul ne peut être contraint à faire ce qu'elle n'ordonne pas.

VI

La loi est l'expression de la volonté générale. Tous les citoyens ont droit de concourir personnellement, ou par leurs représentants, à sa formation. Elle doit être la même pour tous, soit qu'elle protège, soit qu'elle punisse. Tous les citoyens étant égaux devant la loi, sont également admissibles à toutes dignités, places et emplois publics, selon leur capacité, et sans autre distinction que celle de leurs vertus et de leurs talents.

VII

Nul homme ne peut être accusé, arrêté ni détenu que dans les cas déterminés par la loi, et selon les formes qu'elle a prescrites. Ceux qui sollicitent l'arrestation, l'incarcération ou l'exécution des lois, ou de ceux qui les ont fait exécuter, doivent être punis, mais tout citoyen appelé ou saisi en vertu de la loi doit obéir à l'autorité de la loi, et n'est responsable que de son obéissance.

VIII

La loi doit établir que des peines strictement et nécessairement appliquées, mais qu'en vertu d'une loi, et non d'un arbitraire, aucun homme ne peut être puni.

IX

Tout homme étant présumé innocent jusqu'à ce qu'il ait été déclaré coupable, s'il est jugé incapable de l'être, il doit être traité comme tel.

X

Nul ne doit être inquiété pour ses opinions, religieuses ou politiques, tant que leur manifestation ne trouble pas l'ordre public établi par la loi.

XI

La libre communication des pensées et des opinions est un des droits les plus précieux de l'homme ; tout citoyen peut donc parler, écrire, imprimer librement, sauf à répondre de l'abus de cette liberté dans les cas déterminés par la loi.

XII

La garantie des droits de l'homme et du citoyen nécessite une force publique : cette force doit être organisée pour l'avantage de tous, et non pour l'intérêt particulier de ceux qui elle est confiée.

XIII

Pour l'entretien de la force publique, et pour les dépenses d'administration, une contribution commune est indispensable ; elle doit être également répartie entre tous les citoyens, en raison de leurs facultés.

XIV

Les citoyens ont le droit de constater, par eux-mêmes ou par leurs représentants, la nécessité de la contribution publique, de la consentir librement, d'en suivre l'emploi, d'en déterminer la quotité, l'assiette, la répartition, et la durée.

XV

La société a le droit de demander compte à tout agent public de son administration.

XVI

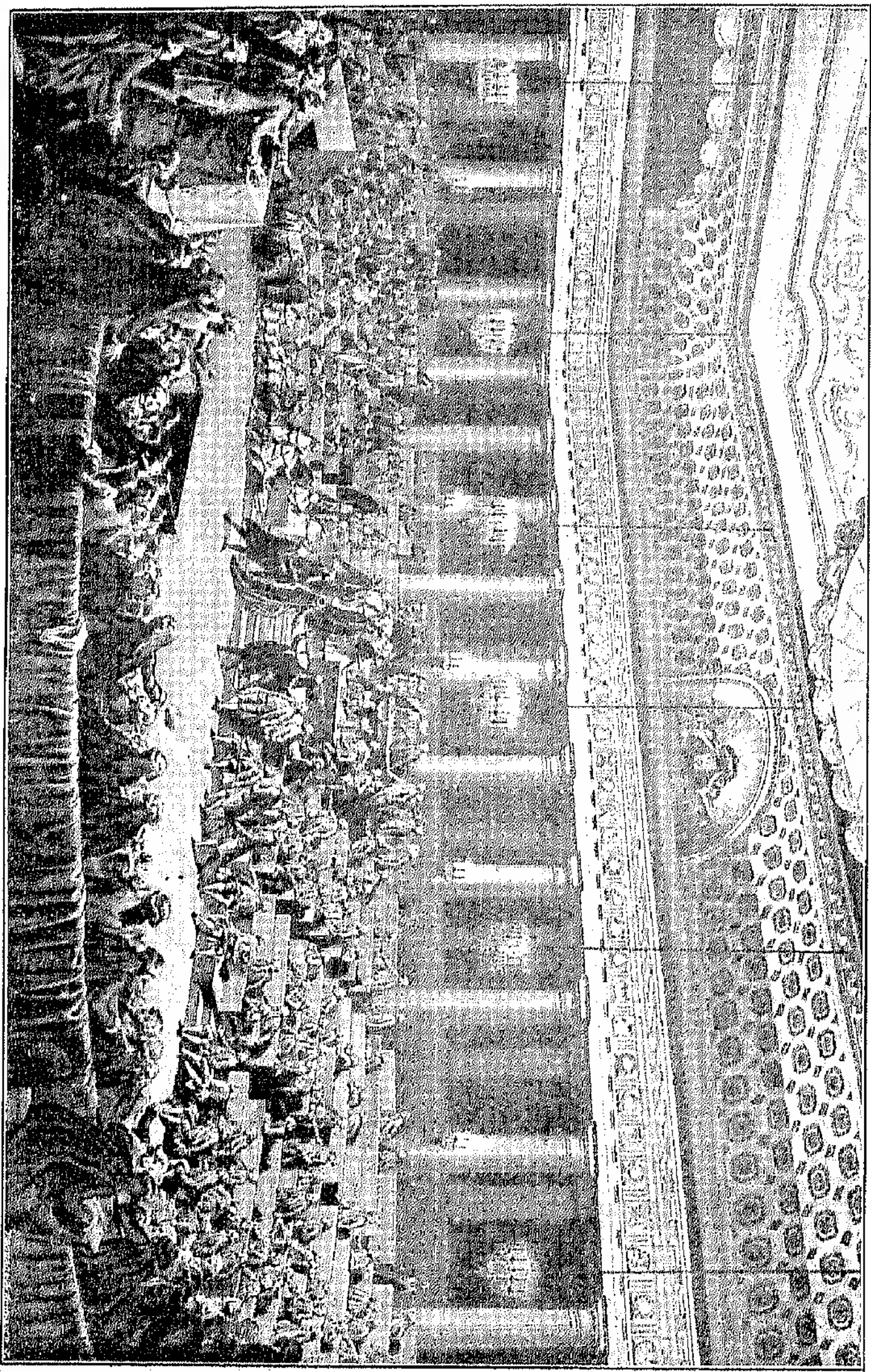
Toute société dans laquelle la garantie des droits n'est pas assurée, ni la séparation des pouvoirs déterminée, n'a point de constitution.

XVII

Les propriétés étant un droit inviolable et sacré, nul ne peut en être privé, si ce n'est lorsque la nécessité publique, légalement constatée, l'exige évidemment, et sous la condition d'une juste et préalable indemnité.

اعلان حقوق الانسان

في ٢٦ اغسطس سنة ١٧٨٩ قررت الجمعية الوطنية بعد مناقشات طويلة الموافقة على اعلان حقوق الانسان فكانت « قانون المشرع » على حد قول تاليران وفتحاً جديداً في تاريخ الانسانية يرى الفاري في اعلى الصورة لوحة مكتوب عليها « اعلان حقوق الانسان والوطن التي قررتها الجمعية الوطنية في ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ اغسطس سنة ١٧٨٩ ووافق عليها الملك » وعلى يمين اللوحة فرنسا وقد كسرت اغلالها ، وعلى اليسار صورة رمزية تمثل القانون مشيراً باصبعه الى حقوق الانسان وبصولجانه الى عين العقل الرفيعة « التي جاءت تبديد سحب الضلالة »



جلسة ليلة ٤ اغسطس سنة ١١٨٩ في فرساييل : هي الجلسة الشهيرة التي تنازل فيها ممثلو الاشراف والكهنة عن امتيازاتهم وسط حماسة لا مثيل لها . قال المؤرخ ميشليه : « لم يتجل الملق الفرنسي قط في صورة اروع من هذه الصورة . حساسية سريعة التأثير وسحابة وككرم في حماسة تفوق كل وصف » . على ان هذه الساحة التي كانت وليدة الحماسة الوقئية لم تدم طويلا
واضع هذا الرسر مونييه Monnet

وقد جرى الساسة في خارج الجمعية على العادة الانجائيزيه في انشاء النوادي السياسية وأهمها "نادى اليعاقة" : كان هذا النادى في البداية مكونا من نواب مقاطعة بريتانيا وكان اسمه « النادى البريتانى » فلما انتقلت الجمعية من فرسايل الى باريس استأجر أعضاء النادى مكانا في دير اليعاقة فسموا باليعاقة (Jacobins) ثم انضم اليهم الكثيرون من غير النواب من وجهاء الطبقة المتوسطة ورجال الأدب والقانون، وتألقت جمعيات فرعية كثيرة في الأقاليم تبلغ الأربعمئة فتمكن الادى بفضل هيئاته المنظمة في أنحاء المملكة من نشر الدعوة وتأييد النظام الملكى الدستورى الجديد، وقد انضم روبسبير في أواخر سنة ١٧٩١ الى اليعاقة وما لبث أن أصبح الزعيم الذى تنقاد له الجماهير فألقت الثورة اليه زمامها ،

أنشئ "نادى الكرادلة" (Cordeliers) بعد نادى اليعاقة (١٧٩٠ - ١٧٩٤) فكان أعضاؤه من أكثر الفرنسيين تطرفا فى الديموقراطية وكانوا ينعون على الدستور التفرقة بين الوطنيين فى الانتخابات وامتياز الأغنياء فيها ، وهذا النادى منشأ الحركة الديموقراطية الجمهورية فى سنة ١٧٩٢ وأشهر أعضائه دانتون، وديمولان، وفابردجلنطين، ومارات، وهيرت، وكلوتر، وفنسبان، وكانوا فى نزاع مستمر مع الجمعية الدستورية وهم أول من جرى على

خطة المزايدة في المطالبة بتحقيق «الثورة الكاملة» وتطبيق مبادئها، وكان الكثيرون من أعضاء النادى فى الوقت نفسه أعضاء فى نادى اليعاقة .

وكانت أغلبية الجمعية مؤلفة من الدستوريين أو حزب الوسط الذين وضعوا دستور (٨٩ - ٩١)، ومن زعمائهم القسيس سيايس وكثيرون من كبار الأشراف والعلماء الذين كان يحترمهم الشعب حتى حدثت القطيعة بينه وبين الملك على أثر شروعه فى الهرب .



النزاع بين الثورة والملك - كانت أغلبية الجمعية الوطنية معتدلة تعمل باخلاص منذ أواخر سنة ١٧٨٩ على تطبيق المبادئ الجديدة ولكن سوء تصرف الملك والقوى الرجعية كان من شأنه إضعاف الحزب المعتدل وتقوية المتطرفين الذين ما لبثوا أن قضوا على الملكية فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٩٢

وكانت القوى الرجعية تتألف من أصحاب الامتيازات والكهنة والملكة ورجال البلاط وجميع أولئك الذين كانوا يتمتعون بمزايا العهد القديم، وكانت طائفة من الأشراف هاجرت تؤلب الدول على فرنسا لتعيد الأمن وسلطة الملك فيها .

وكان دأب الرجعيين في صحفهم التنديد بالفوضى الإدارية التي ظهرت في عصر الثورة الأول ، عصر الانتقال ، وتحريض الملك على إلغاء الجمعية الدستورية أو على الأقل استعمال حق الاعتراض "الفيتو" على قوانينها .

وكان الكثيرون لغاية منتصف سنة ١٧٩٠ لا يزالون يرجون بقاء الثورة في دائرة الاعتدال وإمكان التوفيق بينها وبين الملكية : وآخر مظهر لإتحادهما في تأييد النظام الحديد الاحتفال في ١٤ يولييه سنة ١٧٩٠ بذكرى سقوط الباستيل وهو ما يسمونه "عيد المؤاخاة" وذلك أن الأحراس الأهلية في المقاطعات المختلفة بعد ثورة يولييه سنة ١٧٨٩ إعتادت أن تتآخي في الأعياد المحلية ، ومن هنا نشأت فكرة عيد قومي يتآخي فيه نواب المقاطعات الفرنسية جميعها ، رمزا الى الوحدة والحرية والاخاء ، وقد احتفل بهذا العيد في ساحة شان دي مارس في يوم مشهود حضر فيه ١٤٠٠٠ مندوب عن الأحراس الأهلية وأقسموا يمين الولاء للأمة والقانون والملك ، وأقسم لافاييت قائد الحرس الأهلي والملك بين تهليل الشعب وتكبيره يمين المحافظة على الدستور .

ولكن هذا الوفاق بين الأمة ومليكيها لم يدم طويلا لأن الثورة قيدت سلطته وجرت مع الإكليروس على سياسة جرحت

عاطفته الدينية وأدت الى القطيعة : وذلك أن الجمعية الدستورية منذ نوفمبر سنة ١٧٨٩ استولت على أملاك الكنيسة وتعهدت مقابل ذلك بمنح الكهنة مرتبات متناسبة فلم يبال صغار القساوسة بهذا القرار الذي أثار حفيظة الرؤساء، ثم أصدرت الجمعية في يولييه سنة ١٧٩٠ "لائحة الإكليروس المدنية" التي حدثت من جرأتها إنقسام في الكنيسة وسخّطت الأكرثية فيها على الجمعية لأن اللائحة الجديدة تجاهلت سلطة البابا في تعيين رؤساء الإكليروس وجعلت الكنيسة مستقلة عنه وانقصت دوائر المطارنة بطريقة تتلاءم مع النظام الإداري الجديد فاحتج المطارنة على الجمعية لأنها في الواقع حرمتهم من الأملاك والامتيازات فلم يكن منها إلا أن حتمت على جميع القساوسة يمين الطاعة للدستور (نوفمبر سنة ١٧٩٠) فرفض آلاف منهم واضطر البابا في أبريل سنة ١٧٩١ الى اعلان عدم موافقته على هذه اللائحة ومن ثم حدثت اضطرابات دينية منشؤها التراع بين القساوسة الدستوريين والقساوسة الذين لم يقسموا اليمين وازداد من ذلك الوقت حنق الوطنيين على القساوسة باعتبارهم أعوان الحزب الرجعي وأخذوا يضطهدونهم، وقد تأثر الملك، وكان تقيا دينيا، باعلان البابا فقاطع الجمعية وعول على الهرب واعلان الحرب المدنية .



هرب الملك — كان الملك منذ أواخر سنة ١٧٩٠ يفكر في الهرب ويدبره سرا مع بطانات الحكومات الأجنبية وأخيرا عول على إنفاذ خطته في ليلة ٢٠ يونيه سنة ١٧٩١ بالاتفاق مع بويل (Bouillé) قائد جيش الموزيل الذي كان ينتظره في متر ولكن الملك انكشف أمره في الطريق فألقى القبض عليه في ثارين وأعيد الى باريس فقررت الجمعية الدستورية وقفه عن العمل وحلت محله مؤقتا في تصريف الشؤون العامة (من ٢١ يونيه لغاية ١٤ سبتمبر سنة ١٧٩١) .

كان لهذا الهرب أثر سيئ في الرأي العام الذي رأى فيه خروجاً من الملك على الأمة في محنتها وخيانة صريحة فظهرت الحركة الجمهورية في نادى الكرادلة وأخذ زعيمها كوندرسية يطالب بإلغاء الملكية ، وكان رؤساء اليعاقبة أمثال روبسبير ودانتون يقتصرون على المطالبة بعزل الملك ومحاكمته .

ومن الثابت أن هرب الملك ذكر الفرنسيين كافة بأخطاء الملكية منذ عهد لويس الرابع عشر وسوء تصرفها ، وحدث من ذلك

الوقت النزاع بين الأحزاب والزعماء والجمعية على السلطة التي يجب أن تحمل من الآن فصاعداً محل السلطة الملكية التي فقدت هيبتها . كانت الجمعية تخشى تسلط العناصر المتطرفة على الثورة فحاولت تبرئة الملك وإلقاء مسؤولية هربه على أعوانه ولكن أعضاء حزب الشمال المتطرف المؤلف من اليعاقبة والجمهوريين أو أعداء الملكية أمثال يزو ، وروبيبير ، وبسيون ظهروا بعد فارين في الصف الأول وطالبوا بنزع لويس السادس عشر فلما لم يفلحوا شنوا الغارة على السلطة التنفيذية واتهموا أكثرية الجمعية بالتآمر مع السراي وأخذوا يطالبون بتعديل الدستور طبقاً لمبادئ سنة ١٧٨٩ فاشتبهوا بين العامة .

ومما ساعد على توسيع الهوة بين الدستوريين المعتدلين الذين كانوا الحزب الغالب في الجمعية وبين الجمهوريين الديموقراطيين الذين كانوا الحزب الغالب في نادي الكرادلة أن دانتون وروبيرلند ونفرا من الديموقراطيين دفعوا الشعب في يوم ١٧ يولييه سنة ١٧٩١ إلى القيام بمظاهرة في ساحة الشان دي مارس للمطالبة بنزع الملك فأعلنت الجمعية الأحكام العرفية وأمرت الجنود بإطلاق النار على جموع المتظاهرين وإلقاء القبض على بعض الكرادلة وإغلاق

الصحف المتطرفة وما لبثت أن أحدثت تعديلا في الدستور أدى الى زيادة النصاب الانتخابي والسلطة الملكية، ثم ردت الى الملك في ١٤ سبتمبر وظيفته بعد أن أقسم يمين المحافظة على الدستور .

وفي ٣٠ سبتمبر سنة ١٧٩١ أعلنت الجمعية أن مهمتها قد انتهت وكانت قررت من قبل أنه لا يجوز انتخاب أى عضو من أعضائها في الجمعية التشريعية الجديدة .

الفصل الثالث

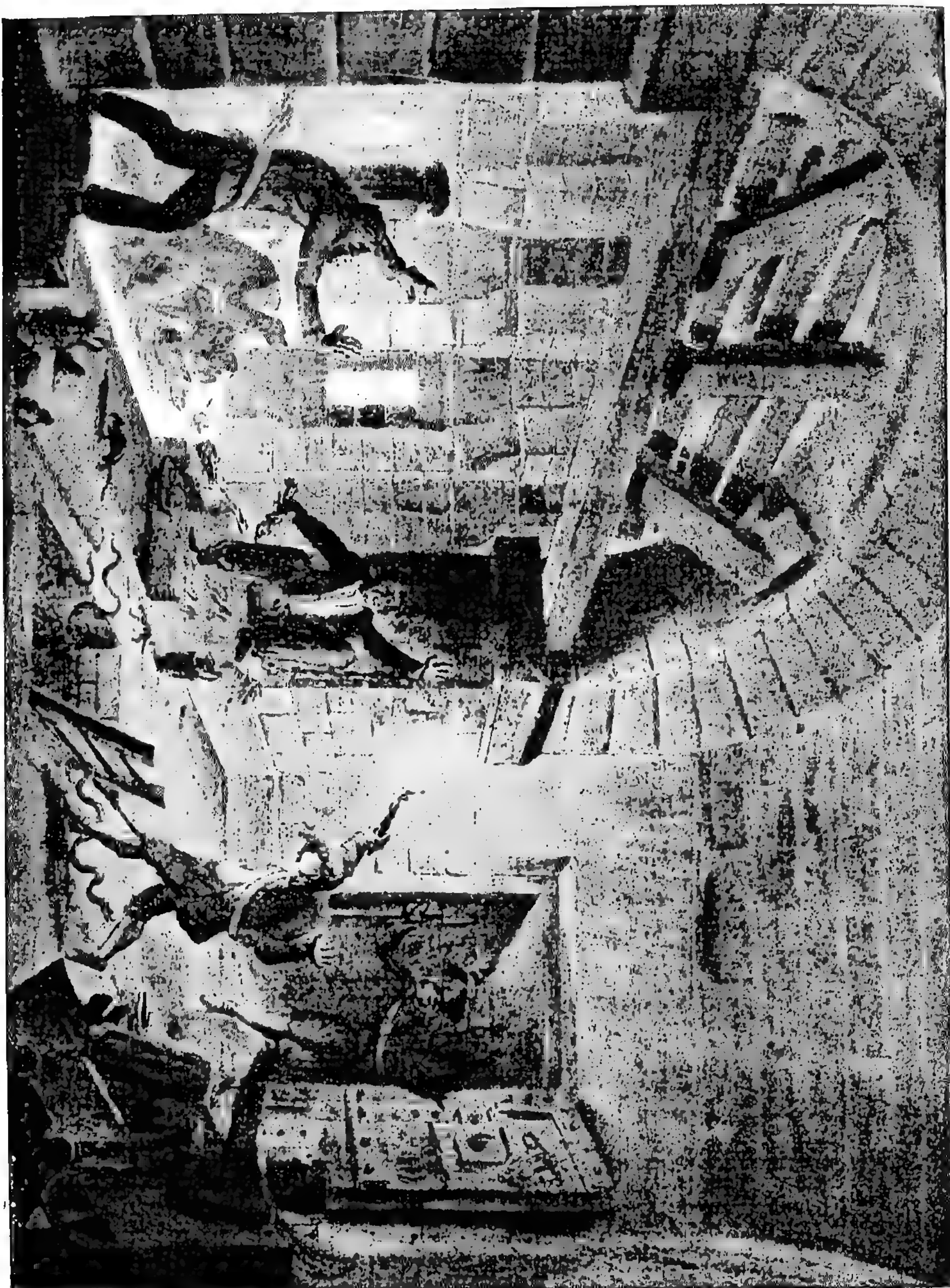
الجمعية التشريعية

(أول أكتوبر سنة ١٧٩١ — ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢)

١

الجمعية والأحزاب والملك — حدثت انتخابات الجمعية التشريعية على قاعدة النصاب طبقا لدستور سنة ١٧٩١ فلم يدخل فيها روبسبير، ومارات، ودانتون زعماء اليعاقة الذين كانوا أعضاء في الجمعية السابقة وكانت أغلبية النواب لا يتجاوز عمرهم الثلاثين بينهم أربعائة محام (أكثر من نصف الأعضاء) .

كان حزب اليمين في الجمعية مؤلفا من المالكين الذين يريدون انفاذ الدستور بدقة وحصر الثورة في دائرة الاعتدال، وكان يؤيدهم في الخارج "نادى الفيان" وهم طائفة من اليعاقة انفصلوا عن زملائهم على أثر هرب الملك والقاء القبض عليه، وأشهرهم لافاييت، بايلي، برناف، ولاميت وظل هذا النادى حتى سقوط الملكية (يوليه سنة ١٧٩١ — ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢) .



(منظر الباستيل من الداخل)

وكان حزب الشمال مؤلفا من اليعاقبة الذين لا يثقون بالملك ويعملون على تقييده وتوسيع سلطة الجمعية : زعيمهم السياسى بريسو، وخطيبهم فرنيود، وفيلسوفهم كوندروسيه، وأكثرهم نواب عن مقاطعة الغيروندي، وكانوا يسمون "الغبيرونديون" (Girondins) وكان فى الشمال الأقصى أعضاء من نادى الكرادلة الجمهورى يطلق عليهم "الجبل"، لأنهم كانوا يجلسون فى أعلا المقاعد وأشهرهم شابو وكوتون وبارير .

والواقع أن اليعاقبة كانوا أقلية (نحو ١٥٠) ولكنهم كانوا يستندون الى الأندية والبلديات والقوى الشعبية ويتمكنون كثيرا بفضل نفوذهم من حمل حزب الوسط على الانضمام اليهم وتكوين أغلبية فى الجمعية خصوصا وأن خطة الملك كانت تبعث على السخط . على أن الشعب لم يهتم بهذه الألوان الحزبية المختلفة وقسم النواب الى طائفتين : الوطنيين والارستوقراطيين .

كان شغل الأحزاب الشاغل سياسة البلاط الذى كان يدبر الدسائس فى الجمعية ويؤيد كل حركة رجعية فى الداخل والخارج : عمل القساوسة فى الداخل على بث الفتن والفتلاقل فى مقاطعات غرب فرانس حيث كان الأهالى شديدى التعلق بالأكليروس

والدين الكاثوليكي . وكانت حركة المهاجرة قوية بين الأشراف وضباط الجيش مما أزعج الجمعية لأن الأمير كوندية ألف على الرين في « قوبلنسية » جيشا من المهاجرين تحت قيادته وأخذ يحرض مع أخوى الملك (لويس الثامن عشر وشارل العاشر فيما بعد) الأباطور وملك بروسيا على الدخول في الحرب ضد الثورة .

في ٩ نوفمبر سنة ١٧٩١ أصدرت الجمعية مرسوما تعلن فيه أن المهاجرين الذين لا يعودون الى بلادهم لغاية أول يناير سنة ١٧٩٢ يحاكمون بتهمة التآمر على الوطن ويكون جزاؤهم الموت ومصادرة أملاكهم ، ولكن الملك لم يوافق على هذا المرسوم وأعلن في ١٢ نوفمبر اعراضه عليه .

وفي ٢٩ نوفمبر أصدرت الجمعية مرسوما آخر يحتم على القساوسة الذين لم يقسموا اليمين الوطنية أن يقسموا وإلا اتهموا بالتآمر وكان جزاؤهم السجن ، فاستعمل الملك حق الفيتو ضد مراسيم الجمعية وحجته أنها مخالفة لاعلان حقوق الانسان والدستور ، وأخذ يزيد من الحرس الملكي الذي قررت الجمعية الدستورية أن لا يزيد عدده عن ١٨٠٠ فبلغ ٦٠٠٠ في بداية سنة ١٧٩٢

أيقن الرأي العام أن الملك وامراته النمساوية على وفاق مع أعداء الوطن ، وتخرجت الأمور فوقفت جباية الضرائب ، ونزلت

قيمة القراطيس المالية ، وانتشر الغلاء بينما كانت أوروبا تمنع في سياستها العدائية فأحست البلاد أن ريحا عاتية تسوقها الى الحرب والخروج من هذا الموقف الغامض .

٢

مقدمات الحرب — بدأت فكرة الحرب تختمر بينما كان الملك يعمل جهده في اكتساب الوقت وعرقلة سياسة الجمعية بالفيتو اعتمادا على تدخل النمسا التي كانت الحاشية تفاوضها سرا .

وقد حدثت مناقشات كبيرة في نادي اليعاقة بخصوص الحرب في أواخر سنة ١٧٩١ أو وائل سنة ١٧٩٢ فانقسموا على أنفسهم وكان بريسو وأصدقائه نواب الغيرونديون يحاربون النمسا التي تمتد المهاجرين بالمساعدة ويرجون مبدأ نشر الدعوة الثورية وتحريض الشعوب على الملوك وكان روبسبير يخشى أن يكون في الحرب القضاء على الثورة .

ويظهر أن الغيرونديين أرادوا ، تحت ستار الحرب وإعلان الأحكام العرفية ، أن يقبضوا على السلطة ويضربوا بيد من حديد القوى الرجعية التي تزيد الاحوال الداخلية ارتباكا وتهتد الثورة .

بدأ نواب الغيرون في الجمعية ينددون بسياسة الحاشية في خطبهم ويحملون عليها حملة شعواء حتى اضطر الملك الى تأليف وزارة غيرونديّة (١٢ مارس سنة ١٧٩٢) أهم أعضائها : ديموريز وزير الخارجية، ورولان وزير الداخلية وزوج مدام رولان التي اشتهرت بالعلم والذكاء والميل الى الحرية وكان يجتمع عندها الغيرونديون للمناقشة في الشؤون العامة .

على أن الملك لم يؤلف هذه الوزارة الا تحت ضغط الحوادث وكانت الملكة ضد كل تنازل عن السلطة في أى شكل كان حتى أنها دعت ديموريز، وكانت تتوسم فيه إيثاره المصالح الشخصية على الصالح العام، وقالت له : «أصارحك القول بالاصالة عن الملك وعن نفسي أننا لا نطبق احتمال الدستور وهذه البدع الجديدة فتذكر ذلك ووطن نفمك عليه» .

ويمكن تلخيص أسباب النزاع بين الثورة وأوروبا فيما يأتى :

- (١) العداء الطبيعي بين الثورة والملكيّات المطلقة في أوروبا .
- (٢) وقف الملك بعد فارين أقلق الحكومات الملكية . (٣) نظرية نشر الدعوة التي ظهرت مع بريسو وأعضاء الغيرون وخوف أوروبا وخصوصا النمسا من انتشار الثورة ومبادئها بين شعوبها .
- (٤) مساعى لويس السادس عشر الذى كتب في ٣ ديسمبر

سنة ١٧٩١ الى ملك بروسيا يحرضه على إتحاد الثورة بالقوة المسلحة ومنع انتشارها . (٥) شكوى النمسا من فرنسا ومطالبتها بالغاء مرسوم ٤ أغسطس الخاص بالحقوق الاقطاعية وذلك لأن الألزاس وان كانت فرنسية منذ معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) إلا أن الأمراء الألمان احتفظوا فيها بمقتضى المعاهدة بأملاتهم وكانوا باعتبارهم أشرفا يتمتعون بالحقوق الاقطاعية التي ألغتها الثورة في سنة ١٧٨٩ (٦) شكوى فرنسا من الأمبراطور الذى كان يحرض الأمراء الألمان على عدم قبول أى تعويض مالى عن حقوقهم والتمسك بالمعاهدة . كان فى الوقت نفسه الأميران الناكبان فى تريف وماينسه ومطران أشبير على ضفاف الرين يتركون المهاجرين الفرنسيين يؤلفون فى أرضهم عصابات مسلحة تهدد الحدود الفرنسية .

فى أثناء ذلك مات أمبراطور النمسا ليوبولد الثانى وخلفه فرنسوا الأول الذى كان من أنصار الحرب (مارس سنة ١٧٩٣) وظهر فى فرنسا الديماجوجيون (الزعماء الشعبيون) فأخذت الثورة من ذلك الوقت تندفع فى العنف والتطرف وانشرت الدعوة للاستيلاء على الحدود الطبيعية وإعلان الحرب على الملوك لتحرير الشعوب .

كانت الحكومة الفرنسية لا تنفك تطالب الى حكومة فيينا
 لإيضاحات عن خططها وما لبثت هذه الحكومة في عهد فرنسوا
 الأول أن أجابتها صراحة بأنها «توجب عليها أن تعيد نظام الملكية
 الفرنسية الى القواعد التي أشار اليها الملك في خطبة ٢٣ يونيه
 سنة ١٧٨٩»: ومعنى ذلك أن النمسا نتدخل في شئون فرنسا الداخلية
 وتأمرها بالقضاء على الثورة ونتائجها والرجوع الى العهد القديم .
 لم يكن من الملك إلا أن ذهب بالاتفاق مع وزارته ، الى الجمعية
 التشريعية في ٢٠ أبريل سنة ١٧٩٢ مقترحا إعلان الحرب على النمسا
 دفاعا عن «كرامة الشعب الفرنسى وسلامة البلاد المهددة» .

٣

الحرب — أعلنت الحرب في ٢٠ أبريل وكانت خطة
 ديموريز وزير الخارجية المكلف بإدارة الحركات الحربية ، مهاجمة
 النمسا في بلجيكا التي كانت تشكو زيرها منذ سنة ١٧١٤ ، وحمل
 بروسيا على الانفصال من النمسا عدوتها القديمة ، والحصول على
 حيدة إنجلترا .

ولكن خطط ديموريز السياسية والعسكرية فشلت لأن كاترين
 الثانية امبراطورة روسيا كانت تحرض السويد وبروسيا والنمسا على

محاربة فرنسا حتى تنشغل عنها في بولندة والشرق ، وكان البلاط الملكي والمهاجرون والأمراء الألمان يستنجدون النمسا وبروسيا معا ، فلما دخلت الأولى في الحرب انضمت اليها بروسيا — وكانت منذ فردريك الثانى فى مقدمة دول أوروبا العسكرية — وصار قائدها برونسويك قائد الجيوش النمساوية والبروسية .

أصاب الجيوش الفرنسية فى البداية فشل كبير منشؤه الحالة التى كانت عليها مع تفوق القوات الأجنبية فان معظم الضباط الفرنسيين (٦٠٠٠ من ٩٠٠٠) كانوا فى صفوف المهاجرين وكانت الثورة أفسدت روح النظام والطاعة بين الجند والرؤساء ، وكانت الملكة أرسلت الى العدو الخطط التى وضعها قوادها .

ولا ريب أن الحرب أصبحت العامل الأساسى فى الثورة منذ هذه الآونة فصارت السياسة الداخلية خاضعة لها ، والحرب هى التى أخرجت الثورة من حدودها الطبيعية ووطأت أكف الارهاب والدكتاتورية .

وصلت أخبار الهزائم الأولى فنسبها الشعب للخيانة وازداد حنقا على الرجعيين وأصدرت الجمعية ثلاثة مراسيم : أولها فى ٢٧ مايو بنفى القساوسة الذين لم يقسموا اليمين ، ثانيا فى ٢٩ مايو بتسريح الحرس الملكى ، وثالثها وهو أهمها فى ٨ يونيو بإنشاء معسكر وطنى

في صواسون (بالقرب من باريس) مؤلف من ٢٠٠٠٠ جندي
الغرض منه وجود جيش احتياطي ضد الغارة الأجنبية وإرهاب
الحزب الرجعي الذي كان يخشى من حركاته في الداخل .

فهم الملك أن هذه الاجراءات الثورية تجرّد حاشيته من كل قوة
فعلية فعارض في الأول والثالث وعزل الوزارة الغيروندييه (١٣ يونيو)
وألف وزارة من أنصاره وظهر للجمعية في جلد الاسد .

وكان بعض الدستوريين في ذلك الوقت يتجاهلون المفاوضات
السرية المستمرة بين الملك والبرلاط النمساوي والبروسي ويبررون
خطة الملك بالقاء التبعة على الثورة التي خرجت من حدود القانون :
كتب لافايت قائد جيش الوسط في ١٨ يونيو الى الجمعية يقول :
« إن اليعقوبية أصل كل ارتباك وأنه لا بد من القضاء على هيمنة
الأنديّة لتحل محلها هيمنة القانون » .

حركة ٢٠ يونيوه — لم ير اليعاقبة والغيرونديون
في هذه الخطوة بدا من إرهاب الملك . وصرحت إحدى صحفهم :
« إن الأمة ليست في حرب مع الملوك الأجانب وحدهم ولكنها في حرب
مع لويس السادس عشر فيجب البدء بهزيمة أولا إذا أردنا أن نهزم
حلفاءه الطغاة » .

قام الشعب، بحجة الاحتفال بذكرى «يمين ملعب التنس» في ٢٠ يونية بمظاهرة كبرى، سار الثوار يحملون الحراب وعلى رؤوسهم القبعات الحمراء الى دار الجمعية وقدموا عريضة يقولون فيها «ان ارادة خمسة وعشرين مليوناً لا يجب أن تعرقها ارادة فرد، واذا كنا نوفيه حقه من الاحترام ونستبقيه في وظيفته فبشرط أن يؤديها بما يتفق مع الدستور وإلا سقط كل اعتباره في أعين الشعب الفرنسي» .

ثم سار المتظاهرون الى قصر التويلري واقتحموا أبوابه مهددين «مسيو فيتو» و«مدام فيتو» مطالبين بالموافقة على مراسيم الجمعية وإرجاع الوزراء المخلصين ولكن الملك أبى أن يجيب الشعب الى مطالبه .

وعلى أية حال كان يوم ٢٠ يونية من الأيام الثورية المشهودة التي دبرت حركاتها الأندية والكومون : فيه أهين الملك وخذل الشعب، ففكر اليعاقبة في إعداد «يوم» جديد وحركة حاسمة يتخلصون فيها من الملك لأنهم أيقنوا أن الوفاق بينه وبين الثورة أمر عسير وانهم اذا أبقوا عليه بيتوا الخنجر في صدرها .

٤

سقوط الملكية — كان الكثيرون من رجال الثورة يرون أن الملك بمحاولته الهرب من البلاد في ٢٠ يونية سنة ١٧٩١

تنازل عن سلطته ومع ذلك فقد ردت اليه ولكنه لم تعلمه الحوادث ووضع « الفيتو » هذه الاداة الدستورية في أيدي القوى الرجعية في الوقت الذي كان فيه العدو يهتد الثورة، والدستور، والبلاد .
ورغما من اعتراض الملك على مراسيم الجمعية شرعت البلديات في المقاطعات المختلفة ترسل الأجناد لتأليف المعسكر الوطني بينما كان ديمور ييزقائد الجيوش الفرنسية يرسل الأخبار المقلقة عن زحف الأعداء وتوغلهم في البلاد .

أعلنت الجمعية في ١١ يولييه سنة ١٧٩٢ أن « الوطن في خطر » وكتب هذا الاعلان على رايات يحملها فرسان الحرس الأهلى في الطرق ودقت الطبول فتوافد المتطوعون من كل حذب ، وكان الشعب يزداد حنقا على الخونة وأعداء الوطن ويطالب بنزع الملك خصوصا حين أصدر برنسويك قائد الحلفاء في ٢٥ أغسطس من قوبلنسية بيانه الذي يهتد فيه باريس « بسحقها كلها اذا اقتحم قصر التويلرى وأهين الملك وأسرته » .

احتج الملك فى الجمعية على هذا البيان والواقع أنه لم يكن يتوقع هذه اللهجة حين أشار على الحلفاء ، بواسطة رسوله ماليت دويان ، بإصداره ، ولكن الجمعية صارت لا تثق به بعد أن ظهر جليا أن البلاط يسوف وينخدع .

وصل باريس في ٣٠ يولييه خمسمائة حرس من مرسييلية من خيرة الجمهوريين وكانوا يهتفون بالنشيد الذي وضعه الضابط روجيه دى ليل، وهو المرسلين الذي صار من ذلك الوقت نشيد فرنسا الوطنى : وقد أكرم الباريسيون وفادتهم وأخذ بعض زعماء الشعب يستندون الى هذه القوة ويطالبون الجمعية بنجاع لويس السادس عشر ولكن الجمعية وقفت حائرة بين الملك وقوى الثورة المنظمة .

فى أثناء ذلك ألفت لجنة ثورية يشرف عليها بيسيون رئيس بلدية باريس ، ودانتون زعيم الكرادلة ووكيل نائب الكومون العمومى ، وكان أكثر الغيرونديين مع اعترافهم بمسئولية الملك ، لا يميلون بطبيعتهم ، وهم من ذؤابة أهل العلم والفلسفة والقانون والذكاء الهادئ ، الى الحركات الديماجوجية التى تنساب فيها الغوغاء وتنشر الفوضى ، وعينها حاولوا إيقاف هذه الحركة الثورية التى كان بدء ظهورها فى ٢٠ يونيه وكانوا هم من مدبريها .

حركة ١٠ أغسطس — تجمعت فى باريس وفود الأحراس الأهلية المختلفة ففكرت اللجنة الثورية المهيمنة على أخطاط الكومون فى باريس — كان ٤٧ خطا من ٤٨ تطالب الجمعية بعزل لويس السادس عشر — أن تستخدم هذه الجنود فى الحركة الجديدة .

وفي ليلة ٩ أغسطس ذهب مندوبو الأخطاط الى دار البلدية وأسقطوا مجلس الكومون أو البلدية القانوني وأنشأوا مكانه مجلسا ثوريا صاروا هم أعضائه ولم يبقوا من المجلس القديم إلا بيسيون ، ومنيويل ، ودانتون الذي أصبح رئيس المجلس الجديد ثم عين المجلس بعد ذلك صنتير الديماجوجي ، الذي ظهر في حركات الشان دي مارس و ٣٠ يونيو ، رئيسا للتوار والحرس الأهلي .

في صبيحة ١٠ أغسطس هجم التوار والحرس على قصر التويلري واقتحموه بعد أن تغلبوا على قوات الحرس الملكي السويسرية التي أبليت بلاء حسنا ، ومته ذهبوا الى الجمعية وكان الملك لجأ اليها ، فأعلنت في الحال وقف الملك وانتخاب « مؤتمر وطني » لوضع دستور جديد .

صار الملك بعد ذلك سجيناً في حراسة الكومون ، وتألقت سلطة تنفيذية أطلق عليها « المجلس التنفيذي المؤقت » كان مؤلفاً من أعضاء وزارة الغيروندي الأولى ودانتون الذي صار على رأس وزارة الحقانية والمجلس .



سلطة الكومون والجمعية — لا ريب أن حركة
١٠ أغسطس قضت على الملكية الدستورية ورفعت دانتون الى

رياسة الحكومة الفعلية وأن الجمعية بتردها واصدار قرارها الخطير تحت تأثير الارهاب ، لا عفوا ، ألقت الى الكومون أو الى الحزب الجرى من اليعاقبة والكرادلة أو الى الديماجوجية زمام الثورة .

وقد قررت الجمعية التشريعية أن يكون انتخاب المؤتمر الوطنى على قاعدة ديموقراطية فسقط شرط النصاب وحل محله التصويت العام على درجتين ، وكانت السلطات الحكومية النظامية الممثلة فى الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ، وسط الاضطراب السياسى الذى أعقب يوم ١٠ أغسطس ، لا تبرم أمرا الا بالاتفاق مع السلطات الثورية الممثلة فى مجلس الكومون .

حاول لا فائدت أن يقاوم المجلس فلم يطاوعه جيشه فلجأ الى الهرب (٢٠ أغسطس) ودخل البروسيون اللورين واستولوا على لونجوى فى ٢٣ ، وحاصروا فردان فى ٣٠ أغسطس وهى آخر حصن فى طريقهم الى باريس فدقت الكومون نواقيس الخطر ورفعت الراية السوداء على دار البلدية وأخذت تحشد وفود المتطوعين الى الحدود وألقى دانتون فى الجمعية خطبته الشهيرة التى صاح فيها : « ليس الناقوس أذان الخطر ، وإنما هو حملة على أعداء الوطن ، فاذا أردتم أن تغلبوهم فأقدموا ، ثم أقدموا ، ثم أقدموا فان فى الإقدام خلاص البلاد » .

وطلب دانتون الى المجلس الإذن بتفتيش المنازل في باريس وإلقاء القبض على الخونة والأسلحة فسجن المئات من «الملكيين» وأنشأت الكومون في صبيحة ٢ سبتمبر «لجنة رقابة» أغلب أعضائها من رؤساء الضابطة، وكان مرات رئيسها يحرض الشعب على ذبح الخونة قبل السير الى العدو، وهنا بدأت «مذابح سبتمبر» المريعة فقصصد مائة من المشعوذين الذين أصابهم الذعر الى السجون وأعملوا القتل في أكثر من ١١٠٠ سجين وفي مقبلاتهم القساوسة بعد أن أذاقوهم ألوان العذاب (٢ - ٦ سبتمبر) .

ومما يؤخذ على الجمعية وبوجه خاص على دانتون أنه لم يحرك ساكنا لإيقاف المجازر، على انه تدخل حين أتهم روبسبير ومارات بعض رؤساء الغير ونديين بأنهم ملكيون تخلصا منهم ضمن هذه المجازر، فأنقذهم ولكنهم صاروا بعد هذه التهمة من ألد أعداء اليعاقبة والكومون .

جرت في أثناء ذلك انتخابات المؤتمر وكان العدو يتقدم الى باريس بعد اجتيازه في شمبانيا غابات الأرجون المملوءة بالمضايق الوعرة ولكن ديموربيز قائد الجيوش الفرنسية وصلته النجدة من القائد كيلمان فلم يتقهقر الى باريس وفضل البقاء خلف القوات البروسية النمساوية فاضطرها الى التريث للتخلص منه على مرتفعات «قالمى»

حيث أطلقت مدافعهم نارا حامية ولكن الجيش الفرنسى ثبت فى موقفه ، وكان كيلرمان وجنوده يحملون على البروسيين وهم يهتفون «لتحى الأمة» فلما رأى الأعداء أن الانتصار ليس بالأمر السهل كما أوهمهم أعوانهم من المهاجرين تراجعوا فى زحفهم فكانت موقعة فالى (٢٠ سبتمبر) فاتحة انتصارات الثورة ، وقد قال عنها الشاعر الألماني جوت الذى صحب الجيش البروسى ورأى حماسة الجنود الفرنسية وحسن بلائها من كذب : «فى هذا اليوم وفى هذا المكان يتبدى عصر جديد فى تاريخ العالم » .

وفى هذا اليوم نفسه انفضت الجمعية التشريعية وحل مكانها المؤتمر الوطنى .

الفصل الرابع

المؤتمر الوطنى

(٢١ سبتمبر سنة ١٧٩٢ — ٢٦ أكتوبر سنة ١٧٩٥)

ينقسم تاريخ المؤتمر الوطنى الى ثلاثة عصور : الأول عصر
الغريونديين (سبتمبر سنة ١٧٩٢ — يونيه سنة ١٧٩٣) والثانى
عصر روبسبير وحكم الارهاب (يوليه ١٧٩٣ — يوليه ١٧٩٤)
والثالث عصر الاعتدال (يوليه ١٧٩٤ — أكتوبر ١٧٩٥) .

١

العصر الغريوندى — كان يبلغ أعضاء المؤتمر ٧٥٠
اجتمع منهم نحو الثلاثمائة فى ٢١ سبتمبر وأعلنوا إلغاء الملكية ،
وفى الغد تقرّر أن تؤرخ الأعمال من « السنة الأولى من الجمهورية » .
بدأ بعد ذلك بين الأحزاب النزاع الذى سيكون مصرع
الجمهورية : كان حزب اليمين مؤلفا من الغريونديين (أما الفيان
الملكيون الذين كانوا يمين الجمعية التشريعية فقد أغلق ناديهم
وانقرضوا بعد ١٠ أغسطس) ، وكان حزب الشمال مؤلفا من

تحت عنوان
« اغنية حربية
جيش الرين »
تم اخذ النشيد
ينشر وكان قد
عرف في مرسيليا
وقت ارسال فرقة
من المتطوعين الى
باريس في يونيه
سنة ١٧٩٢
فاخذوا ينشدونه
في طريقهم فاطلق
عليه من ذلك
الوقت المرسيليز
(نسبة الى
مرسيليا) وصار
النشيد الوطني
الذي تتجاوب
اصداؤه في فرنسا
والعالم اجمع



روجه ديليل
مؤلف النشيد
الحال ضابط
فرنسي اتفق
وجوده مع فرقة
في ستراسبورج
وقت اعلان
الحرب على النمسا
(ابريل ١٧٩٢)
بينما كان يتناول
العشاء ذات ليلة
في منزل عمدة
ستراسبورج الخ
عليه صاحب الدار
في نظام نشيد وصي
فارتجل انغوره
في ساعات قاده
ذلك النشيد العالي
الذي ظهر لاوه
مرقة في احد مكاتب
ستراسبورج

روجه ديليل ينشد لأول مرة النشيد الوطني « المرسيليز » في منزل عمدة ستراسبورج
الصورة رسمها المصور Pils (١٨١٣-١٨٧٥) في سنة ١٨٤٩ فظهرت برأيه وفتحت له طريق الجهد خصوصا في عهد نابليون الثالث

« الجبليين » أو اليعاقبة ، والكرادلة (الذين دخل معظمهم في نادي اليعاقبة على أثر خروج الغيرونديين منه في أكتوبر سنة ١٧٩٢) .

وكان في الوسط حزب « السهل » الذي كان موقفه مع الحزبين الآخرين موقف سابقه في الجمعية التشريعية : كان في اعتداله يميل الى اليمين ولكن الخوف كثيرا ما كان يميل به الى الجانب الأيسر الذي يستند الى الكومون و « الثورة في الشارع » التي تغزو الجمعية صاحبة مهتدة .

كان الغيرونديون فرنيود ، بريسو ، إسناو ، بيزو ، كوندريسيه ، وغيرهم من أصدقاء مدام رولان في الواقع جمهوريين ديموقراطيين ولكنهم كانوا فلاسفة خياليين يعلنون الحرب « لتحرير الشعوب » ، وكانوا قانونيين ينفرون من وسائل العنف والخروج على السلطات الشرعية ، وكثيرا ما سيطر خطابهم على الجمعية بقوة البيان ، وكانوا مستخطون ، وهم مندوبو المقاطعات ، على استبداد باريس والكومون خصوصا بعد مذابح سبتمبر .

كان الجبليون وعلى رأسهم روبسبير ، ودانتون ، ومارات ، رجالا ذوي عزيمة وبأس وإقدام لا يحفلون بالأشكال القانونية ، ورجال ثورة وحرب من أنصار الدكتاتورية الباريسية والقبض

على السلطات كلها بيد من حديد باعتبار ان هذه الخطة وحدها تكفل الظفر .

كان روبسبير خطيبا مقتدرا يجمع بين السياسة وانزاهة المطابقة حتى لقب با « المعصوم » ، وكان حربا على مخالفه في الرأي شديد التعصب لمذهبه ، يحلم بجمهورية فاضلة يقصى منها الارستوقراطيون والملاحدة ، وفاقدو النزاهة .

وكان دانتون خطيبا شعبيا جهورى الصوت ، سياسيا محنكا اشتهر بالجرأة والاقدام وبعد النظر ، وكان وهو وزير الدفاع الوطنى منذ أغسطس يضع المصلحة القومية فوق كل شىء ويعمل على التوفيق بين الأحزاب المتناحرة وتوجيه القوى كلها ضد العدو المهاجم .

على أن هذا الجمهورى الصميم كان غريب الخلق فانه مع وطنيته العالية كان متصلا بالملك أول الأمر مثل ميرابوينفق من أموال البلاط ، ولما ولى الحكم بعد ١ أغسطس أنفق الملايين من أموال الحكومة دون أن يقدم عنها حسابا دقيقا ، وقد وضع ثقته فى أعوان فاسدى الذمة مثل سكرتيره الشاعر فابردجلنطين الذى تراكت عليه الديون وتعاقد مع سرطان وزير الحربية على توريد الأحذية للجيش وكان المتصرف فى الأموال السرية .

وكان مساعد فابردجلنطين كاميل ديمولان الجمهورى المتطرف
الذى صار صنيعة دانتون بعد أن كان بطانة لميرا بوفروبسبير،
واشتهر بخلق الفاسق وتجرده من النزاهة .

وكان مارات « صديق الشعب » مبنيا على سوء الظن ،
يرى الخونة فى كل مكان ، ولا يفتأ يحرض الشعب على العنف
وإهراق الدماء .

اجتمع المؤتمر فى جو من الشحنة الحزبية وكان الغيرونديون
مهيمنين عليه فى البداية ، وقد أعلنوا فى الاجتماعات الأولى وجوب
جعل نفوذ باريس بنسبة $\frac{1}{83}$ من نفوذ المقاطعات كلها ، وتأليف
حرس خاص من المقاطعات للمؤتمر يحوطه بالأمن ، ولكن الجبليين ،
وهم نواب باريس وضواحيها ، أعلنوا ان باريس هى التى أنقذت
البلاد من القوى الرجعية وألجوا بوجوب إنشاء حكومة قوية فيها
خصوصا بعد الفوضى التى سرى فى البلاد منذ سنة ١٧٩١ ،
وسرعان ما اتهموا الغيرونديين بأنهم يفضلون «النظام الاتحادى»
وتقسيم فرنسا الى ٨٣ جمهورية صغيرة ، وعلى أثر ذلك أعلن المؤتمر
فى ٢٧ سبتمبر بناء على اقتراح دانتون «ان الجمهورية الفرنسية
واحدة لا تتجزأ» .

كان تناحر الأحزاب في مسألتين : مصير الملك والحزب ،
 تمكن الجبليون فيهما من التغلب على الغير ونديين والقضاء عليهم .
 موت الملك — كانت أخطاء الكومون في هذه
 الفترة تسير المظاهرات في الشوارع للطالبة «بالانتقام من الطاغية...
 وإرساله الى المقصلة » مما حمل المؤتمر على النظر في مصير الملك
 المعزول .

وكان روبسبير والجبليون من رأيهم اعدام لويس السادس عشر
 دون محاكمة واجراءات قانونية باعتبار هذا الاعدام من الاجراءات
 العامة التي يستدعيها انقاذ الوطن وتبرير الثورة والجمهورية ، ولكن
 هذا الرأي عدل عنه ، وكانت اللجنة المؤلفة لفحص أوراق الملك
 التي عثر الشوار على أغلبها يوم ١٠ أغسطس في قصر التسويلرى ،
 في دولاب سرى مغلق بباب من حديد ، أتمت في أثناء ذلك
 تقريرها ورفعته الى المؤتمر فقرر أن يتولى محاكمته .

وفي ١١ ديسمبر حرر باربارو الغيروندي عدور روبسبير ومارات
 ورقة الاتهام ، وأهم وقائعها : « محاولة الملك افساد ميرابو ، وهرب
 فارين ، واستعمال مبالغ ضخمة في اعانة المهاجرين واسقاط قيمة
 القراطيس المالية ، وحض رؤساء الجيش والفرق على الفرار ،
 والاتفاق السرى بين الملك وأخويه » .

ردّ الملك ومحاموه على هذه التهم ودامت مناقشات المؤتمر في القضية لغاية ١٥ يناير، ثم أجمع المؤتمر على أن لويس «مدان لتآمره ضد الحرية العامة وسلامة الدولة» وحكم عليه المؤتمر بأغلبية ٥٣ صوتاً بالإعدام، وحاول عبثاً أكثر من ثلاثمائة عضو استفتاء الشعب في الموافقة على الحكم، أو تأجيل النفاذ .

وفي ٢١ يناير سنة ١٧٩٣ سيق لويس السادس عشر من السجن الى ميدان لويس الخامس عشر (الكونكورد) حيث نصبت المقصلة فصعد اليها بكل شجاعة وأعلن على رؤوس الملائكة «أنه بريء وأنه يعفو عن أعدائه ويرجو أن ينفع دمه الفرنسيين ...» ولكن صنيتر رئيس الحرس الأهلى قاطعه بدوى الطبل قبل أن يتم كلامه .

كان موت الملك ايذاناً بالتفانى بين الجبليين والغيرونديين الذين أرادوا انقاذ «الطاغية» أو بين الوطنيين و «الخونة» ، وكان ايذاناً بكوارث فى الداخل والخارج وحرب طاحنة عامة بين أوروبا والثورة .

الحرب — تمس الفرنسيون للقتال على أثر انتصار فالوى (٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢) وأخذوا يهاجمون الأعداء شمالاً ،

وشرقا، وجنوبا خصوصا وأن بروسيا كانت في ذلك الوقت منشغلة عن فرنسا ببولندا التي كانت معرضة لقسمة جديدة، ففي الشمال هزم ديموريز النمساويين في موقعة « جاماب » الشهيرة (٥ نوفمبر سنة ١٧٩٢) التي مكنته من فتح بلجيكا كلها في مدة وجيزة .

وفي الشرق استولى القائد كوستين على أشبير وماينسه والضفة الغربية من نهر الرين .

وفي الجنوب الشرقي انتزع الفرنسيون مقاطعة سافواي وكونتية نيس من ملك سردينية وجرى الثوار بحجة تحرير الشعوب على سياسة الغزو والضم بدلا من حصر الحرب في حدود الدفاع الوطني . كانت الجمعية الدستورية أعلنت في ٢٢ مايو سنة ١٧٩٠ أن فرنسا لا تريد الدخول في حرب ما طمعا في فتوحات ، وانها تستعمل قواتها ضد حرية أي شعب . وقد أيدت الجمعية التشريعية في اعلانها الحرب على النمسا هذا المرسوم وزادت اليه « أنها ما حملت السلاح إلا للدفاع عن حريتها واستقلالها » (٢٠ أبريل سنة ١٧٩١) .

ولكن المؤتمر أثمته الانتصارات فأعلن بعد موقعة جاماب في ١٩ نوفمبر أنه « يرسل النجدة الى جميع الشعوب التي تريد استرداد

حريتها» وتقرر أن تقوم البلاد المحتلة بالانفاق على الجيوش الفرنسية التي تعمل على تحريرها وذلك بوضع موارد معينة كأمالك الأمراء والكنيسة وغيرها «في حراسة فرنسا» .

وكان دانتون، وكارنو، وجريوار من كبار المدافعين عن نظرية الحدود الطبيعية واسترداد كل ما اغتصب قديما بين الألب والرين والبرنات أو بعبارة أخرى ضم بلجيكا، ومقاطعة الرين، ونيس، وسافواى الى فرنسا .

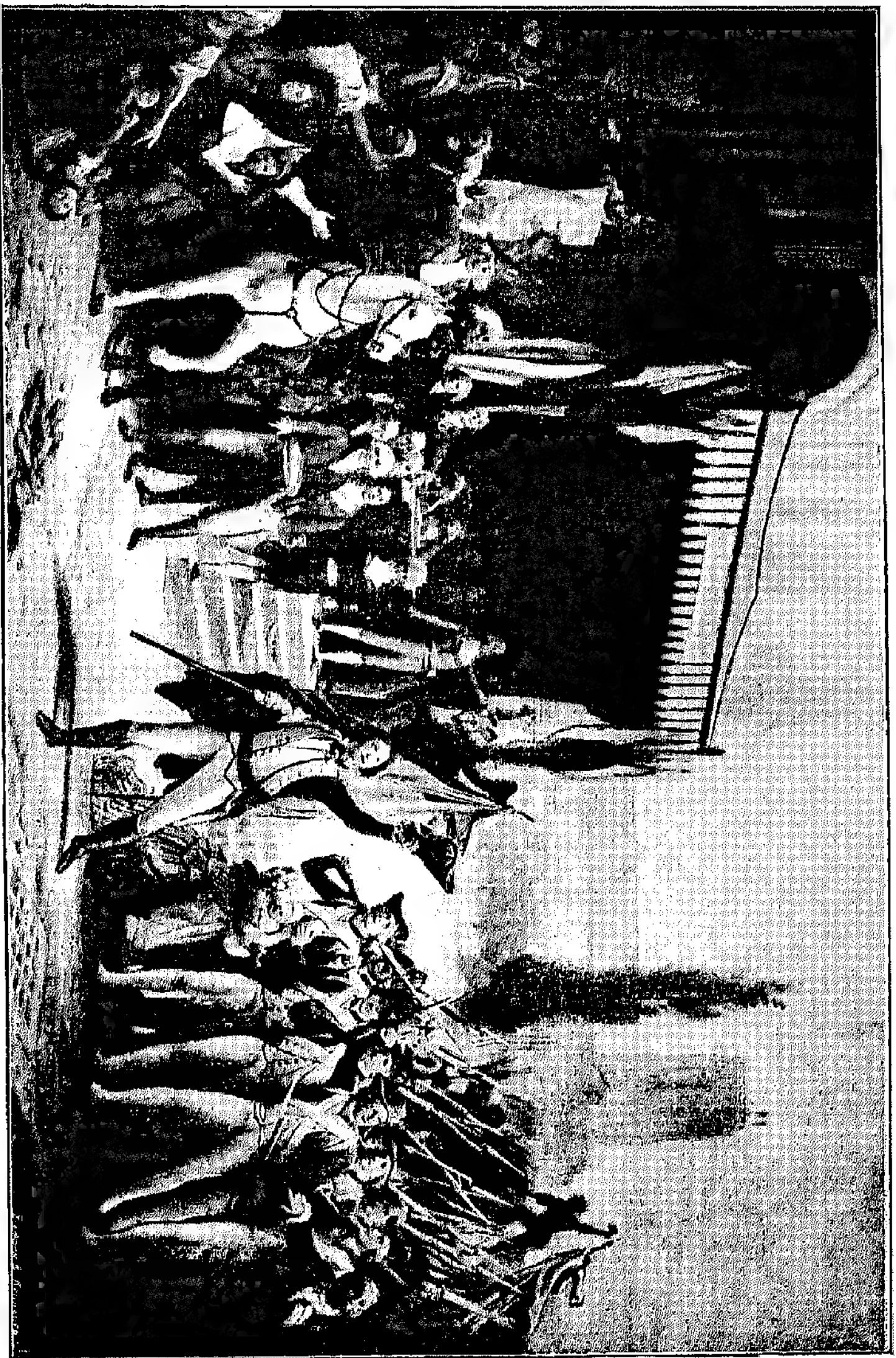
خشى الملوك من هذه السياسة الجديدة الغازية على نظام التوازن الأوروبي القديم فتحركوا لدرء الخطر خصوصا حين قطعت الثورة رأس الملك وتحدث بها أوروبا جمعاء .

أخذت حكومة بت (Pitt) رئيس الارستوقراطية الانجليزية فى أوائل سنة ١٧٩٣ تؤلب الدول كلها على فرنسا وقد انضمت الى النمسا وبروسيا وتبعتها هولاندة وأسبانيا واجتمع للحلفاء على الحدود ٣٧٥ ألف عسكرى يهددون البلاد فقرر المؤتمر تأليف جيش جديد من ٣٠٠٠٠٠ رجل وكان دانتون والجبليون يرون أن الطريقة الوحيدة لانقاذ الوطن حصر السلطة الدكاتورية فى أيديهم وانشاء محكمة ثورية (١٠ مارس سنة ١٧٩٣) مؤلفة من مدع

عمومي ووكيلين وخمسة قضاة يعينهم المؤتمر لتصدر أحكامها من غير استئناف على الرجعيين وأعداء الحرية ، وقد فطن الغيرونديون الى أن إنشاء هذه المحكمة سيكون فاتحة عصر الإرهاب والمظالم وكان فرنيود يقول «ان هذه المحكمة ستكون أخطر ألف مرة من محكمة التفتيش في البندقية» ، وكل ما أمكنهم عمله حرصا على العدل ادخال نظام المحلفين فيها ولكنه لم يفد في الواقع شيئا .

والحقيقة أن سلطة الغيرونديين أضمحلت منذ ٢١ يناير ، ومع ذلك كان الجبليون يلقون على حزبهم في الحكومة تبعة الكوارث العامة .

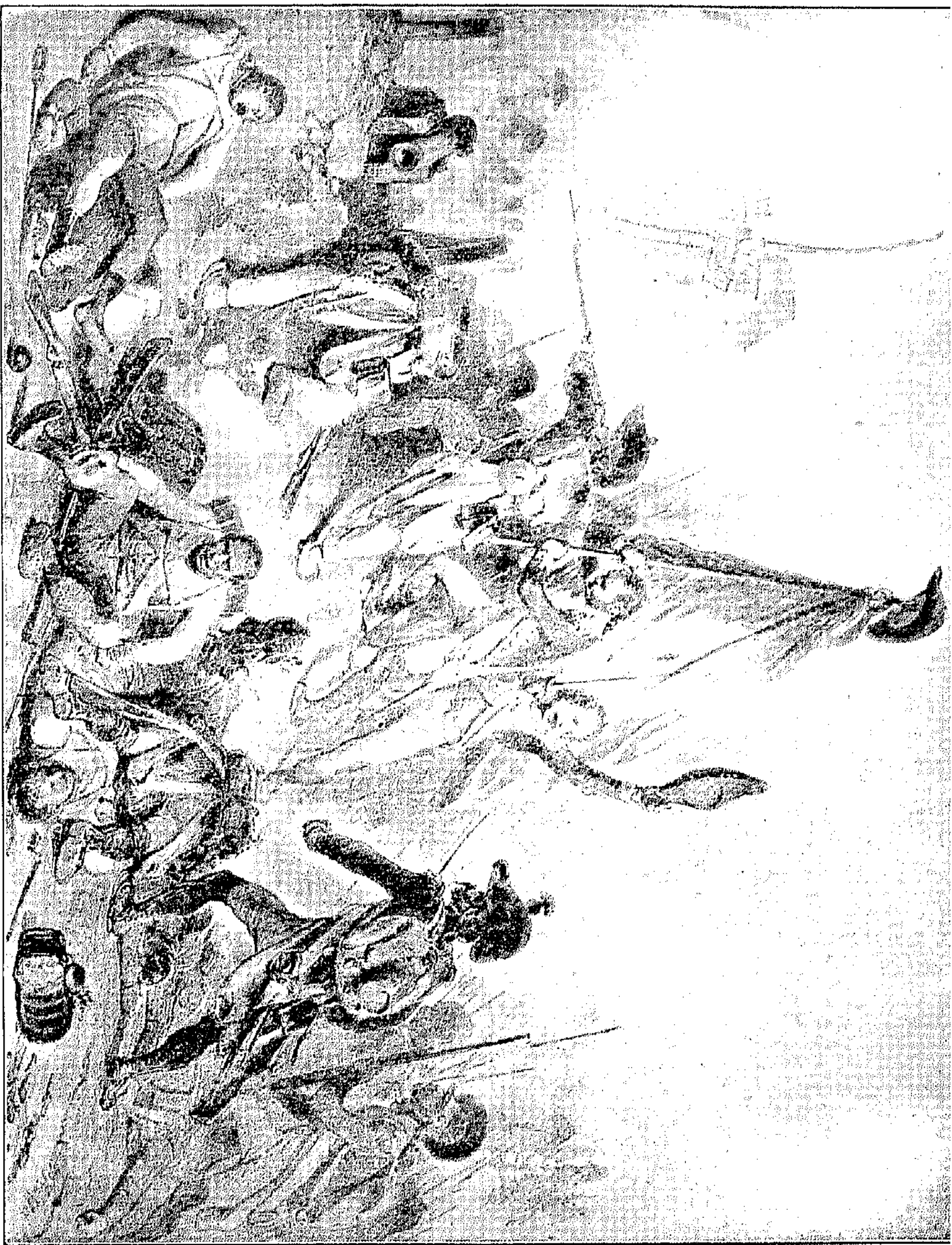
في هذه الآونة تقرر إرسال نواب الى المقاطعات لنشد العزائم وتنظيم المقاومة ولكن الحال لم تزد إلا ارتياكا فان مرسوم ٢٤ فبراير الخاص بإنشاء جيش جديد أوقد الحرب المدنية غربا في مقاطعة « قنديه » الكاثوليكية التي كانت الخدمة العسكرية أبغض شيء اليها ، فدقت النواقيس في أكثر من ستمائة قرية « للدفاع عن الكنيسة والعرش » ، في يوم ١٠ مارس المعين لحشد الجند ، وانتشرت العصيانات المسلحة من القلاحين بقيادة زعماء من الشعب تشكل بالأحراس الأهلية والجنود المرسلين فاشتد حنق الجمعية على الأشراف والقساوسة وقررت أن كل مهاجر يعود الى البلاد يعدم في مدة أربع وعشرين ساعة وبدأت محكمة الثورة عملها .



اعلان الوطن في خطر — وفود المتطوعين : في يولية سنة ١٧٩٢ اخذت جيوش الفرنسيين تتجهقر امام جيوش الاعداء وتقاتل على الجمعية

في جلسة ١٧ يولية خطاب من احد القواد يقول فيه ان مائتي الف جندي اجنبي واثني عشرين

والفا من المهاجرين زاحفون ولا يوجد امامهم جهة الرين الا اربعون الف فرنسي . في اليوم التالي وصل خطاب من القائد ديموريزر بنعيه بنناد الزاد والمال ومحرج الحال فلم يكن من الجمعية الا ان اعلنت ان «الوطن في خطر» : في ٢٢ يولية كان يطلق المدفع في باريس من آونة لاخرى وكان الطبول والابواق الفاوجة تدعو الوطنيين الى ترك دورهم : نداء سير ضباط البلدية في الطرق بتبعهم فرسان من الحرس حامدين رايات مكسوة عليها «الوطن في خطر» وقد نصبت في الساحات العمومية ثمانية مدرجت يجلس في اعلاها احد موطني البلدية وامنه دفتر اقييد اسماء المتطوعين الذين كانوا يفدون من كل صوب



جنود الثورة — « فلتحيا الجمهورية ! »

احدى آيات المصور رافيه Raffet، فيها اشارة الى موقعة فاللى الشهيرة التي كانت معجزة حروب الثورة كما كانت موقعة الارن معجزة الحرة الحرب الكبرى.

وفي الوقت نفسه فشل ديموريز في غزو هولندا وكان الجبليون في المؤتمر ينقمون عليه خطته المالية والسياسية : فانه كان متصلا بدسبانياك من كبار المالين والمتعهدين الذين ثبت منذ نوفمبر سنة ١٧٩٢ أنهم يقدمون الأحذية والأغذية من أسوأ نوع وبأثمان مضاعفة للجيش بالاتفاق مع مأموريها وبعض النواب والقواد .

وكان كامبون النائب الجبلي المعروف بأبحاثه المالية يطالب وبعض الصحف بأجراء عملية « تطهير » ومحاكمة دسبانياك ومأموري الجيش الذين كانوا في وقاية ديموريز ، وشرعت الجمعية تحقق معهم فعلا رغما من تدخل القائد .

روى كامبون أنه التقى بديموريز أثناء وجوده في باريس (بين ١ و ٢٦ يناير سنة ١٧٩٣) في منزل دسبانياك فحاول ديموريز أن يجتذبه الى مشاريعه المالية والسياسية « اذ كان يريد دستورا لا يتولى فيه الرأس أو الذنب حكومة البلاد » أى ملكية دستورية ، ولكن كامبون أبى أن يسايره .

عاد ديموريز الى بلجيكا وجنوده في حالة فوضى وارتباك فهزمه النمسيون في موقعة نيروند في ١٧ مارس فحاول الاتفاق مع الأمير كوبورج قائد القوات النمسية على إرجاع الملكية في فرنسا .

علم المؤتمر بمفاوضات ديموريز فإرسل يطلبه فعصى ثم بعث إليه بأربعة نواب لإيقافه فألقى القبض عليهم وحاول أن يزحف بجيشه على باريس « لتوطيد دستور سنة ١٧٩١ وانقاذ الجزء النقي المغلوب على أمره في الجمعية » ولكن لم يطاوعه جيشه فتسلسل منه الى الخطوط النمساوية في ٤ أبريل سنة ١٧٩٣ .

أعلن المؤتمر أن ديموريز « خائن » وطلب رأسه وأخذ الجبليون يلفون الغيرونديين أصدقاء ديموريز في تهمة الخيانة ويدبرون القضاء عليهم : ففي ٥ أبريل تقرّر أن النواب الذين ترى الجمعية اتهامهم يحالون على محكمة الثورة .

لجنة إنقاذ الوطن — لم تكن للجلس التنفيذي المؤقت سلطة فعالة، إذا استثنينا دانتون، وقد تألفت في أول يناير « لجنة دفاع عام » من ٢٤ نائباً أغلبهم غيرونديون لمراقبة هذا المجلس وإيجاد الوحدة في إدارة الشؤون السياسية والعسكرية، وتجددت في ٢٥ مارس، بعد هزيمة نيروند، فدخل فيها رؤساء الجبل ولكنهم مازالوا أقلية وكانت اللجنة، بسبب كثرة أعضائها، لا تأتي عملاً يذكّر فلما ظهر عجزها على أثر خيانة ديموريز وفقد الغيرونديون نفوذهم قرّرت الجمعية في ٦ أبريل سنة ١٧٩٣

انشاء "لجنة إنقاذ الوطن" (Comité de salut public) وكانت مؤلفة من تسعة أعضاء من النواب للداولة سرا ، ومراقبة المجلس التنفيذي وإنجاز أعماله ، واتخاذ اجراءات في سبيل الدفاع العام في الخارج والداخل يكلف المجلس التنفيذي بانفاذها ، وكان أهم أعضائها بارير، وكامبون ، ودانتون الذي صار رئيس اللجنة الفعلي (ترك وزارة الحقانية بعد انتخابه عضوا في المؤتمر) .

وكانت هذه اللجنة مهيمنة على المجلس التنفيذي ، و "لجنة الأمن العام" (Comité de sûreté générale) المكلفة بالبوليس (أنشئت في سنة ١٧٩٢) ، و "اللجان الثورية" التي كانت الأخطاط تعين أعضائها لمراقبة المشبوهين وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم «لمحكمة الثورة» وكان في فرنسا ٢١٥٠٠ لجنة من هذا النوع تشرف عليها كلها لجنة الأمن العام .

وكانت لجنة إنقاذ الوطن من أبريل سنة ١٧٩٣ لغاية يوليه سنة ١٧٩٤ تسيطر على جميع الشؤون العامة وتمثل الحكومة الدكتاتورية وعصر الارهاب .

وما برح روبسيير ومارات لا يهدآن أو تفنى قوة الغيرونديين التي ما زال يحسب لها حساب في المؤتمر فكان مارات في جريدته

يندد بالمؤتمر الذى أصبح يأوى « طائفة من المتآمرين الذين اشتريتهم الحكومة الانجليزية بالمال » ، وقد أرسل من نادى اليعاقة الذى كان يرأسه فى هذه الآونة دعوة الى الحرب المدنية والقبض على الغيرونديين فلم يكن منهم إلا أن حملوا المؤتمر على تقرير اتهام مارات (١٢ أبريل) ولكن محكمة الثورة برأته وعاد الى الجمعية وسط المظاهرات مكرما .

طلب عندئذ باش وزير الحربية السابق ورئيس بلدية باريس فى سنة ١٧٩٣ تقرير اتهام اثنين وعشرين عضوا من حزب الغيروندي فقام جواديه الغيروندي واقترح بدوره « كسر السلطات الفوضوية فى باريس » وفعلا عينت الجمعية فى ١٨ مايو « لجنة فوق العادة » مؤلفة من اثني عشر عضوا لفحص مسلك البلدية ، وألقت هذه اللجنة القبض على كثيرين من محركى الفتن ومنهم هيبيرت مدعى الكومون العمومى فاحتججت الكومون وأخذت ترسل العصابات المسلحة الى الجمعية حتى حملتها على اطلاق سراحه وإلغاء اللجنة (٢٧ مايو) .

أخذت بعد ذلك السلطات الثورية تنظم نفسها وعينت هنريو رئيسا للقوة المسلحة وكانت توزع أجرا يوميا على جميع الوطنيين الفقراء الذين تقوم بتسايحهم واتفق روبسيير ومارات

والكومون على استصدار مرسوم من المؤتمر يقرر اتهام « أنصار ديمورييز » .

وفي ٢ يونيو سنة ١٧٩٣ قامت الحركة ضد المؤتمر وسوره هنريو بالجنود والمدافع ودخل الثوار يطلبون إلقاء القبض على « المتآمرين » أي الغير ونديين ، وكان دانتون وبعض الجبليين العقلاء ساخطين على هذه الحركة التي تستخف « بالجلالة القومية » وعبثا حاول النواب اقناع الشعب « بخفض الحراب المحيطة بهم » اذ كان جواب هنريو تصويب المدافع الى هيئة المؤتمر والمطالبة بالكف عن الثروة وتسليم الاثنين وعشرين غير ونديا . حاول النواب الخروج فسدت في وجوههم المسالك وأمرهم مارات أن يعودوا الى مراكرهم التي هجروها جبنا وأكرهم على تقرير « إيقاف » تسعة وعشرين عضوا من زعماء الغير ونديين تمهيدا لمحاكمتهم فصار المؤتمر منذ ذلك اليوم جبليا وأصبح رو بسبير زعيم الثورة والمهيمن على حكومة البلاد .

المؤتمر الجبلي وحكم الارهاب — تمكن الجبليون في ٢ يونيو من القضاء على حزب الغير ونديين في المؤتمر فوضع فرنيود وبريسو وجنسونه وغيرهم أنفسهم تحت تصرف السلطات وذهب بيسيون وجواديه ويزو وآخرون في مقاطعة « نورمانديه » يدبرون حركة المقاومة وتأليف جيش يزحف على العاصمة .

وفي أثناء مقامهم قصدت شارلوت كورديه الى باريس ودفعتهما الرغبة في اتحاد الفتن والقلاقل الداخلية الى قتل مارات في ١٣ يولييه ، وقد لقيت حتفها في ١٧ وأظهر الشعب الباريسي جزعه على فقد وليه وزاد حنقه على الغيرونديين وأنصارهم .

كانت الحالة العامة في الداخل والخارج على أسوأ ما كانت عليه منذ حرب المائة العام لأن عشرين مقاطعة ثارت على باريس بسبب حادثة ٢ يونيه وتحركت المقاطعات الأخرى للثورة خصوصا في الجنوب والغرب ، وكانت ليون أول مدينة ثائرة استولى حزب المقاومة فيها منذ ٢٩ مايو على البلدية وأعدم شالييه أحد اتباع مارات ورئيس نادى اليعاقة ومحكمة الثورة فيها .

وكان الثوار في ليون ينتظرون ٢٠٠٠٠ جندي من يمون و ١٠٠٠٠ من مرسيليا وما لبث الملكيون في نورماديه وبريتانيا أن انضموا الى أنصار الغيرونديين ونظموا حرب العصابات .

أما في الخارج فقد كان الحلفاء اجتمعوا عقب خيانة ديموريز في أنفرس (٧ أبريل) وصرح اللورد أوكلاند « أن إنجلترا تريد القضاء على كيان فرنسا السياسى قضاء مبرما » وكانت تطمع في دنكرك ومستعمرات فرنسا ، وتريد النمسا بعض المقاطعات الواقعة على

حدود بلجيكا، وبروسيا الألزاس واللورين . وكانت أوروبا على العموم تفكر في تقسيم فرنسا وتوطيد ملكية ثابتة في الجزء الباقي بعد اطفاء بركان الثورة الذي كان يتهدد الممالك كلها .

حاصر الانجليز سواحل فرنسا ومنعوا توريد الغلال اليها ، وسلمت لهم طولون ، وخضعت قورسقة وكان اقليم القنديه في الشمال الغربي يفتح للمهاجرين والانجليز طريق أواسط فرنسا .

وفي شهر يوليه ضاعت الفتوحات كلها ودخلت خمسة جيوش أجنبية في الأرض الفرنسية بينما كانت الحرب المدنية شائعة في كل مكان ، وكانت فرنسا محصورة برا وبحرا ، مهددة بالجماعة وممزقة بالحروب الداخلية والخارجية حتى قال القائد جوميني في كتابه عن حروب الثورة : « ان جميع الشواهد التي تقع تحت ادراك العقل البشري كانت تدل على سقوط الجمهورية العاجل ، ولكن أعضاء المؤتمر وحدهم لم ينل منهم اليأس ، وكانت تزداد عزيمتهم مضياء وتغتنل نفوسهم كلما بان لهم خطر جديد أو كوارث جديدة » .

كان شغل الجبايين الشاغل إنقاذ الوطن والسبيل الى ذلك في رأيهم إتخاذ اجراءات تضع تحت تصرفهم «دم الأمة وثروتها» ، وحصر السلطة كلها في أضيق دائرة ممكنة ، وتنظيم الدفاع بحيث

تصبح فرنسا كلها أشبه بمدينة محاصرة تسخر جميع القوى فيها للذود عن سلامتها .

وقد بدأوا بمحاولة منع الحرب المدنية أن تنتظم المقاطعات كلها فابتدعوا « دستور سنة ١٧٩٣ » وأصل ذلك أن كوندروسيه كان وضع وقدم للمؤتمر دستورا قبل ٣١ مايو بجاء الجبايون وقدموا دستورا آخر في ١٠ يونيو لا يخرج في أساسه عن الدستور الأول وعجلوا بتقريره في ٢٣ منه : وهذا الدستور متناه في الديمقراطية وتأيد حكم الشعب وسيادته المباشرة لأنه خول جميع الفرنسيين (بشرط أن لا تكون سنهم أقل من ٢١ سنة) حق الانتخاب ، وقرر أن يجتمع الناخبون في جمعيات ابتدائية لانتخاب ممثلهم والمناقشة في القوانين .

وتقرر انتخاب مجلس تشريعي لمدة سنة فقط لاقتراح القوانين وعرضها على الجمعيات الابتدائية التي تقرر قبولها أو رفضها ، وكان إذا اتفق ولم يبدأ أى اعتراض من عشر الجمعيات في نصف المقاطعات ومقاطعة اعتبر القانون مقبولا .

وحل محل الوزارة مجلس تنفيذى مؤلف من ٢٤ عضوا يعينهم المجلس التشريعي من قائمة تعدّها الجمعيات الابتدائية .

Épaves de la Révolution Fuite de Robespierre à Valenciennes



من باريس الى فرساي ، في ٥ اكتوبر سنة ١٧٨٩

كان ضابط الحرس الملكي في فرساي اجتمعوا في ولية فدارت برأسهم الحمر فتناولوا الثورة بالقدح والتشهير وداسوا باقدامهم الوانيسا الثلاثة ووضعوا في قبعاتهم الشارة البيضاء الملكية فاعلم بذلك شعب باريس الجماع الهائج فاهت المظاهرات على قدم وساق للمطالبة بالجنز وعودة الملك « وسط شعبه » ثم انطلقت النسوة يجرون المدافع في طريق فرساي يقودهن ميار احد الثوار الذين استولوا على الباستيا.

في الوقت نفسه تحركت فرق الحرس الوطني الستون برياسة لافايت الذي حاول التخلص عينا واندفعت وراء الشعب المسلح لغسل الاهانة التي لحقها الحرس الملكي بالثورة ، وقد اضطر الملك والجمعية ، على اتر هذه المظاهرات ، الى الانتقال الى باريس والافامة فيها

والواقع أن هذا الدستور كان يلغى الحكومة المركزية والجمعية ويدعو جميع الوطنيين الى مقاومة السلطات القانونية لأنه يقرر «إذا خرقت الحكومة حقوق الشعب كانت الثورة للشعب، ولكل طائفة من الشعب، من أقدس الحقوق والواجبات» .

نشر دانتون هذا الدستور على البلاد فهبطت المقاومة الداخلية في معظم المقاطعات لأنها توهمت انه إيدان بانتها دكتاتورية باريس، ثم طوى الجبليون الدستور بعد أن أحسنوا استغلاله وكان لهم في الحرب وحالة البلاد الاستثنائية العذر الواضح .

أخذ روبسبير وأنصاره من الجبليين يعملون في الوقت نفسه على التفرد بالسلطة وتنظيم الدفاع ضد أعداء البلاد في الداخل والخارج، فاقترح روبسبير في ١٠ يونيه ضم ثلاثة أعضاء سانچوست، وسانتندريه، وكوتون الى "لجنة إنقاذ الوطن" . واقترح في ١٠ يولية إتقاص عدد الأعضاء من ١٦ الى ٩ فخرج دانتون وتمكن روبسبير بهذه الوسيلة من التخلص من مزاحمه .

ولما وثق روبسبير من أغلبية اللجنة دخل فيها في ٢٧ يوليه مكان أحد الأعضاء فهيمن عليها، بعد أن هيمن عليها دانتون من أبريل الى يوليه، وصار رئيس السلطة التنفيذية التي بيدها مقاليد

الشؤون السياسية والعسكرية ، ثم دخل كارنو « منظم النصر » في اللجنة في ١٤ أغسطس وتبعه آخرون في ٦ سبتمبر فتألفت اللجنة الكبرى التي كانت تمثل « الحكومة الثورية » والإرهاب ومبدأ الحرب الى النهاية .

جرت الحكومة الجديدة على سياسة الإقدام التي رسمها دانتون وتقرير التجنيد الإجباري (١٦ أغسطس) حتى يتمكن البلاد من إعداد أربعة عشر جيشا : خطب بارير العضو في لجنة إنقاذ الوطن في ٢٣ أغسطس فقال : « منذ هذه اللحظة حتى يطرد الأعداء من أرض الجمهورية سيكون جميع الفرنسيين وقفنا على الخدمة العسكرية يذهب شبانهم الى مواطن القتال ، ويشغل المتزوجون بعمل الأسلحة ونقل الأغذية ، والنساء بصنع الخيم والملابس وخدمة المستشفيات ، ويقصد الشيوخ الى الميادين العامة لشحذ العزائم وبث كراهية الملوك وأعداء وحدة الجمهورية ، وسيكون التجنيد عاما وتؤلف في كل مركز فرقة يكتب على رايتها « الشعب الفرنسي واقف ضد الطغاة » .

وكان كارنويقول « سننظم عسكريا غضب الشعب » وهو الذي كان يبت في القواد روح الإقدام ويختار الشبان الأكفاء أمثال هوش وغوردان ومور وفيرقيهم الى مراتب القيادة .

وكان القائد شانسل يقول لجنده وقد أضواهم الجوع «تعلموا ان بالآلام والصبر على الحوجاء والجلد على الشدائد يشتري شرف القتال والموت في سبيل الوطن» .

وكانت تدبر نفقات الجيش من بيع أملاك المهاجرين ، وقد أوجب باراس مندوب المؤتمر في الجنوب على ٢٠٠٠٠ وطني موسر في ليون أن يسلم كل منهم قميصين .

على أنه رغمًا من هذه الوطنية العالية كان الكثيرون من أفراد الشعب سئموا الحرب وسوء الحالة الاقتصادية العامة حتى ان طائفة منهم قامت بمظاهرة داخل الجمعية في ٥ سبتمبر فوجه دانتون اللوم الى المحكمة الثورية وتباطؤها في الحكم على المسؤولين الحقيقيين قائلًا : «يجب أن نرى الأرستوقراطيين والاثمين يدفعون كل يوم برؤوسهم ثمن جرائمهم» .

ومعنى ذلك أن دانتون والجهليين رأوا الإمعان في سياسة الإرهاب ليتقوا سخط الساخطين ويقرّبوا القرابين للشعب ، والى ذلك أشارت مدام رولان في قولها : «يطلب الشعب خبزًا فيعطونه جثثًا»

وفي نفس يوم ٥ سبتمبر تقرّر تأليف جيش ثوري متنقل في الأقاليم لتبعه محكمة لنشر الإرهاب وتأييد اللجان الثورية فيها .

وفي ١٧ سبتمبر صدر قانون إرهابي في منتهى الشدة « قانون المشبوهين » الذي قرر إلقاء القبض على « جميع أولئك الذين يظهرون ، سواء بمسلكهم أو بعلاقاتهم أو بكتاباتهم ، أنصار الاستبداد أو النظام الاتحادي » فكان كل وطني من غير الجبليين المتطرفين مهتدا بهذا القانون الذي يمهّد سبيل الانتقام والشهوات .

وفي ١٠ أكتوبر أعلنت « الحكومة ثورية لغاية السلم » أي أن دستور سنة ١٧٩٣ والقوانين الرسمية يوقف تطبيقها وتحل محلها القوانين والاجراءات الاستثنائية التي تبررها حالة البلاد وتنتهض في نظام الدكتاتورية المؤقتة .

وفي ١٤ أكتوبر وقفت الملكة ماري أنطوانيت أمام محكمة الثورة وأعدمّت بعد يومين ، وفي ٢٤ جرت محاكمة أحد وعشرين غيرونديا (فرنيود ، بريسو ، جنسونيه) ولم يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم بفضل تدخل اليعاقبة في المؤتمر فاعدموا في ٣١ أكتوبر ، أما الباقيون فطُورِدوا في الأقاليم وأعدم البعض ، وانتحر البعض الآخر ووجد يذو ولسيون في إحدى الغابات صريعين بالعراء افترسهما الذئاب .

خفت في ذلك الوقت وطأة الحروب المدنية الخارجية وأحرز الجبليون بقوة العزيمة والايمان انتصارات باهرة فتخلل نظام الارهاب

وفظائعه، وعرفت الأقاليم عهد الارهاب الأكبر في شتاء سنة ١٧٩٣ ولم تعرفه باريس إلا في سنة ١٧٩٤ ، ويقدر عدد من أعدموا في الأقاليم من سبتمبر سنة ١٧٩٢ لغاية يولية سنة ١٧٩٤ بنحو ٢٠٠٠٠

استولى الجبليون على مرسيليا في ٢٥ أغسطس ، وليون في ٩ أكتوبر، وطولون بعد حصار طويل في ٩ ديسمبر، واشتهر بفظائعهم بعض مندوبي المؤتمر المكلفين بانحاد الفتن في المقاطعات: منهم "كاريير" في نانت (الواقعة على نهر اللوار بالفرنديه) فانه كان يختصر المحاكمة باعدام المئات والآلاف دفعة واحدة رميا بالرصاص أو اغراقا في النهر، ومنهم "طاليان" في الجنوب الغربي حيث كان يغذى المقصلة كل يوم في بوردال بالملكيين والاتحاديين ، ولولا طرازيا الحسنة التي فتته بماها وجمالها لم سلمت رؤوس كثيرة، وحدثت في ليون ومرسيليا وأراس وغيرها مجازر بشرية كان يفاخر بها مندوبو المؤتمر أو مأموروه ولا تزال تشوه الثورة ومبادئها .

أما في الخارج فان الحلفاء كانوا في الواقع مختلفين في تقسيم الغنيمة وكانت كل دولة تتخشى أن تفوز الأخرى بالسطر الأوفى فتعظم قوتها ولذلك لم تكن هناك وحدة حقيقية في الهجوم، وكان قواد الحلفاء من ناحية أخرى يسرون على خطط القتال القديمة

فلا يتقدمون في طريقهم حتى ينتهوا من حصار الحصون والاستيلاء عليها، فأعطوا الجبلين فرصة يعدّون فيها الجيوش وأدوات القتال وكان كارنو منظم الدفاع في لجنة إنقاذ الوطن ابتدع خطة حربية جديدة تتفق مع حالة جيوش الثورة من حيث مبلغ استعدادها وحماستها فقرّر إدماج الجنود الجديدة في صفوف الجنود المدربة ومواجهة جيوش الأعداء النظامية بجيوش تعزّز بكثرتها وشجاعتها وتهجم جموعها الكثيفة على العدو ولا تهادنه ، وقد حضر كارنو موقعة واطجنى الشهيرة (Wattignies) في شمال فرنسا بين النمساويين بقيادة الأمير كوبرج والفرنسيين بقيادة غوردان (١٦ أكتوبر سنة ١٧٩٣) فلما رأى ترّد القائد الفرنسي وطول إعماله الروية أمره بالهجوم قائلاً « لا تبالغ في الحيلة أيها القائد » ، وكانت هذه الموقعة فاتحة انتصار الجيوش الجمهورية الأولى .

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٧٩٣ انتصر القائد الجمهوري هوش على النمساويين والبروسيين في فيسمبورج بالألزاس ، فزال الخطر الأكبر على الحدود في الثلاثة الأشهر الأخيرة من سنة ١٧٩٣

كان هذا العصر مملوءاً بالأمثلة العالية من الوطنية والبطولة والتضحية فتمكنت الحكومة الثورية من المحافظة على سلامة البلاد ضدّ الدول العادية وأتت جلائل الأعمال العمرانية رغماً من المصاعب

والأهوال العديدة التي كانت تكتنفها . ففي ٢٢ أغسطس وضع المؤتمر بنسأ على تقرير المشرع قبايسيرس قواعد القانون المدني ، وفي نفس الشهر وافق على اقتراح كامبون القاضي بتوحيد جميع الديون العامة بفائدة ٥ ٪ ، وفي ١٣ سبتمبر أصدر قرارا بتنظيم التعليم ونشر التعليم الاجبارى فى جميع البلاد لأن التعليم كما كان يقول دانتون «حاجة الشعب الأولى بعد الخبز» ، وأنشأ مدرسة الهندسة العليا ، ومدرسة المعادن ، ومدرسة الملاحة ، ومدرسة اللغات الشرقية ومعهد الموسيقى ، ومدرسة الفنون والصنائع ، ومتحف التاريخ الطبيعى وأوجد وحدة المقاييس والمكاييل واصلاحات أخرى كثيرة .

دكتاتورية روبسبير — كانت روبسبير واسع الطامح والطماعية لا يفكر إلا فى تطهير المؤتمر والبلاد من عناصر الفساد وتوطيد حكم الفضيلة ، والحرية ، والجمهورية التي كانت تمثل فى شخصه ، وكانت آرائه تنزل من نفسه بمنزلة العقائد الدينية التي لا تقبل نقدا أو اعتراضا فكانت الخيانة وألوان التهم تلف كل من عارضه فى الرأى ولو كان أخا حميا فيضحى به غير راحم ولا هياب ، ومن هنا اجتمعت الاضداد فى شخصه من أنانية ، ورياء ، وتعلق

بالفضيلة واختلف الناس في تقديره بحسب الناحية التي ينظرون إليه منها .

وقد تألفت في حزب الجبل في أواخر سنة ١٧٩٣ شيعتان ضدّ لجنة إنقاذ الوطن ولجنة الأمن العام هما شيعة الدنتونيين وشيعة الهيرتيين ، الأولى منهما في رأى روبسبير تدعو الى التفريط ، والأخرى الى الافراط .

عمل روبسبير أقلّ على التخلص من هيبرت وأنصاره بمساعدة دانتون ثم القضاء على دانتون وشيعته : كان شومت مدعى الكومون العمومي ووكيله هيبرت يعملان بالاستناد الى الكومون ، والأخطا ط والجيش الثورى المتنقل فى القنديه الذى كان يرأسه رونسان أحد الكرادلة ، على نشر الديماجوجية فى الشعب . وكان شومت يخطب فى الميادين العامة ويحرّض على محو العبادات كلها وهدم آثار الدين الكاثوليكي القيمة فى الكنائس ، واخترع «أعياد العقل» التى كان يحتفل بها فى كنيسة نوتردام حيث كانت إحدى ممثلات الأوبرا تمثل الآلهة ، وكثيرا ما كانت تنقلب هذه الأعياد الى مسانحر لادينية .

حل الهيرتيون محل الكرادلة الأولين فى ناديهم وكانوا أشدّ عناصر الثورة تطرفا وهم الذين دفعوا المؤتمر الى تأليف الجيش

الثورى وإصدار قانون «المشبهوهين» وكانوا يريدون أن ينتزعوا من الجمعية سلطتها لأنها أصبحت فى نظرهم معتدلة وتوطيد الديموقراطية المطلقة وعبادة العقل والطبيعة .

اختلط بالهيرتئين كثيرون من الأجانب المجهول أمرهم فجروا على سياسة المزاد فى تطبيق المبادئ الجمهورية حتى خشى روبسبير على سلطته من منافسة هيرت وشومت، وأعلن فى المؤتمر «أن رسل أعداء فرانس الذين يعرفون كيف يصوّبون أسلحة أعداء الحرية نحو الحرية نفسها يعملون اليوم على قلب الجمهورية باسم المبادئ الجمهورية... فىجب عليكم أن تمنعوا هذه الأعمال الخرقاء» .

وفى أواخر سنة ١٧٩٣ وأوائل سنة ١٧٩٤ اشتد الشتاء وقل الخبز فقرّر المؤتمر فى فبراير «يوم صيام وطنى» فى الشهر لاقتصاد الأغذية فانتهز المتطرفون تمامل الشعب وقرروا إحداث «ثورة كاملة» وانقلاب اجتماعى يعطى الفقراء أملاك الأغنياء فحمل عليهم كاميل ديمولان صديق دانتون بالاتفاق مع روبسبير وألقى القبض عليهم وأعدموا فى ٢٤ مارس سنة ١٧٩٤

بقيت أمام روبسبير شيعة دانتون وقضيتها أرفع شأنًا من الأولى وأكثر خطرا لأن دانتون من زعماء الثورة الذين عملوا على

إنقاذ البلاد وخدموها أيام محنتها : كان دانتون محاميا في البلاط الملكي فلما قامت الثورة اعتنق مبادئها وأسس نادى الكرادلة في سنة ١٧٩٠ ، وكان من أكبر العاملين في حركة ١٠ أغسطس على إسقاط الملكية ، ثم عين وزيرا للحقانية في المجلس التنفيذي المؤقت فلما دخل البروسيون شمبانيا في سبتمبر صاح صيحة الاقدام المشهورة وكان منظم الدفاع الوطنى ، ثم عين عضوا في المؤتمر الوطنى فظل محتفظا بوظيفته مع العضوية زماما وكان يعمل جهده للتوفيق بين الغيرونديين واليعاقبة وتوجيه جميع القوى ضد العدو الخارجى ، ولما أنشئت «لجنة إنقاذ الوطن» في أبريل سنة ١٧٩٣ عينه المؤتمر عضوا فيها فكان رئيسها الفعلى ، وهو الذى حمل بقوة بيانه وعزيمته المؤتمر على نشر سياسة الارهاب وإنشاء محكمة الثورة واتخاذ الاجراءات الاستثنائية للقضاء على عوامل الفتن الداخلية .

ولكنه كان يعاف استخدم الارهاب وسيلة للانتقام من الخصوم الشخصيين فحاول إنقاذ الغيرونديين الذين هم نخبة رجال الثورة في ٢ يونيه فأخفق ونقم عليه رويسبير هذه الخطة فاحتال فى إخراجهم من لجنة إنقاذ الوطن فى يوليه سنة ١٧٩٣

بدأ دانتون من ذلك الوقت يعتريه الملل من الفظائع التى كانت ترتكب باسم المصلحة العامة وكثرة تقلب الرجال مع الأهواء

والشهوات وجبن الأكثرين حتى كان يقول : « لقد شبت من الرجال ورويت » وانزوى في بلده زمانا طلبا للراحة وعاد الى باريس وكانت الثورة في أواخر سنة ١٧٩٣ ردت الغارة بانتصاراتها ففكر وقتئذ في إنهاء الحرب في الخارج بالوسائل السياسية ، والجرى في الداخل على خطة التسامح « وإعادة حكم العدل والقانون بين الجميع » لأن الخطر الخارجى وحده كان يبرر سياسة الارهاب .

وكان كاميل ديمولان في جريدته يندد بالاستبداد «الذى يرى في مجرد النظرات ، والحزن ، والعطف على المنكوب ، والزفريات ، وفي السكون نفسه جرائم ضد سلامة الدولة» ولكن روبسبير كان يعتقد «أن مبادئ الحكومة الثورية في الفضيلة والارهاب» وينحشى على هذه الحكومة أن تمزقها سياسة الاعتدال ، ويرى وقايتها في المحافظة على «استبداد الحرية» .

قرر المؤتمر ، بناء على اقتراح بارير صديق روبسبير ، استمرار الحرب الى النهاية لأن الطغاة لا يزالون يهددون البلاد ، ونادى روبسبير بوجوب القضاء على الأعداء الداخليين الذين يريدون « تفكيك الحكومة الثورية » و « التآمر مع الطغاة » .

وعلى أثر ذلك ، فى ٣٠ مارس ، أودع السجن دانتون وديمولان ووسترمان وغيرهم فقال دانتون : « فى مثل هذا الزمن من العام

الماضى أشرت بانشاء المحكمة الثورية ، وانى أطلب العفو عن ذلك من الله والناس ، فما كنت أحسب أنها ستكون بلاء على الانسانية » .

وكان الكثيرون من أعضاء المؤتمر يطلبون سماع دانتون وأصدقائه فأبى روبسبير ، ولما أصدرت محكمة الثورة حكمها بالاعدام صاح دانتون مزعجا « اننى أجذب روبسبير ، وروبسبير يتبعنى » وكان ديمولان يقول وهم أمام المقصلة : « هذا جزاء ولى الحرية وناصرها » وفى ٥ أبريل سنة ١٧٩٤ أعدموا ظلما قتم لروبسبير القضاء على زعماء الثورة وأعلامها ، وتألقت منه ومن سانچوست وكوتون حكومة ثلاثية فى حزب الجبل بسطت سلطتها الدكتاتورية على البلاد وأوجدت فى باريس باسم الفضيلة وسياسة التطهير عهد «الأرهاب الأكبر» .

وقد أرسلت زوجة ديمولان وكانت غضة ناعمة الصبا كتاب احتجاج الى روبسبير فلم يرأف بها وكان جوابه لإرسالها الى المقصلة فى ١٣ أبريل ، وأعدم لاڤوازييه العالم الكيائى وأندريه شنييه الشاعر ، وكانت تقطع كل يوم مئات الرؤوس فى باريس والأقاليم وتملأ السجون بالأبرياء ، وبلغ من أعدموا فى باريس وحدها فى ٤٩ يوما ١٣٧٦ وكان بها فى ٧ يوليه (قبيل سقوط روبسبير) سبعة آلاف سجين يرصدهم الموت لتنتصر «الفضيلة» .

عمل روبسبير في الوقت نفسه على تدعيم جمهوريته الفاضلة وكان مقتنعا أنه لا تقوم ثورة اجتماعية كاملة على قواعد ثابتة لا تزعزع إلا اذا قطعت كل اتصال بالماضي، وأنه لا يمكن تبديل الأخلاق العامة تبديلا جوهريا إلا اذا ارتكزت الحياة الاجتماعية على دين جديد وأعلنت المبادئ الأخلاقية التي تسير عليها الحكومة الثورية وتقررت "عبادة الكائن الأعلى" واحتفل الناس بأعياد الطبيعة، والعدل، والحياء، والصدقة وغيرها من الفضائل .

وكان روبسبير يتقرب الى الشعب بحاربه الاتحاد ويظهر انه خشى أن يتهم بالتقرب الى الأكليروس فخطب المؤتمر في مايو قائلا : «ليس هناك أى ارتباط بين الله والقساوسة، فمثلهم في الأخلاق مثل الدجالين في الطب ، وما أوسع الهوة بين آله الطبيعة وآله القساوسة وما أكبر الشبه بين الاتحاد والأديان التي اصطنعوها ، هم الذين شوهوا الكائن الأعلى إذ كونه على صورتهم وأبعدوه في السماء ولم يدعوه على وجه الأرض إلا طمعا في المنفعة والثروة والشرف والجاه .

« ان المكون معبد الكائن الأعلى ، والفضيلة عبادته ، وأما أعياده فانها تتجلى في غبطة شعب عظيم يجتمع في صعيد واحد تحت ناظره لتوثيق أو اصر الاخاء وتقديم خضوع القلوب الطاهرة» .

والواقع أن روبسبير كان كأستاذة روسو يحلم بإقامة النظم السياسية على دعائم من الاعتقاد بالله وخلود الروح ، وكان ينفر من «الفلسفة» وعبادة العقل التي لا ترسم حدا لحرية الفكر .

وفي ٧ مايو سنة ١٧٩٤ قرر المؤتمر رسميا "عبادة الكائن الأعلى" فاحتفل روبسبير في ٨ يونيه بالدين الجديد وسار هو وزملاؤه ، وكان يتقدمهم ، الى ميدان الشان دى مارس تتبعهم عربة تحمل آلات الفنون وتجرها ثيران مذهبة القرون حتى وصلوا الميدان وصعدوا فيه على جبل صناعى تزينه الأشجار وتخلله الكهوف فألقى روبسبير هناك خطابا ، وختم العيد وسط المظاهرات الوطنية والدعوات ، كان المأمول أن يضع هذا العيد حدا للدكتاتورية الثلاثية ولكن كوتون ابتدع وسيلة جديدة تزيد من فظاعة النظام الارهابى فصدر مرسوم ١٠ يونيه الذى قرر أن « كل بطء جريمة » و « كل تسامح فى الاجراءات خطر عام » وألغى سماع الشهود وحق الدفاع عن المتهمين ، وأحل الأدلة الأدبية محل الأدلة المادية فخشى أعضاء المؤتمر وأعضاء «لجنة الأمن العام» على أنفسهم واتفقوا مع أنصار دانتون القدماء على اسقاط روبسبير وحكم الارهاب خصوصا وان الفرنسيين بقيادة غوردان انتصروا على النمساويين والهولانديين فى موقعة فليروس (٢٦ يونيه) ودخلوا بايجيكا فى يوليه .

ذهب روبسبير الى المؤتمر في ٢٦ يولييه يشكو «الائتلافيين المجرمين الذين يثبتون الدسائس في المؤتمر» وندد بشركائهم في الجنتي «الامن العام» و «انقاذ الوطن» وطلب مجازاة الخونة وتطهير اللجنتين من المفسدين فاجترأ كامبون وكثيرون من الأعضاء على الاحتجاج على روبسبير «الذي يشل إرادة المؤتمر» .

قصد روبسبير عندئذ نادى اليعاقة، وقد احتواه الألم، فقال «اننى أريد، اذا دعت الحال، أن أشرب كأس سقراط» وعمل هو وأعوانه في الكومون على تدير حركة ثورية فأخذ المؤتمر أهبطه .

وفي ثانى يوم (٢٧ يولييه أو ٩ ترميدور) خطب سانچوست نصير روبسبير فقاطعه الأعضاء ونددوا بالدكتاتورية، ولما حاول روبسبير الصعود الى المنبر صاح النواب : « ليسقط الطاغية ! ليسقط الدكتاتور ! » وأنزلوه ثم تقرر القبض عليه وعلى زميليه في الحكومة الثلاثية .

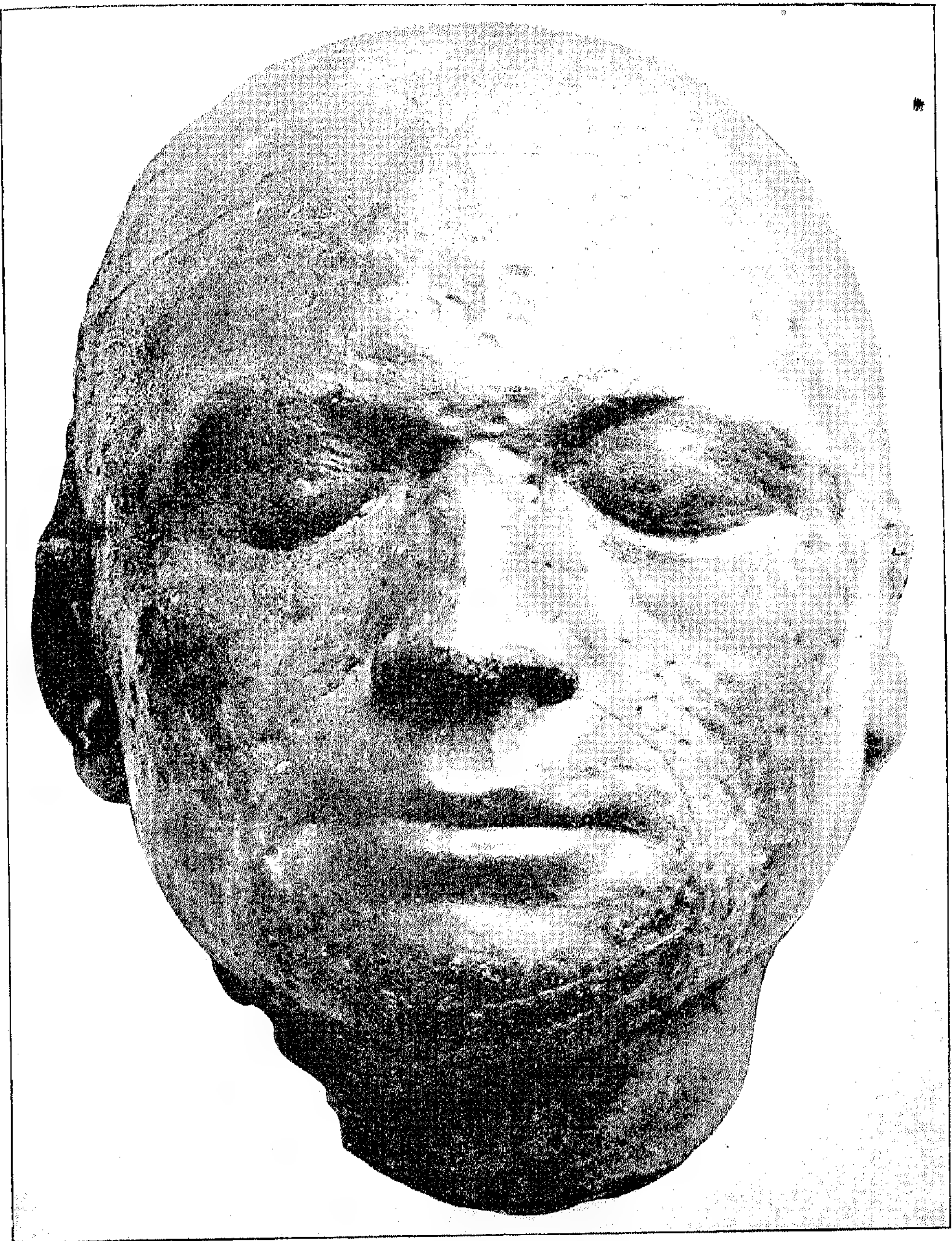
وفي المساء انتزعت الكومون السجناء بالقوة وتحصن روبسبير ومن معه في دار البلدية فأعلن المؤتمر «ان الكومون ورئيس الحرس خارجان على القانون» وتمكن من اجتذاب الأخطاط اليه، وسار باراس على رأس الفرق المختلفة التى انضمت الى الجمعية وحاصروا

البلدية فانتحر أخو روبسبير وآخرون وسبق إلى السجن روبسبير واحد وعشرون رجلا من أعضاء الكومون ومحكمة الثورة أعدموا جميعا في ٢٨ يولييه سنة ١٧٩٤

٣

حكومة الوسط — حكم فرنسا مدة خمسة أعوام (١٧٩٤ — ١٧٩٩) رجال الوسط أعداء الملكية والإرهاب، والواقع أن عظمة الثورة انتهى عصرها بمقتل روبسبير، وإذا أردنا أن نفهم نفسية الحكومة الجديدة وجب علينا أن نذكر أن غلطة الملكية والثورة كانت في الإفراط فإن الملك مدفوعا بأمرأته النمساوية وحاشيته أبي أن يستمع لوزرائه المخلصين ويحدث الإصلاحات الأساسية التي كانت تمنع الثورة، ثم حدثت الثورة فأبى أن يسايرها واستعمل "الفيو" في محاربتها ووضع نفسه على رأس الحركة الرجعية التي تريد القضاء عليها من الخارج والداخل فأضعف العنصر المعتدل الذي كانت له الغلبة في الجمعيتين الأهلية والتشريعية، ووجد المتطرفون في الشعب أنصارا وأتباعا .

وأفرط الغيرونديون في سوق البلاد إلى الحرب التي جلبت الإرهاب والدكتاتورية، وربما كان من الميسور اجتنابها والتوفر على تنظيم الثورة وتوطيد نتائجها الاجتماعية والسياسية .



صورة تمثل وجه « جبار الثورة » روبسيير في جلال الموت ، وهي رسم طبقة من (المصيص الابيض) يغطي بها وجه الميت فتسكون له قابلا بين عن ملامحه وتفاصيله بالدقة — moulage d'aprée nature

وأفرط روبسبير في دكتاتوريته وإرهابه لأنه لم يكتف بقطع رأس الملكية بل قطع رأس الثورة نفسها بارتكابه الفظائع التي أرخت ستارا كشيفا على مبادئها، وجزره دانتون والغيرونديين وزعماء الثورة فمهد بخطته الطريق لبونا بارت .

ومهما كان من الأمر فإن الثورة خلقت فرنسا خلقا جديدا وحسبها أنها جعلت كرامة الإنسان والوطن مبدأ ساميا ظهرت آثاره في حياة أوروبا الاجتماعية والسياسية في القرن التاسع عشر، وقد كانت الثورة في مجموعها رغمًا مما تخللها من حوادث مريعة ، من أجمل مظاهر العزيمة البشرية التي ظهرت فيها قوة المبادئ ففي الداخل قلب الشعب النظام القديم الذي خلفته عصور الاستبداد وأظهر الزعماء الجليلون من دانتون الى روبسبير إقداما أنقذ البلاد من أخرج المواقف بين الفوضى الداخلية والغارة الأجنبية .

وفي الخارج ظهرت الثورة الجديدة في شكل حرب فتبدلت الخطط وكانت الحماسة الوطنية الثورية تدفع الصفوف فتحمل على العدو بقوة وهي تنشد « المرسيليز » وبذلك انتصرت جيوش الجمهورية على جيوش أوروبا في فالمي (٩٢) وواطجنى (٩٣) حتى قال جندي : « انتصرنا وكان المرسيليز يقاتل الى جانبنا » .

كان من الصعب أن يكتب النجاح لحكومة الوسط لأنها نشأت في وقت فسدت فيه مبادئ الأكثرين وأنتجت فوضى الإرهاب بعد استبداد الملكية شيئا ومذاهب متناقضة وقعت الحكومة بينها في مضطرب واسع فكانت تارة تستند الى أعدائها في اليمين ضد الشمال ، وتارة الى أعدائها في الشمال ضد اليمين ، وأخرى تناصبهما العداء معا فسقطت هيبتها حتى جاء نابليون فدانت البلاد لحكم القوى .

حدث في البلاد على أثر سقوط دكتاتورية روبسبير رد فعل عام فأخرج من السجون مئات الوطنيين وأعدم الكثيرون من أعضاء الكومون والمحكمة الثورية ، وحدث تعديل جديد في تأليف بلحنتي إنقاذ الوطن والأمن العام وفي نظام محكمة الثورة ، وألغيت بعض القوانين الارهابية الظالمة وأغلق نادى اليعاقة ، وقضى على الكومون التي دامت دكتاتوريتها الشعبية من ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ الى ٢٧ يولييه سنة ١٧٩٤ ، وعاد الى المؤتمر بقية الأحياء من الغيرونديين والدانتونيين ، وألغى دستور سنة ١٧٩٣ وتقرر بقاء الحكومة الثورية ، وانحصرت السلطة الفعلية في المؤتمر .

كانت خطة المؤتمر محاربة «الملكيين والارهابيين» فنقل رفات مارات من مقبرة العظماء «البنتيون» وكسرت أو رفعت تماثيله

التي كانت منتشرة في الأندية والأحياء الشعبية، ولكن المؤتمر تطرّف في إدانة حكومة الثورة والجبليين الذين كانوا في لجنة انقاذ الوطن والمؤتمر ينظمون الدفاع الوطني .

واتفق في الوقت نفسه أن الحالة الاقتصادية كانت تزداد سوءا وتدهورت القراطيس المالية، التي صدر منها ما يعدل أكثر من ثمانية مليارات، الى $\frac{1}{10}$ من قيمتها الاسمية فقامت حركة في أول أبريل سنة ١٧٩٥ وهجم سكان الأحياء الشعبية على الجمعية للمطالبة «بالخبز» ودستور سنة ١٧٩٣، والافراج عن الوطنيين» فظهرت الجمعية بمظهر الخاضع واتخذت بعض الاجراءات ولكنها ألفت في الحال جيشا بقيادة منو واستعانت به وبالمالكين الذين هيمنوا على الأخطاط^(١) بعد سقوط الكومون في الاستيلاء على أهم الأحياء الشعبية والتنكيل باليعاقبة حتى فني حزبهم ولم تقم له قائمة .

وكان من علائم «ردّ الفعل» الذي أعقب الارهاب ظهور حركة دينية كاثوليكية وحرثة ملكية علنية في وقت واحد، كانت

(١) كانت الأخطاط التي أنشأتها الجمعية الوطنية في سنة ١٧٩٠ جمعيات ابتدائية يدخلها الفرنسيون الذين لا تقل سنهم عن خمسة وعشرين عاما ويدفعون نصابا معيناً وكانت هذه «الأخطاط» تجتمع كثيرا في الكناس ويحضر مناقشاتها الجمهور، وقد ظلت يعقوبية ثورية لغاية سنة ١٧٩٤ وقامت بحركات كثيرة منها حركة ٢ يونيو التي تمكنت فيها فرقها المسلحة من ارجاع المؤتمر على اسقاط الغيرونديين .

الحركة الثانية ، بوجه أخص ، خطرا على الجمهورية لأن الملكيين بشوا عصاباتهم المسلحة في الجنوب في إكس ، ومرسيليه ، وترسكونه وأعادوا ذكرى مذابح سبتمبر، ونكث زعماء الثغدية عهدهم فثاروا من جديد في مايو ويونيه سنة ١٧٩٥ وأنزل الأسطول الانجليزى على الشاطئ البريطانى ألفا من المهاجرين أبادهم القائد هوش وألقاهم في السيم .

وأرسل لويس الثامن عشر (كان المهاجرون أعلنوا لويس السابع عشر ابن لويس السادس عشر ملكا بعد موت أبيه ولكنه مات في هذه الأثناء) من مدينة فيرونه في فينيسيا نداء يعلن فيه عزمه على الانتقام وإرجاع العهد القديم أى القضاء على الثورة ونتائجها .

دستور سنة ١٧٩٥ — لم يقتصر رد الفعل على النزعة الدينية أو السياسية بل تناول الناحية الاجتماعية أيضا في عصر المؤتمر الأخير وفي عصر حكومة الإدارة التى كانت خاتمة الثورة : جرى الحكم وأولو الأمر المسئولون على سياسة الوسط لا حبا في الجمهورية المعتدلة ولكن خوفا من انتقام الملكيين أو الارهابيين المتوقع ، وحرصا على الولاية والاستميتاع بالحكم وما اليه من رشوة

ورى شهوات^(١) . وما كان أوائك الطامعون حديثو النعمة ليرضوا بدستور سنة ١٧٩٣ فعولوا على وضع دستور جديد يمنح الأغنياء وحدهم حق الانتخاب «حتى يحكم الملاك البلاد» وكان أكبر همهم منع الملكيين من تقلد السلطة .

كان الانتخاب فى دستور سنة ١٧٩٥ على درجتين ، وكانت مهمة الجمعيات الابتدائية اختيار الناخبين الذين ينتخبون النواب ، وكان يشترط فى النواب أن تكون لهم أملاك ذات دخل معين .

(١) اشتهر من أولئك الولاة طاليان فى حكومة المؤتمر وباراس فى حكومة الادارة : كان طاليان Tallien موظفا صغيرا فى المكاتب المالية والتجارية حين أعلنت الثورة فاعتنق مبادئها وأصدر جريدة «صديق الوطنيين» وعين بعد حركة ١٠ أغسطس سكرتير الكومون القضاى ، ثم دخل عضوا فى المؤتمر الوطنى ولجنة انقاذ الوطن وكان من ألد خصوم الغيرونديين . وفى ٢٣ سبتمبر سنة ١٧٩٢ انتدبه المؤتمر فى بوردال فأسرف فى الارهاب والتقتيل ولكنه أثرى على حساب «المشوهين» وما لبث أن وقع فى حب غائية فاتنة المركزية طرازيا التى ألقى القبض عليها وهى تهم بالرحيل الى اسبانيا فأطلقها وعمرت مودتهما فلانت عريكته ، ولما عاد الى باريس فى سنة ١٧٩٤ انقلب ثوريا أحسا ليكفل سلامته وسلامة المركزية بينما كان يعمل خلصة على اسقاط روبيبير ودكتاتوريته (٢٧ يولييه) فنجح فى خطته وسيطر بعد ذلك على «لجنة انقاذ الوطن» والمؤتمر فأغلق نادى اليعاقة وألغى محكمة الثورة وأعدم رؤساءها وأنصاره الأولين ، وتزوج فى هذه الآونة بالمركيزة ، وفى عهد حكومة الادارة صار عضوا فى مجلس الخمسة وذهب مع البعثة العلمية التى رافقت بونابرت فى مصر .

وتقرر انتخاب مجلسين "مجلس الخمسمائة" أو مجلس النواب
و"مجلس الشيوخ" المؤلف من ٢٥٠ عضواً، الأول يقترح القوانين
والثاني يوافق عليها، ولا ينفذ قانون إلا باتفاق المجلسين .

ومنعا لحدوث تغييرات بخائية رؤى أن لا يحدّد سنوياً إلا ثلث
الأعضاء بالانتخاب ، ولما كان المؤتمر يريد أن يكفل بقاء الحزب
الجمهورى فى الولاية تقرر أن يكون الثلثان فى الدور التشريعى الأول
أى فى العام الأول من أعضاء المؤتمر الخارجين .

وآلت السلطة التنفيذية الى مجلس إدارى (حكومة الادارة)
مؤلف من خمسة أعضاء ينتخبهم الشيوخ من عشرة يقترحهم مجلس
الخمسمائة ، وكان يتعين سقوط عضو بالاقتراع وانتخاب آخر مكانه
فى كل عام .

وكان أعضاء حكومة الادارة يعينون الوزراء ، الذين كانوا
إ فى الواقع وزراء اداريين خاضعين لهم ، والقواد والسفراء .

ويؤخذ على هذا الدستور أنه فصل بين السلطات ولكنه
لم يمنع اصطدامها وفض النزاع المحتمل بالوسائل القانونية فلم ينحول
السلطة التشريعية حق اسقاط الوزراء أو أعضاء الحكومة الادارية

ولم ينحّول السلطة التنفيذية حق حل المجلس عند حدوث خلاف كما هو الحال في معظم الدساتير الحديثة .

والذي يعنينا الآن أن قرار المؤتمر القاضي بانتخاب خمسمائة من أعضائه في الهيئة التشريعية الجديدة أثار حنق البلاد وخصوصا الملكيين الذين دبروا في الأخطاط حركة ثورية في ٥ أكتوبر هجم فيها ٢٠٠٠٠ ثائر على المؤتمر فما كان من باراس الذين عهد اليه المؤتمر بانقاذه إلا أن دعا الضابط الجريء بونابرت وكان عزل من وظيفته باعتباره من اليعاقبة أو الارهابيين رغما من حسن بلائه في تخلص طولون من الانجليز .

تردد بونابرت قليلا لانه كان يخشى أن يفقد في مهمته فيذهب « ضحية جرائم المؤتمر » ثم قبل ولكنه رفض رقابة ثلاثة من النواب وتفرد بالقيادة المطلقة ، وسرعان ما استولى على الأخطاط وأحمد الفتنة بفرقه ومدافعه ، وشرع المؤتمر في مقاضاة الملكيين وأعاد القوانين الخاصة بالمهاجرين والقساوسة ، ثم انفض بعد أن أنقذ الجمهورية في ٢٦ أكتوبر سنة ١٧٩٥ .

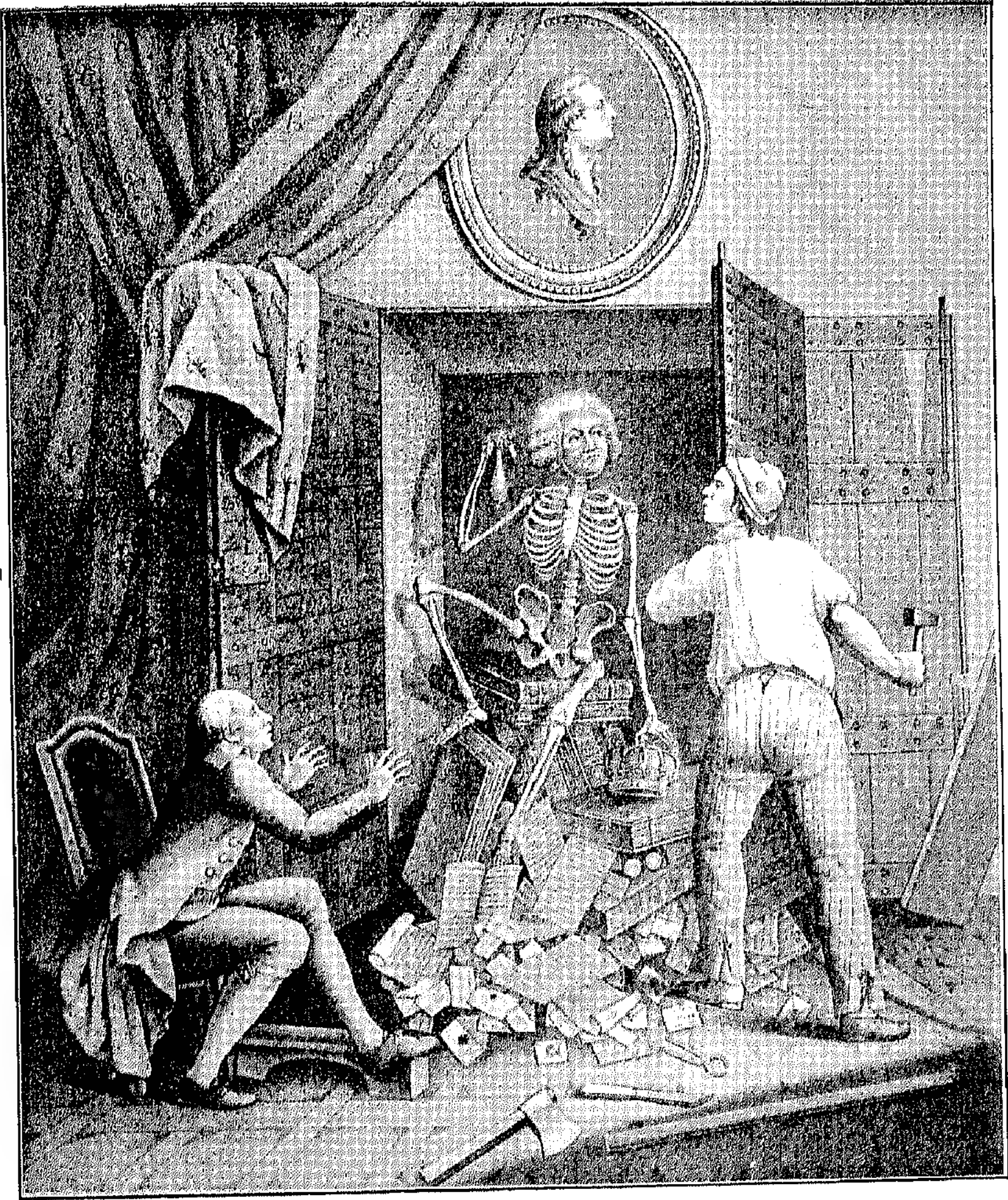
الفصل الخامس

حكومة الادارة

١

اجتمع المجلسان لانتخاب أعضاء حكومة الادارة فاختارا راوبل، وباراس وكارنو (مكان سيايس الذى رفض العضوية) ، وليبو، ولتورنير، وكانوا جميعا ماعدا كارنو من سقطت الحكام ، واشتهر باراس بالتهالك على اللذات والرشوة فى غير احتشام فى وقت كانت البلاد أحوج ما تكون فيه الى حكومة قوية نزيهة .

كانت خطة الحكومة الجديدة التوسط بين الملاكين و«الفوضويين» ، وتوطيد النظام الدستورى بعد الدكتاتورية ، واصلاح الحالة المالية قبل كل شىء فقد أحدث سقوط القراطيس المالية التى كان يوردها دافعوا الضرائب عجزا فى ميزانية الدولة ، ونضب المال فى الادارات العامة حتى أصبح الموظفون والجنود فى حالة يرثى لها .



❦ خيال ميرابو ❦

- في بدء سنة ١٧٩٢ رأى لويس السادس عشر ان الحكمة تقضى باخفاء اوراق كثيرة خاصة بسياسة الملكية والبلاط فاستعان بالعمل جامان في تركيب دولاب حديدي داخل حائط في قصر التويلري ، ولكن لما سجن الملك تمهيداً لحاكمته بعد ١٠ اغسطس ذهب العامل الى رولان وزير الداخلية واطلعه على السر فانطلق الوزير لساعته الى القصر واستخرج الاوراق من مخبئها وفحصها ثم عرضها في اليوم التالي (٢٠ نوفمبر) على المؤتمر الوطني (كونفسيون) . كشفت هذه الاوراق عن حقيقة العلاقات التي كانت بين البلاط ومترنيخ وديموريز وبارناف وجارات ورؤساء المهاجرين وغيرهم وعن الاعانات السرية المختلفة ، التي بينها المبالغ التي كان يتقاضاها ميرابو مقابل تقاريره ومجهوداته في سبيل تأييد العرش واضعاف الجمعية الوطنية والكيد لها الرسم يمثل وزير الداخلية رولا ، وهو يحاول بواسطة العامل جامان فتح الدولاب الحديدي حيث يبدو خيال ميرابو في صورة هيكل عظمي يحمي التاج باحدى يديه ويمسك بالآخرى صرة من المال بينما تتساقط الاوراق الكثيرة التي اضعفت مركز الملك وانصاره



دانتون

الرسم وضعه المصور البارون دينون (١٧٤٧-١٨٢٥) داخل محكمة الثورة في إحدى جلسات قضية الدنتونيين ، وهو مأخوذ من مجموعة كايمنسو ويعد من أهم صور دانتون . يرى القارئ الكتابة مرتسمة على وجه ذلك الرجل الذي كان خطيب الثورة وسياسيها ووزير الدفاع الوطني وكان منافس روبسيير في الزعامة فعمل على التخلص منه بإخراجه من « لجنة اتقاذ لوطن » أولا ورميه بالضعف والحيانة وتقديمه لمحكمة الثورة بسبب قيامه في وجه سياسة الارهاب التي كان روبسيير يرى في بقائها بقاء سلطانه وتوكيده

وقد نجح روبسيير في افناء جميع خصومه ومزاحميه من غير ونديين ودانتونيين وهيبرتين وغيرهم من الرجال الذين قامت الثورة على اكافهم : استولت عليه حين جي و طيس الثورة نزعة دينية شبيهة بنزعة المتصوفين Mysticisme مجلت في عبادة الكائن الاعلى . وفي اعتقادنا ان هذه النزعة خير ما يفسر مسلك هذا الرجل الغريب الذي جزر زعماء الثورة جميعا حتى تفرد بالا مر ، فانها اذا تمكنت من زعيم اعتقد في نفسه العصمة والقدرة على شيء وخلط بين قضية البلاد وقضية فاصبح لا يحتمل اقل معارضة وصار حكمه حكم الدكتاتورية والارهاب ، ومن هنا يتبين سر عظمة الرجل وضعفه

بدأت الحكومة بانقاص القراطيس المالية الى واحد في المائة من قيمتها الأصلية ، وأصدرت أوراقا مالية جديدة ، وعقدت قروضا بضمانات معينة فرجت الأزمة الى زمن .

وكانت الحكومة في سنة ١٧٩٦ قلقة من جراء اليعاقبة الذين أعادوا فتح النادى تحت اسم « نادى البنتيون » وأخذوا يروجون المبادئ الاشتراكية ويطالبون بدستور سنة ١٧٩٣ وتقسيم الأرض ، وكان زعيمهم « غراكوس بابيف » ينادى في جريدته بانقاذ الشعب من « الفاسدين » ويدبر مؤامرة لقلب حكومة الادارة ودستور سنة ١٧٩٥ ، فالتف حوله نحو ١٧٠٠٠ من الاتباع ولكن الحكومة عجلت باعتقاله وتقديمه للمقضاء الذى حكم عليه بالاعدام (مايو سنة ١٧٩٦) .

عاود الأمل المالكين على أثر فشل اليعاقبة فاستعانوا بالفساوسة فى بث الدعوة فى انتخابات سنة ١٧٩٧ وكان أكثر الفلاحين والملاك الذين قنوا ثروتهم من أملاك الاكايروس والمهاجرين فى قلق من قانون الأراضى الحديد الذى فكر فى وضعه اليعاقبة فحملهم ذلك على انتخاب أغلبية من المعتدلين الذين يميلون الى الملكية فى المجالسين .

خشى أعضاء الادارة من عودة المالكين الى السلطة خصه صا وأن القائد بشجرو ، ظهير لويس الثامن عشر ، عين رئيسا لمجلس

الخمسائة، وانتخب برطلمان الملكي عضوا في حكومة الادارة مكان لتورنير، وألغى المجلسان القوانين الخاصة بالمهاجرين والقساوسة الذين بدأوا يفدون الى باريس مركز الحركة الرجعية .

أخذ الوطنيون والدستوريون يشئون الأندية المختلفة لتأييد الحكومة وكانت الكاتبة مدام «ستاييل» ابنة نيكر من أعوانها ، وهى التى أدخلت تاليران فى وزارة الخارجية . وقد وجدت الحكومة خير سند لها فى القواد وخصوصا فى بونابرت الذى عرض جيوشه التى يقودها فى إيطاليا ضد النمسا ، احتفالا بذكرى ١٤ يولييه فأقسم « على الأولوية أن يشن على أعداء دستور سنة ١٧٩٥ حربا عوانا » والحقيقة أن بغيته الأساسية كانت القضاء على حزب الأسرة الملكية .

أوفد بونابرت الى باريس فرقة من جيشه برئاسة الضابط أوجرو ودعا باراس القائد هوش من الرين فغضب بشجرو واقترح إعادة انشاء أحراس أهلية فى الأخطاط ، ولكن أغلبية أعضاء حكومة الادارة عقلت على إحداث انقلاب بالقوة وعهدت الى أوجرو برياسة الجيش فى باريس ، وكان كارنو يعتقد فى إمكان ضبط الحركة فى حدود الدستور ويأبى الاشتراك فى أى عمل غير قانونى ومن ثم صار إنحراجه أمرا لا بد منه .

وفي ٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ حاصر أوجرو قصر التويلرى مقر السلطة التشريعية، وألغيت الانتخابات في ٩٤ مقاطعة، ونفى نواب وقساوسة كثيرون، وأوقفت حرية الصحافة، وأبطل إلغاء قوانين المهاجرين والا كليروس، وانتخب عضوان جديان في حكومة الادارة مكان كارنو الذى انسحب في ألمانيا وبرطلمان.

والواقع أن الفلاحين والملاك الكثيرين في الأقاليم أصبحوا حائقيين من جديد على الملاكين، كما حنقوا من قبل على اليعاقبة، لأن لويس الثامن عشر كان يعد المهاجرين والكهنوت في بياناته المختلفة برد أملاكهم اليهم وكان فريق المتنورين لا يرضى عن عودة العهد القديم ومساوئه.

وفي سنة ١٧٩٨ كانت الانتخابات جبليه فألغت حكومة الادارة انتخاب ستين نائباً، على أن البلاد سُمّت الانقلابات المتناقضة في السياسة الداخلية، وسمّت الادارة الفاسدة بعد ان فقدت القراطيس المالية ٩٨ في المائة من قيمتها، وفرضت الحكومة ضريبة جديدة على النوافذ والأبواب، وألغت ثلثي الدين "إفلاس الثلثين"، وتكاثر المضاربون وارتفع شأنهم، وظهرت المترفات من ذوات الدلال أمثال مدام طاليان، ومدام ريكاميه، وجوزفين، وكان متعهدو الجيش وغيرهم، بالاتفاق مع بعض الحكام، يعبثون بمصالح الدولة

وأموالها ولا هم لهم إلا ارتياد اللذات في المراقص ، والمسارح ،
والمطاعم ، والمقامر حيث انحلت الأخلاق وخاع الناس العذار .

وليس أدل على هذا الانحلال من الاندفاع في الطلاق الذي
كان المؤتمر الوطنى جوزه بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢ : كان
في باريس في أواخر سنة ١٧٩٣ ، ٥٩٩٤ طلاقا ، وكانت النساء
في عهد حكومة الادارة تنتقل شرعا من رجل الى رجل في زمن وجيز
حتى تفككت الأسرة ، وبلغ عدد اللقطاء في سنة ١٧٩٧ في باريس
وحدها ٤٠٠٠ وفي الأقاليم ٤٤٠٠٠ ، وانتشرت الكتب الساقطة
التي تصوّر الرذيلة في ألوان مختلفة بين أيدي الفتيات ، وكان المليون
ينظرون بعين الرضى الى تدهور الأخلاق في جميع الطبقات حتى
تفسد الروح الجمهورية ويتداعى البنيان .

وكان القساوسة ينسبون هذه الفوضى الى فقدان الزاجر الدينى ،
واستمر اليعاقبة وبعض النواب يطالبون « بالتطهير » والتخلص من
حكومة الرشوة والفساد .

على أن البلاد في مجموعها كانت تحس أنها مدفوعة الى الهاوية
ولا نتمنى إلا الراحة من النزاع الداخلى والحرب التى كان أعضاء
الحكومة يعملون على إطالتها حرصا على مناصبهم وحبا في الملايين

التي كان القواد يمدونهم بها ، والواقع أن الجيش وحده هو الذي كانت تتمثل فيه حيوية البلاد .

٢

الحرب (١٧٩٤ - ١٧٩٩)

أعلنت الحرب في أبريل سنة ١٧٩٢ فأراد الجيش الفرنسي غزو بلجيكا فهزمه النمسيون ، ثم انضمت بروسيا الى النمسا ودخل الجيش البروسي النمسي في اللورين (١٩ أغسطس) واستولى على لونجوى (٢٣ أغسطس) وفردان (٢ سبتمبر) واتجه الى سهول شمبانيا التي تحميها سلسلة من التلال المغطاة بغابات الأرجون وكان لا يمكن اجتيازها إلا من خمسة مضائق أو ممرات . عين ديموريز في أثناء ذلك قائدا على جيش الشمال (بعد ١٠ أغسطس) فلما علم بتقدم النمسيين والبروسيين غادر سيدان الى المضائق ولكن الحلفاء اقتحموا ممرًا ودخلوا شمبانيا ولم يبق بينهم وبين باريس إلا مسافة ٢٠٠ كيلومتر . ظل ديموريز ينتظر مددا من جيش الوسط وكان في أثناء ذلك يهتد الجيش الفاتح بقطع خط الرجعة عليه فلم ير البروسيون بدا من رضح شوكتة وحدثت موقعة فالمي الشهيرة (٢٠ سبتمبر) التي انتصر فيها الفرنسيون وأرغموا العدو على التقهقر .

جرت الجيوش الفرنسية بعد فالى على خطة الهجوم فاحتلت
 فى مدّة شهر (٢٠ سبتمبر — ٢١ أكتوبر) فى الجنوب الشرقى سافواى
 وكونتية نيس التابعتين لملك سرّدانية^(١)، وفى الشمال الشرقى أشبير،
 وورمز، وماينسه على ضفة الرين الغربية .

وفى شهر نوفمبر دخل ديمورينز بلجيكا واستولى عليها بعد موقعة
 جاماب (٦ نوفمبر) فتحرّكت أطماع الفرنسيين وتحوّلت سياستهم
 الخارجية من روح الثورة التى تعمل على تحرير الشعوب ونشر مبادئ
 العدل والحرية الى روح التقاليد القديمة التى صار يمثلها دانتون بعد
 ريشليه باسم « الحدود الطبيعية » .

وعلى ذلك أعلن الفرنسيون فى أوائل سنة ١٧٩٣ ضم الفتوحات
 الجديدة (فبراير ومارس) لأجل « بناء العظمة الفرنسية » ، كما قال
 دانتون، وكان إعدام الملك (٢١ يناير) وإملاك بلجيكا فى هذه
 الآونة سببا فى دخول إنجلترا (آخريناير) فى حرب تفانى فيها
 الفريقان ولم يهدأ الإنجليز إلا بعد أن انتزعوا بلجيكا من فرنسا
 (١٨١٥) .

(١) مملكة سرّدانية كانت مؤلفة من جزيرة سرّدانية ، وبيون فى الشمال الغربى
 من ايطاليا ، ونيس وسافواى فى جنوب فرنسا .

أُلبت إنجلترا الدول على فرنسا وكوّنت "الائتلاف الأول" من هولاندة، وسردانية، ونابل، والبرتغال، وإسبانيا، وروسيا التي انضمت كلها تحت لوائها مع بروسيا والنمسا وكان الإنجليز يمدّون هذه الدول بالمال حتى يتمكنوا من القضاء على فرنسا برا وبحرا .

دخلت الثورة من جديد في عصر هزائم بين مارس وأكتوبر سنة ١٧٩٣ فانتصر النمسيون بقيادة الأمير كوبرج على ديموريز في نيروند (٨ مارس سنة ١٧٩٣) واستردوا بلجيكا ، واسترد البروسيون ضفة الرين الغربية وبدأ الإئتلافيون "سياسة الهجوم على الحدود فتقدّم الاسبانيون في أطراف جبال البرنات، وسلم المملكيون ثغر طولون للإنجليز (٢٧ أغسطس)، ودخل النمسيون والبروسيون الألزاس في الشمال الشرقي ، وصار النمسيون يهدّدون باريس من الشمال باستيلائهم على بلنسيان وحصار موبيج (سبتمبر)، ولكن الفرنسيين في هذه الساعات العصيبة إنتفضوا خفافاً وتدققت جموعهم بقوة الوطنية والعزيمة والإقدام على العدو فردّت غارته الشعواء .

وكانت فاتحة الإنتصارات في الشمال حيث هزم كارنو، مندوب لجنة إنقاذ الوطن، والقائد غوردان النمسيين بقيادة كوبرج

في ١٦ أكتوبر ، ونجح هوش الجمهورى الصميم من تخليص
 الالزاس من النمساويين في ديسمبر (واقعة فيسمبورج في ٢٤) .
 وفي سنة ١٧٩٤ اتخذت الجيوش الفرنسية خطة الهجوم من
 جديد لاسترداد بلجيكا وضممة الرين : هزم غوردان النمساويين
 في فيليروس (٢٦ يونيو سنة ١٧٩٤) فأزاحهم عن بلجيكا وتبعهم
 إلى الرين حيث إحتل كولونيا وقوبلنسية (أكتوبر) .

وفي الوقت نفسه تعقب بيشجرو الانجليز شمالا وردهم في يوليه
 إلى أنفرس وفي هولاندة التي استولى عليها في مدة ثلاثة أشهر (نوفمبر
 سنة ١٧٩٤ — يناير سنة ١٧٩٥) .

ولما كانت بروسيا تخشى أن تشرع كاترين الثانية امبراطورة
 روسيا وفرنسيس الثاني امبراطور النمسا في تقسيم بولندا عوّلت
 على إنهاء الحرب مع فرنسا ، وجرّت مفاوضات الصلح في بال
 (بويسرا) حيث عقدت معاهدة ٥ أبريل فاعترفت بروسيا
 باحتلال الجيوش الفرنسية ضفّة الرين الغربية ، وبلجيكا مقابل
 مساعدة فرنسا لها في الحصول عند إنتهاء الحرب على عوض
 في ألمانيا .



مارات

مارات (١٧٤٤-١٧٩٣) زعيم ديماجوجي من اكبر انصار
الفوضى الشعبية وسفك الدماء ، كان اكبر محرض على مذابح
سبتمبر (١٧٩٢) واعدام الغيرونديين وتدخل الغوغاء في
حكومة البلاد الشرعية ، ولما قتل (١٧٩٣) نصبت له التماثيل
في كل مكان لانه كان صنم الشعب

وبعد ثلاثة أشهر أمضى الصلح في بال بين أسبانيا وفرنسا
(٢٢ يولييه) فتنازلت الأولى للثانية عن نصيبها في سان دومنج
في بحر الأنتلس تمهيدا للتحالف معها ضد إنجلترا .

وكان الهولنديون أمضوا مع الفرنسيين في لاهاى معاهدة
(١٦ مايو سنة ١٧٩٥) تعهدوا فيها بمساعدة فرنسا بأسطوهم
ضد إنجلترا وتنازلوا لها عن بعض المقاطعات الواقعة على الضفة
الرين الغربية ، وذلك بعد أن طردوا الأسرة المالكة وأعلنوا
الجمهورية .

انسحبت بروسيا ، وهولاندة ، وإسبانيا من الحرب فلم
يبقى في القارة أمام فرنسا إلا النمسا فعولت على توجيه جيوشها
ضدها في ألمانيا وفي إيطاليا التي كانت تملك فيها دوقية ميلانو
وتبسط حمايتها على الكثير من ملوكها وأمراءها .

أعد كارنو عضو حكومة الإدارة ثلاثة جيوش اثنين بقيادة
غوردان ومورو لمهاجمة النمسا من وادى الطونة في جنوب ألمانيا
والثالث بقيادة نابليون بوناپرت لمهاجمتها من ناحية سهل الباو
ووديان جبال الألب النمساوية ، بدأ إنفاذ هذه الخطة الحربية
في سنة ١٧٩٦ ولكن غوردان ومورو اضطرا الى التقهقر بعد

ما توغلا الى حدود بوهيميا ومنطقة الطونة في مونيخ وعقد النصر على ألوية بونايرت وحده .

نابليون بونايرت — ولد نابليون بونايرت سنة ١٧٦٩

في قورسقة بعد ما تنازلت عنها جنوة الى لويس الخامس عشر وتخرج في مدرسة باريس الحربية في السادسة عشرة من عمره (١٧٨٥) وكان أحد أساتذته يقول عنه " أنه سيصل الى الذروة لو ساعدته المقادير " .

مال بونايرت صغيرا الى قراءة الكتاب والفلاسفة ، والتوفر على درس الجغرافيا والرياضيات والقانون والسياسة ، وطمح الى الخروج من البؤس الذي كان يعانيه ، فلما حدثت الثورة انضم الى صفوفها واتصل باليعاقبة وقد أعان كثيرا القائد ديجميه في تخليص طولون من الانجليز فعينه قائد فرقة مدفعية (١٧٩٣) .

وبعد سقوط روبسبير (٢٧ يولييه سنة ١٧٩٤) سجن بونايرت زمنا ثم أقيـل من وظيفته فاتصل بكارنو ، وكان على فقره واسع الحيلة والدهاء فما لبث أن دخل في ندى مدام طاليان واجتمع بخيرة الرجال حتى دعاه باراس الى قيادة جيش باريس وإنقاذ المؤتمر من الملكين (١٧٩٥) .

وفي ٢٩ فبراير سنة ١٧٩٦ عين قائد جيش ايطاليا ، بمساعدة باراس وكارنو، ثم تزوج بجوزفين صديقة باراس (٩ مارس) واستلم القيادة في ٢٩ مارس وكان قواده يأنفون أن يهيمن عليهم «قائد من الشارع» ولكنه حين رآهم أول مرة في نيس حيث كان يقيم أركان حربهم هجمت عليهم نظرتهم فهابوه وخاطبهم بلهجة مسيطة .

وجد بوناپرت جيشه في بؤس واضطراب فعول على اجتذاب الجند، وكان خبيراً بالنفس البشرية، فأطمعهم في المغايم والأسلاب^(١)، وعول على اجتذاب حكومة الإدارة اليه بمدّها بالأموال التي تفيض عليه من الضرائب التي يفرضها على فتوحاته واتحافها بالآثار النفيسة التي يستولى عليها، وعول على اكتساب محبة البلاد التي يغزوها بإعلانه العمل على تحريرها من الجور والاستبداد وتوطيد العدل والحرية فيها .

كان في جنوب يميون جيش نمسوى وجيش سرداني فانسبل بينهما نابليون في أبريل وهجم عليهما يمنة ويسرة حتى قطع ما بينهما

(١) قال بوناپرت في أول خطاب وجهه الى جيشه في ٢٩ مارس : «أيها الجند، أتم عري لا تجدون من القوت ما يقيم أودكم... والحكومة مدينة لكم ولكنها عاجزة عن أن توفيكم بعض حقكم... فهأنذا أسير بكم الى أخصب بقاع العالم... وهناك تجدون الشرف والمجد والثروة» أي جنود ايطاليا : أتعوزكم الشجاعة والصبر؟ » .

(١٣ أبريل) ثم تقهقر النمساويون شرقاً فأناخ على السردانيين غرباً وتعقبهم حتى بلغوا « شراسكو » ، على بعد مرحلتين من عاصمتهم تورينو، فطلبوا الهدنة فيها (٢٨ أبريل) ثم أمضى صلح باريس الذي اعترف فيه ملك سردانية بامتلاك فرنسا سافواى وكوتيتنه نيس (٣ يونيه) .

عاد بونابرت الى النمساويين وانقض عليهم ، متنقلا من نصر الى نصر ، معتزا بارادة لا تكل ورأى يحكم تدبير خطط القتال ، حتى أدخل النمساويون ميلانو خشية أن يلفهم فعجل بدحرهم فى واقعة لودى (٩ مايو) ووصل فى آخر يولييه الى « منطوه » فحاصرها ستة أشهر ، وكانت هذه المدينة تهيمن على وادى المنسيو ووادى الأديج وهما الطريقان الطبيعيان اللذان تنزل منهما الجيوش النمساوية فى ايطاليا ، وهذا ما حمل النمسا على إرسال أربعة جيوش متعاقبة لرفع الحصار عنها (أول أغسطس سنة ١٧٩٦ — ٢ فبراير سنة ١٧٩٧) ولكن بونابرت مزق شملها جميعا وخصوصا فى واقعة ريفولى الشهيرة (١٤ يناير سنة ١٧٩٧) وتمكن من الاستيلاء على منطوه فى ٢ فبراير .

كان الأميران الايطاليان فى بارم ومودين عقدا الصلح مع بونابرت على أثرائتصار « لودى » ودفعوا له غرامة فادحة فلما سقطت منطوه رأى البابا بيوس السادس ضرورة عقد الصلح وكانت الجيوش

الفرنسية تحتل بولونيا وأنكونه في ولاياته فاعترف في معاهدة طولتينو (١٧ فبراير) بامتلاك الجمهورية الفرنسية كونتية أفنيون في جنوب فرنسا، وتنازل لها عن أنكونه وبولونيا وولاية رومانية في إيطاليا، ودفع غرامة قدرها ٣٥ مليونا .

اتجه بعد ذلك بونابرت الى فينا وهزم في طريقه القوات النمساوية ولم يبق بينه وبين العاصمة إلا مائة كيلو متر فتهادن الطرفان في ٧ أبريل وأمضيا في لوين (١٨ أبريل) « تمهيدات الصلح » التي حوّلت الى معاهدة صلح في كامبو فورميو (١٧ أكتوبر سنة ١٧٩٧) :

اعترف الامبراطور فرنسوا لفرنسا بحدود الرين ، وتنازل لها عن بلجيكا وعن دوقية ميلانو ولومبارديا واعترف بجميع التغييرات السياسية التي أحدثها بونابرت في شمال إيطاليا وهي حلول « الجمهورية الليغورية » الديمقراطية محل « جمهورية جنوة » القديمة (يونيه ١٧٩٧) ، وإنشاء « الجمهورية الألبية » من ميلانو، ولومبارديا، ودوقية مودين ورومانية، وكان دستور الحكومة في شمال إيطاليا على نسق الدستور الفرنسي (حكومة إدارة ومجلسان) .

حصلت النمسا مقابل ذلك على جمهورية البندقية وولايتها
دلماسية على ساحل الإدرىاتيكى ، أما الجزر الأيونية التابعة لها ،
غرب اليونان ، فقد استولت عليها فرنسا .

وكان أحد قواد بونا برت احتل البندقية فى مايو بحجة
« توطيد النظام » وما لبث أن اعتدى على استقلال أقدم ولاية
مستقلة فى أوروبا تمتعت بحريتها أربعة عشر قرنا فسلب متاحفها
آثارها وأفرغ خزائنها لاثراء حكومة الادارة ، قبل تقسيمها مع النمسا .
والواقع أن معاهدة « كامبو فورميو » لم تكن إلا هدنة مؤقتة
لأن النمسا كانت لا تنظر بعين الرضى الى اتساع فرنسا فى بلجيكا ،
وحدود الرين ، وشمال إيطاليا . وكانت حكومة الادارة فى فرنسا
تريد البحرى على سياسة التوغل فى الفتح باسم العظمة الفرنسية ،
لأن الحرب فى الحقيقة صارت صناعة لها تجد فيها الربح والمجد
ودعائم السلطة وصارت فى الوقت نفسه صناعة للقواد يجدون
فيها الغنى والشهرة ، وقد حدث فى عهد حكومة الادارة ما حدث
فى الدولة الرومانية وكان من عوامل سقوطها ، ذلك أن الجنود
كانوا فقراء خاوى الوفاض ففتح لهم القواد طريق النهب والسعة
فى « أخصب بقاع العالم » فصار تعلقهم بحكومتهم منحصر
فى شخص القواد .

بدأ بونايرت منذ معاهدة كامبو فورميو يجرى على سياسة شخصية لا تتفق مع خطة حكومة الادارة التي أصبحت تحسب له حسابا خصوصا وأن الحكومة هي أول من لجأ الى الجيش (أوجرو في ٤ سبتمبر سنة ١٧٩٧) في النزاعات الداخلية وأدخلته دائرة باريس رغما من الدستور، فهدت بذلك له ولقواده أوللقائد المتفوق سبيل الدكتاتورية والحكم .

ولا ريب أن خوف الحكومة من نفوذ القواد والرغبة في المحافظة على السلطة كان من العوامل التي تدفعها الى إطالة الحرب وتوسيع دائرتها وخلق المشا كل الأوربية التي سواها السيف بعد أن استنفدت قوى البلاد ثلاثة وعشرين عاما (١٧٩٢ - ١٨١٥) . كانت إنجلترا في يولييه سنة ١٧٩٧ تريد الصالح بسبب إفلاس خزانها وثورة الأيرلنديين ففاوضت فرنسا فعلا في إنهاء الحرب ولكن الحكومة بعد تغلبها على الملكيين وأنصار السلم في ٤ سبتمبر سنة ١٧٩٧ قررت في أكتوبر متابعة الحرب الى النهاية ودعوة بونايرت من إيطاليا «حيث خان بصلاحه قضية الجمهورية الفاتحة» وتكليفه بقيادة «جيش إنجلترا» .

أخذت فرنسا بعد ذلك تدبر القلاقل والثورات في ولايات إيطاليا وسويسرا لتدخل فيها وتبسط نفوذها : حدث في ديسمبر

سنة ١٧٩٧ نزاع بين البابا بيوس السادس وبين الوطنيين في ولايته قتل في أثناءه القائد ديفو في السفارة الفرنسية فتدخل الفرنسيون ، وأخرجوا البابا من رومة ، ثم أعلنت " الجمهورية الرومانية " في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٨ ووضعت تحت حماية فرنسا .

وفي ٢٨ يناير سنة ١٨٩٨ ضمت الى فرنسا جمهورية ميلوز التي كانت مندمجة في الاتحاد السويسري ، ثم خلقت حكومة الادارة في سويسرا نفسها ثورة داخلية على حكومتها (يناير سنة ١٨٩٨) فظهرت الجنود الفرنسية بقيادة برون (Brune) في عاصمتها وأعملت فيها السلب ، وكان في خزائنها نحو ثلاثين مليوناً من الفرنكات استولى عليها القائد وحكومة الادارة ومندوبوها وعمالها ، وفي ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨ أعلنت " الجمهورية السويسرية " على مثال الجمهورية الفرنسية الغاصبية .

ولم يبق أمام فرنسا لكي يمتد سلطانها من غير انقطاع من بحر الشمال الى البحر الادرياتيكي إلا بيمون وسرعان ما اتصل القائد برون ومندوب فرنسا في تورينو بالوطنيين ودبروا الفتنة فيها ضد الملك ، ثم تدخل القائد بحجة تحرير الشعب واحتل المدينة في ٢٨ مايو ، وتمكن الفرنسيون في ستة أشهر من إخضاع بيمون كلها (٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨) .

٣

سقوط حكومة الادارة — استمرت حكومة الادارة في سياسة الفتح لتقصي القواد في الخارج وتشغل الشعب عن سوء الحالة الداخلية ، ولكن الشعب كان لا يمنعه تعلقه بالجيش والانتصارات من الحقن على الحكومة الفاسدة ، حكومة المصالح الشخصية ، والتفكير في قلبها .

عاد بونابرت الى باريس في سنة ١٧٩٨ فاحتفل به أهلها وشخصت اليه الأنظار ، ويظهر أنه لم يجد الظروف مهيأة بعد لاغتصاب السلطة فاقترح على حكومة الادارة مهاجمة إنجلترا في مصر والهيمنة على البحر الأبيض بعد ما قضى على البندقية ، إحدى دوله القوية واستولى على الجزر الأيونية .

أبحر الجيش الفرنسي من طولون في ١٩ مايو سنة ١٨٠٨ وهبط الاسكندرية في أول يولييه ثم انتصر على المماليك في واقعة الأهرام الشهيرة ودخل القاهرة ، ولكن الانجليز أغرقوا الأسطول الفرنسي في أبو قير (أغسطس) ودحرت جيوشهم وجيوش الأتراك الفرنسيين في وقائع مختلفة وثار عليهم المصريون مرتين لأنهم وعدوا بتحريرهم من ظلم المماليك والأتراك ولم يفوا بوعدهم وكانت حكومتهم

في مصر، رغما من الاصلاحات الحديثة التي أدخلتها، جائرة ترهق السكان بالضرائب الفادحة حتى رحل الفرنسيون في سنة ١٨٠١

على أن بونابرت كان غادر الحملة قبل ذلك وقفل راجعا في سنة ١٨٠٩ بسبب ارتباك أحواله الشخصية (مسلك جوزفين في غيبته) وأحوال بلاده الداخلية والخارجية: وذلك أن غزو مصر من الوجهة الدولية، وسياسة التوسع والفتح التي اتبعتها «الادارة» في أوروبا مكنها انجلترا الجبارة العنيدة من تكوين «ائتلاف دولي جديد» من انجلترا، والنمسا، وروسيا، وتركيا، و نابولي .

كانت الجيوش الفرنسية في مارس سنة ١٧٩٩ تتقهقر في كل مكان أمام جيوش الائتلاف فغزا جيش انجائزي روسي الجمهورية الهولندية، وطارد النمساويون الفرنسيين على الرين، وعهد الى الجيش النمساوي الروسي، برياسة القائد الروسي القادر سافوروف بطرد الفرنسيين من ايطاليا حيث تراجعوا الى جنوة ثم صلبوا من جديد في المقاومة فانتصر ماسينا على القوّات النمساوية الروسية في زورينخ (٢٦ سبتمبر) وهزم برون الانجليز والروسين في هولندة وأرغمهم على تركها (١٨ أكتوبر سنة ١٧٩٩)، وكانت زورينخ فالى جديدة تفكك على أثرها الائتلاف الثاني .

بلغت أخبار الهزائم بونايرت ولكنه حين عاد الى باريس في ١٦ أكتوبر كانت فرنسا أمنت الخطر الخارجى الداهم فلم يثنه ذلك عن انقاذها من الحكومة الداخلية ، التى احتملها الشعب أربعة أعوام ، وتوطيد حكومة قوية تقضى على النزاعات الداخلية بين اليعاقبة ، الملكيين وتنظم شؤون البلاد .

وكانت المعارضة فى مجلس الخمسمائة انتهزت فرصة الهزائم والكوارث التى أصابت البلاد فى سنة ١٧٩٩ وقررت إجراء تحقيق فى أعمال حكومة الادارة فاستقال ثلاثة أعضاء وتألقت الحكومة بعد ذلك من سيايس ، وباراس ، وجوهييه ، ومولان ، وروجيرديكوس .

وجد بونايرت أعوانا فى تاليران وزير الخارجية الذى اضطهدته الادارة لأنه كان من أنصار السلم ، وفى سيايس الذى كان منذ بداية سنة ١٧٩٩ على رأس طائفة من الوطنيين يرون ضرورة تعديل الدستور وإيجاد «رأس تفكر وسيف يحكم» ، وقد فكر بعضهم فعلا وفى مقدمتهم سيايس ، فى إسناد السلطة الى الدوق برنسويك القائد البروسى أو الى أحد القواد الفرنسيين ، وما كان سيايس يتوهم انه سيقوم الى جانبه القائد الذى يحمل الرأس والسيف معا .

أخذ بونايرت وسيائيس الأهبة لتغيير الدستور فانضم اليهما
باراس وديكوس ، وتاليران ، وفوشيه وزير الشرطة وأغلبية مجلس
الشيوخ ، ولوسيان بونايرت أخو القائد ورئيس مجلس الخمسة .

كانت خطتهم حمل أعضاء حكومة الادارة على الاستقالة
فيؤلف المجلسان « لجنة تنفيذية » من ثلاثة قناصل مؤقتين تكون
مهمتهم إعداد دستور جديد .

ولما كانوا يخشون معارضة الأعضاء الوطنيين في مجلس
الخمسة وتديرهم حركة ثورية في باريس تقرر أن يطلب الشيوخ
نقل المجلسين في سان كلود احدى ضواحي باريس .

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٧٩٩ أعلن رئيس مجلس الشيوخ النواب
أنه اكتشفت مؤامرة خطيرة ضد السلطات العامة قائلا : « لم يبق
أمامكم إلا لحظة تنقذون فيها الحكومة ، فان لم تهتبلوا الفرصة
قضى على الجمهورية وصارت جزر السباع » فقرر الشيوخ في كل
وقار نقل المجلسين الى سان كلود وتعيين بونايرت قائدا على فرقة
باريس وتكليفه بالسهر على سلامة السلطة التشريعية .

اجتمع المجلسان في ١٠ نوفمبر في سان كلود فكادت تنفك
المؤامرة لأن أكثرية مجلس الخمسة وأقلية الشيوخ تواطوا على

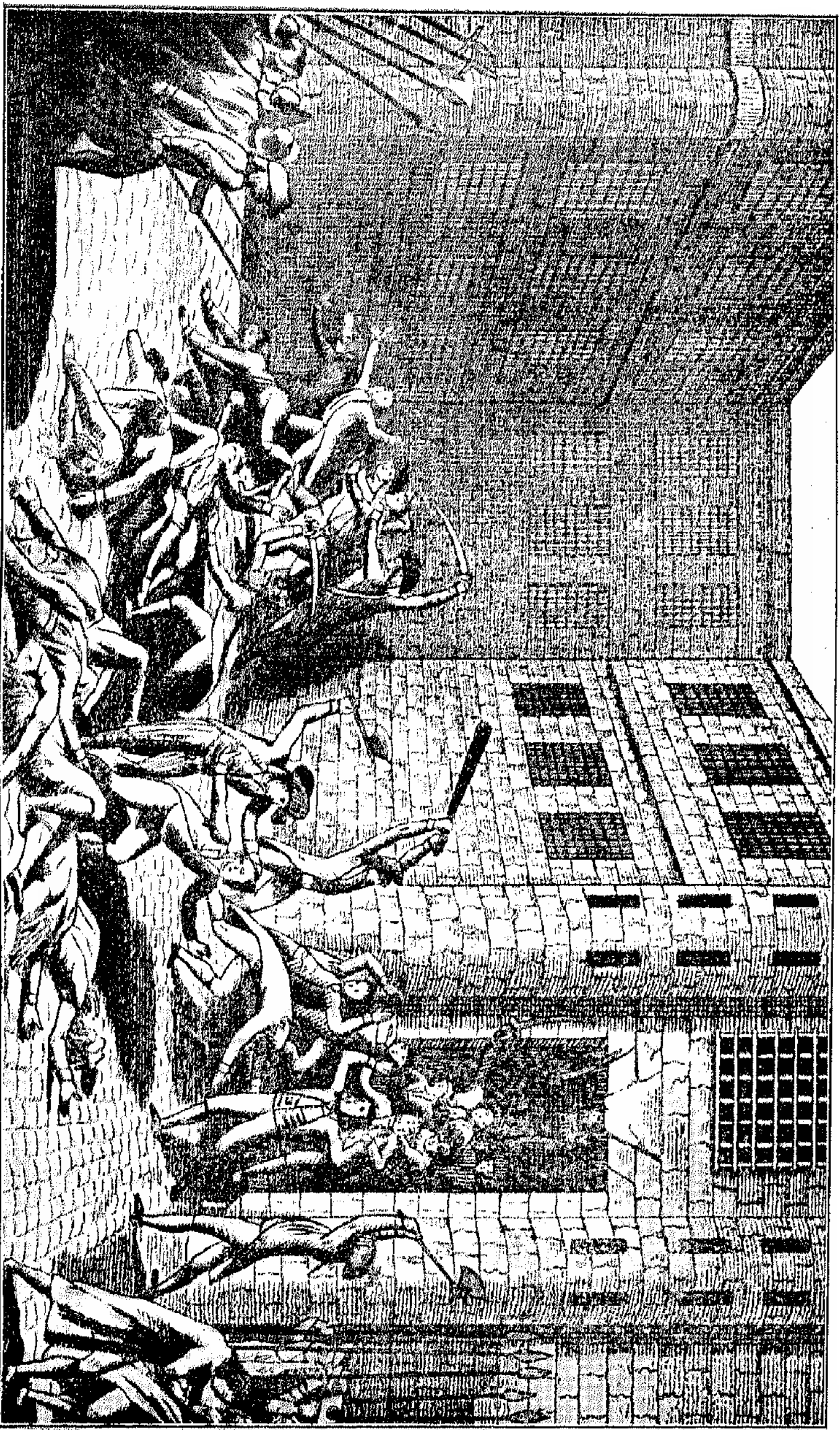
إحباطها فطلبوا إثبات المؤامرة المزعومة وتقديم التفصيلات الوافية عنها ، وأقسموا في الوقت نفسه يمين المحافظة على دستور السنة الثالثة (سنة ١٧٩٥) وطلبوا الشروع في تعيين عضو في حكومة الادارة مكان باراس المستقيل : في هذه الأثناء اقتحم بونا برت مجلس الخمسمائة ، ومعه بعض الجند ، فصاح النواب « خارج على القانون » « ليسقط الدكتاتور ! » فخرج شاحب اللون وانطلق أخوه لوسيان يحرض الجند على النواب « المأجورين لانجلترا » الذين أرادوا قتل قائدهم فأطاعوه وهجموا على النواب وطردهم .

وفي المساء اجتمعت أغلبية مجلس الشيوخ وأقلية الخمسمائة وأعلنوا « أن الضباط والجنود استحقوا تقدير الجمهورية » وقرروا إلغاء حكومة الادارة وتأليف لجنة من ثلاثة قناصل « سياسيس ، وديكوس ، وبونا برت » ، وتأجيل انعقاد الهيئة التشريعية أربعة أشهر بعد أن اختاروا لحتين من النواب « للعمل ، تحت إشراف القناصل ، على تعديل الدستور الذي أثبتت التجارب عيوبه » .

رضى الشعب الفرنسي عن هذا الانقلاب الذي مهد الدكتاتورية ففضى على الثورة الفرنسية أحد أبناءها بعد أن فسدت مبادئها في الداخل والخارج .

الكتاب الثاني

نا بليوت



—○— مذايح سبتمبر —○—

في شهر اغسطس سنة ١٧٩٢ تخرجت الحالة في فرنسا امام تقدم العدو نحو العاصمة فكانت تدق النواقيس في باريس وتطلق المدافع وتقرع الطبول اشدانا بالخطر ، وكان العلم الاسود مرفوعا على دار البلدية . في هذه الاونة صاح دانتون صيحة الاقدام الشهيرة وشحذ العزائم وعمل على توجيه حق الشعب ضد العدو المهاجم ولكن مرات وبعض اعوانه من رجال الكومون (ممثلي البلدية) اقترحوا ان يقتل السجناء المشبهون قبل السير الى العدو فحدثت مذايح سبتمبر (٢ — ٥ سبتمبر) وجزر فيها اللغات من الارباء جزرا في الطريق او بعد محاكمة صورية ، ولا تزال تبعثها يلقى بعضها على دانتون الذي كان وزير الحفانية وقتئذ ولم يحل دون وقوعها او استمرارها

الفصل الأول

الحكومة الداخلية

صار نابليون بونابرت من ١١ نوفمبر سنة ١٧٩٩ لغاية ٦ أبريل سنة ١٨١٤ السيد المطلق في فرنسا ، وكان قنصلا مؤقتا (١١ نوفمبر — ٢٤ ديسمبر سنة ١٧٩٩) فقنصلا أولا (٢٥ ديسمبر سنة ١٧٩٩ — ١٨ مايو سنة ١٨٠٤) فامبراطورا (١٨ مايو سنة ١٨٠٤ — ٦ أبريل سنة ١٨١٤) .

تمكن بونابرت في عصر القنصلية من إصدار دستور السنة الثامنة (سنة ١٧٩٩) وتنظيم حكومة البلاد الداخلية ، ولا يزال نظامه الإداري في شكله الأساسي في فرنسا الى اليوم .

ومن مفاخره القانون المدني الذي ضمنه أهم نتائج الثورة الاجتماعية ولعل ذلك هو الذي حمله على القول « أنه منفذ وصية الثورة » والواقع أنه كان أيضا منفذ وصية الملكية المستبدة اذ كان دأبه القضاء على كل حرية سياسية وحصر السلطات كلها في حكومته

العسكرية والمغامرة ببلاده في حروب بعيدة جريا وراء أطماعه الشخصية حتى عم الاستياء جميع الطبقات وتعبت منه أوروبا بعد أن دوخ ممالكها فأسقطته .

على أن شخصية نابليون تجلت في مواهبه العسكرية ، وكان الرجل عظيما بالارادة والعزيمة والاقدام التي ورثها عن الثورة فهو من هذه الناحية يعقوبي ، كما قال عنه المؤرخ تين ، وكان يقظا حديد البصر منقطع النظر في تدبير خطط القتال وانفاذها في يوم أو أيام ، وكان يدهم العدو برأيه وجيشه ولكنه بالغ في الاعتداد برأيه ودفعته اطماعه الكثيرة وحب الحرب وفنونها الى التوغل في الفتح من غير مهلة حتى « ذهل عن الزمن » ، كما قال بسمارك ، فأضاع ملكه الواسع في موقعة .

١

حكومة القنصلية

كان في فرنسا في عهد الملكية المطلقة ادارة مركزية قوية ولكنها مرتبكة جائرة . هدمت الجمعية الوطنية هذا النظام المركزي وأقامت نظامها اللامركزي المبسط في عصر انتقالي مضطرب فقامت الى جانبه في باريس والأقاليم الجمعيات والأندية الثورية التي حلت بالفعل محل السلطات القانونية ، واضطر المؤتمر الوطني أمام

الخطر الذي يهدد سلامة الوطن ، الى توطيد دكتاتورية مركزية أشد من حكومة العهد القديم ، وجاءت حكومة الادارة فقام النزاع بين السلطات وساءت الأحوال الاقتصادية ، وعمت الفوضى الادارية والعمرانية فانتشر قطاع الطرق في البلاد ، وبطل تعهد المين والطرق والجسور فأصابتها البوار ، ووقفت حركة التجارة والصناعة فنزل عدد نساجي الحرير في ليون من ٨٠٠٠ الى ١٥٠٠ ، وسئم الناس السياسة والحرب وتبدلت الهمم وقل الاهتمام بالشؤون العامة ، وكانت البلاد بحاجة الى الدعة والسلم والنظام فلما حدث انقلاب ١٠ نوفمبر رضيت عنه لأنها رأت فيه نرجوا من موقف مضطرب غامض الى نظام حكومي ثابت تأوى اليه .

كانت خطة نابليون في بناء حكومته الادارية والقضائية انتقاء خير ما اشتملت عليه الحكومات السابقة من نظم واشراك جميع الرجال الأكفاء من يعاقبة وملكيين في حكومة الدولة حتى ينتفع بعلمهم وتجاربهم ويأمن جانبهم فكان ذلك من أكبر أسباب نجاح القنصلية في عصرها الأول ولكن جريه بعد ذلك على خطة الدكتاتورية في الداخل والحرب في الخارج أفسد حكومة البلاد وإدارتها .

دستور سنة ١٧٩٩ — أول ما ظهرت أغراض
 بونابرت السياسية في دستور السنة الثامنة (١٧٩٩) الذي وضعه
 سياسيس ثم عدله بونابرت . كان سياسيس يرمى الى انشاء نظام دستوري
 وسط بين الملكية والديمقراطية قائم على تجزئة السلطات واضعافها
 بحيث تتوازن ولا يتمكن إحداها من الاستئثار بالأمر ، فدفعه ذلك
 أولا الى الغاء التشريع الانتخابي القديم طبقا للبدا القائل بأن
 « الولاية تأتي من عل والثقة من أسفل » فبدلا من أن ينتخب
 الشعب نوابه ، كما جرت العادة ، على درجة أو درجتين صار لا يملك
 إلا حق الترشيح في « قوائم انتخابية » أطلق عليها « قوائم
 الأعيان » .

وذلك بأن جميع الفرنسيين (من لا تقل سنهم عن أحد وعشرين
 عاما) كانوا ناخبين ولكن لم تكن لهم سلطة فعلية مباشرة : كان
 الوطنيون في كل خط ينتخبون عشرهم فتتألف « القائمة البلدية »
 أو قائمة الأعيان الأولى (٥٠٠,٠٠٠ وطني تقريبا) ، يعين منها
 موظفو البلديات وأعضاء المجالس المحلية ، ثم تنقص القائمة الأولى
 الى عشرها فتتألف « قائمة المقاطعة » أو القائمة الثانية (٥٠٠٠٠
 تقريبا) يعين منها موظفو المقاطعات وأعضاء مجلس المديرية
 أو « المجلس العام » ثم تتألف من عشر قوائم المقاطعات « القائمة

الوطنية“ أو القائمة الثالثة (٥٠٠٠ تقريبا) ينتخب منها نواب الأمة وكبار موظفى الدولة .

وتقرر أن يكون فى رئاسة الحكومة ” ناخب أعظم “ مهمته تمثيل الدولة وأبهة الملك وانتخاب قنصلين أحدهما للحرب والآخر للسلم تناط بهما السلطة الفعلية وما إليها من تعيين أعضاء مجلس الحكومة والوزراء الذين يعينون بدورهم موظفى المقاطعات وأعضاء المجالس العامة والمحلية .

وكانت السلطة التشريعية منحصرة فى أربع هيئات مختلفة :
 ”مجلس الحكومة“ (Conseil d-Etat) ومهمته اعداد القوانين ،
 و”مجلس الشورى“ (Tribunat) ومهمته إبداء رأيه فى مشاريع القوانين والمناقشة فيها ، وكان مؤلفا من مائة عضو لمدة خمس سنوات يجدد الخمس منهم كل عام ، و”مجلس التشريع“ (Corps Législatif) مهمته قبول أو رفض المشروع المرفوع إليه بدون مناقشة بعد أن يتناقش فيه أمامه ثلاثة أعضاء ينتدبهم مجلس الشورى وثلاثة أعضاء من مجلس الحكومة ، وكان مؤلفا من ثلثائة عضو لمدة خمس سنوات يجدد منهم الخمس كل عام ، و”مجلس الشيوخ“ أو مجلس المحافظين (Collège des Conservateurs) ،

ومهمته السهر على القوانين والغاء أى قانون مخالف للدستور ،
وانتخاب الناخب الأعظم وأعضاء مجلسى الشورى والتشريع .

ولا ريب أن هذا الدستور ينم عن قلق أولى الرأى من
الفرنسيين فى ذلك الزمن على النظام الجمهورى ونتائج الثورة فأرادوا
أن يكفلوا بقاء هذا النظام وأن تكون نقطة التوازن فيه بين السلطة
التشريعية والسلطة التنفيذية بحيث لا يهدده الاستبداد من أعلى
والقلاقل من أسفل .

كان الدستور فى الظاهر قائماً على مبدأ سيادة الأمة لأن
جميع الوطنيين كانوا ناخبين ولكن لم يكن لهم فى الحقيقة حق
انتخاب النواب وعمل القوانين بواسطةهم ومراقبة الميزانية وكان ،
كما وصفه صاحبه ، كاهرم يقوم على قاعدة واسعة ولكن السلطة
التشريعية لا تلبث أن تتضاءل تدريجاً لأن الانتخاب الذى يؤدى
إليها درجات تنتهى بالتعيين أو اشتراك الحكومة مع الشعب
فى انتخاب النواب ، والسلطة نفسها منحصرة فى أربع هيئات بدلا
من هيئة واحدة : مجلس الحكومة يقترح القوانين ويعدها ،
ومجلس الشورى يملك حق المعارضة والمناقشة العلنية وإبداء رغبات
ولكنه مجرد من السلطة الفعلية وحق البت ، ومجلس التشريع
"أو مجلس الثمائة أبكم" يملك السلطة الفعلية وتحويل المشاريع

الى قوانين نافذة ولكنه مجرد من حق مناقشتها أو تعديلها، ومثل هذه السلطة التشريعية الوهمية كانت كفيلة بالقضاء على كل نشاط سياسى .

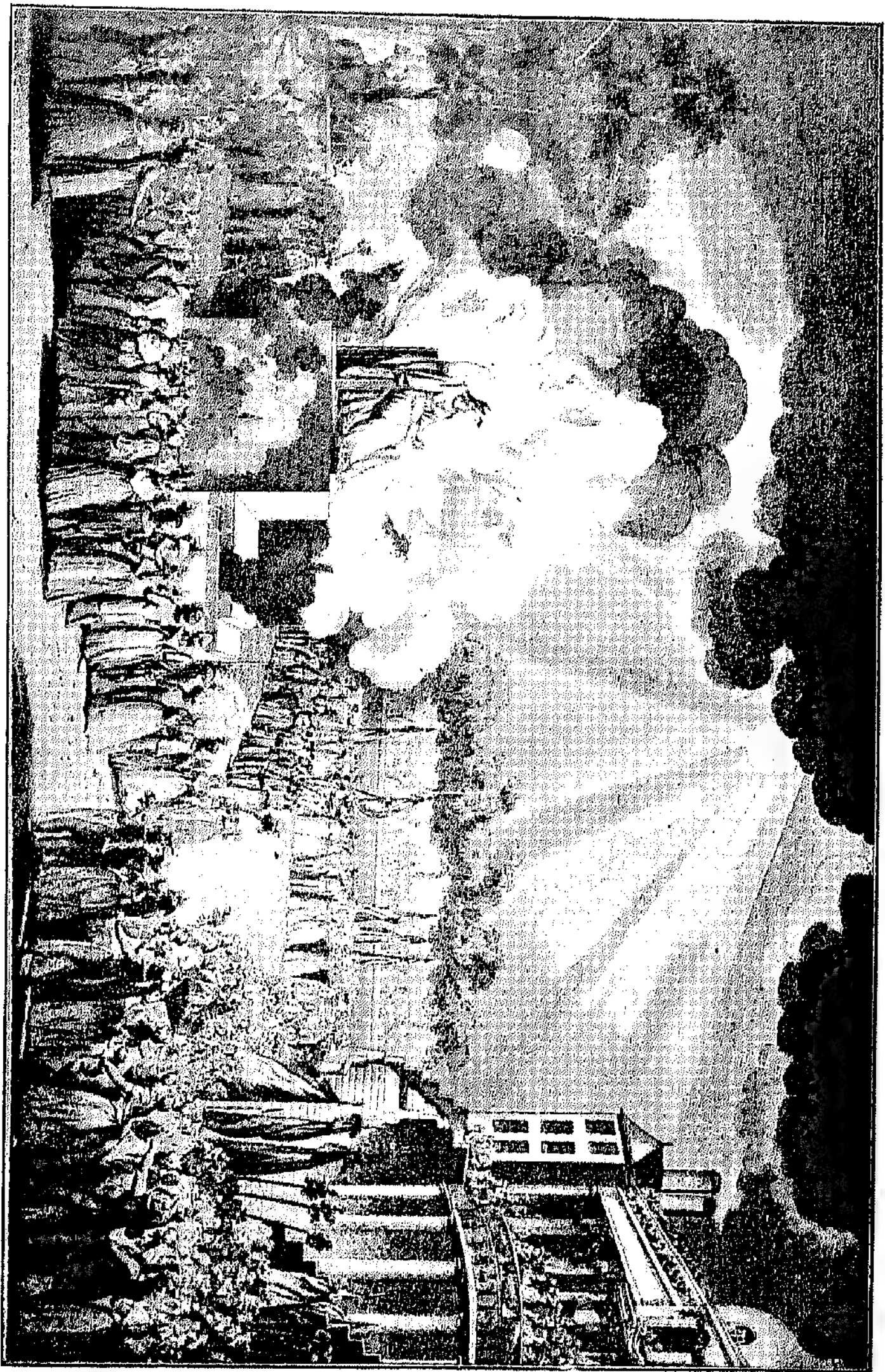
ثم ينتهى الهرم فى قمته الى السلطة التنفيذية الوهمية التى تمثل فى الناخب الأعظم، ومن دهاء سياسى أنه منح مجلس الشيوخ الذى كان أعضاؤه يعينون مدّة الحياة حق إدماج الناخب الأعظم أو أى وطنى تخشى الجمهورية نفوذه فى هيئته ومنعه بهذه الطريقة من تهديد النظم القائمة بمطامعه، ويظهر أن سياسى كان يريد أن تكون له الرئاسة على أن يكون بونابرت قنصل الحرب، ولكن بونابرت كان يطمع فى رئاسة السلطة التنفيذية العليا على أن تكون سلطة حقيقية فما كان منه إلا أن دعا عنده لجنة الدستور وأملى دونو (Daunou) الذى كان عضوا عاملا فى المؤتمر ومجلس الخمسة وواضع دستور السنة الثالثة (١٧٩٥) التعديلات التى أراد إدخالها:

الدستور المعدّل — احتفظ بونابرت بالنظام الانتخابى وقوائم الأعيان ونظام السلطة التشريعية وتقرّر أن يحل محل الناخب الأعظم قنصل أول مهيمن على الدولة الى جانبه قنصلان صوريان يمدانه برأيهما الاستشارى حتى لا تفزع الروح الجمهورية من انحصار السلطة فى رجل، وكان انتخابهم لمدة عشر

سنوات ، وألغى الشرط الخاص باجتذاب مجلس الشيوخ الى هيئته كبار رجال الدولة الذين يصبحون خطرا على الجمهورية حتى يأمن بونابرت على سلطته .

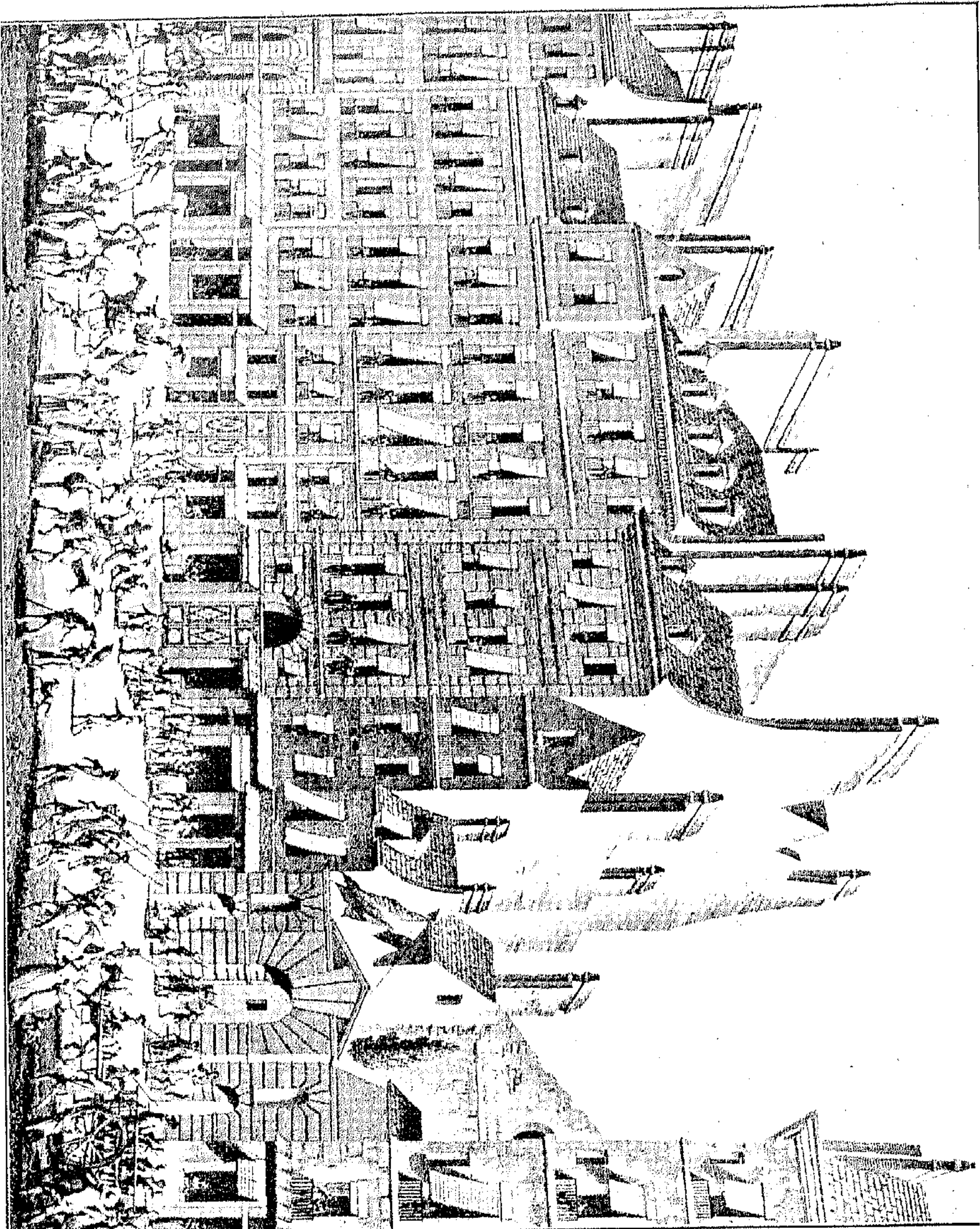
صار القنصل الأول يسيطر على شؤون السلم والحرب ويملك وحده حق اقتراح القوانين التي يعهد الى مجلس الحكومة باعدادها وتعيين الوزراء ورجال القضاء والادارة والجيش والسياسة وبذلك يخضع لنفوذه جميع موظفي الحكومة ، والمجالس المحلية ، وجميع المحاكم ما خلا محكمة النقض والابرام ومحاكم الأخطاط التي ترك أمرها للانتخاب منذ الثورة .

والواقع أن دستور سياتيس اختل توازنه لأن السلطة التشريعية ظلت وهمية في حين أن السلطة التنفيذية اجتمعت كلها في شخص بونابرت . روى لافاييت في مذكراته أن نابليون قال له في ذلك ذات يوم : « لا تعجب ، فان سياتيس لم يوجد في الدستور إلا ظلالا بفعل من السلطة التشريعية ظلا ، ومن السلطة القضائية ظلا ، ومن الحكومة ظلا ، وكان لابد من مادة في إحدى نواحي الدستور وقد وضعتها » . من هذه المادة نشأت الحكومة الاستبدادية المطلقة التي حلت محل الحكومة النيابية وقضت على الحرية السياسية المثلثة في الثورة ومبادئها بل وقضت في الوقت نفسه على حرية



منظر حديقة التويلري يوم عيد الكائن الاعلى (رسم مونييه Monnet)

لما تخلف رويسير من «التفلسف» و«الشبهة الملاحدة» باعدام الجيرتين حمل المؤتمر الوطني على اصدار مرسوم يقرر عبادة الكائن الاعلى واثامة اعياد تجدد فيها ضحايا الحرية والحب الزوجي والشيخوخة والحنة... تشتمل الصورة على ناحية من برنامج الحفلة الواسع، فترى عتلا ضخما تحت الحكمة منصوبا بالقرب من قصر التويلري يحيط به الدخان المتصاعد من حريق عاثيل رمزية تحت الحاد والانانية والطماعة... وتجد وضع رويسير بنفسه النار فيها وهو مرتد الرداء الابيض الرسمي وحامل باحدى يديه الزهر والسنبال، وقد وكل الى المصور داورود David وضع نظام العيد دقيقه وجلبه



احسن رو بسير بالخطر
اللى يتهدد مطامعه وامانيه
من ازدياد نفوذ هيرت
وانصاره فاجتنب اليه
دانتون وديولان وعمل
على التخلص منهم في ١٤
مارس سنة ١٧٩٤ :
بناء على تقرير سانجوست
اللى القبض على الهيرتيزي
وكانوا عشرينا بتهمة
«التآمر مع الاجني».
يرى الفاري في الصورة
العربية الاولى على وشك
المرو امام نادى البعاقبة
اللى تحقق الراية على مدخله
في شارع سانت هونوريه
الصورة رسم المصور
D.Bertaus (١٧٤٧ — ١٨١٨)

الصحافة التي أغفلها الدستور، ومبدأ المساواة أمام القانون إذ نصت المادة ٧٥ على أن الموظفين لا يجوز اتهامهم إلا بقرار من مجلس الحكومة ، وفي ذلك اعتداء خطير على سلطة القضاء وامتياز احتفظت به الحكومات المتعاقبة .

أمضى أعضاء اللجنة الدستور في ١٣ ديسمبر فلم ينتظر بونايرت نفاذه أو نتيجة إستفتاء الشعب فيه وطلب الى سياسيس أن ينتخب القناصل الثلاثة فأبى هو وديكوس الدخول في القنصلية وعين بونايرت في المحل الأول ، وقمباسريس المشرع في المحل الثاني ، وليرون الأخصائي في الشؤون المالية والادارية ورئيس مجلس الخمسة السابق في المحل الثالث .

صدر الدستور في ١٥ ديسمبر سنة ١٧٩٩ ثم شرع القناصل الجدد في تعيين كبار الموظفين وأعضاء مجلس الحكومة (بين ١٥ و ٢٠ ديسمبر) ، وتولى سياسيس وديكوس وقمباسريس وليرون انتخاب أغلبية مجلس الشيوخ (أى ٣١ عضوا من ٦٠ يضاف اليهم عضوان كل عام مدة عشر سنوات حتى يبلغ عددهم الثمانين) . ثم انتخبت الأغلبية الأعضاء الباقين ، ولما تكامل العدد انتخب مجلس الشيوخ أعضاء مجلس الشورى والتشريع ، على أن هذا الانتخاب الأول لم يكن من القوائم إذ تقرر تأجيل تأليفها الى السنة التاسعة .

قامت حكومة بوناپرت على قاعدة « ان التفكير من شأن الجماعة والعمل من شأن الفرد » ولذلك عني باختيار أعوانه من كل الأحزاب في القنصلية والوزارة ومجلس الحكومة ليستعين برأيهم وخبرتهم ولكنه يحتفظ لنفسه بالبت في الرأي والالتقاد ، وكان من أعوانه في الوزارة تاليران في الخارجية ، ولوسيان بوناپرت في الداخلية ، وفوشيه في البوليس وكارنو في الحربية ، وكان «مجلس الحكومة» وهو الهيئة التشريعية الحكومية موضوع رعاية خاصة فأشركه القنصل الأول مع الوزارة في إدارة الشؤون العامة ومراقبتها وقسمه الى دوائر خمس : مالية وحربية وبحرية وداخلية وقضائية ، وألفه من خيرة رجال الدولة الذين يشار اليهم بالبنان ومنحهم المرتبات الجزلة والأجرات حتى يضئل بجانبهم ثواب الشعب ونتطلع اليهم العيون .

وكان عيب مجلس الحكومة فقدان أعضائه الاستقلال في الرأي . رغما من تظاهر نابليون بتركه لهم نصيبا من الحرية ليرفع مكانتهم في أعين الشعب ، وكان مجلس الشورى ، وهو الهيئة التمثيلية الوحيدة التي تتناقش في القوانين ، يضم نفرا من الأحرار في مقدمتهم بنجامان كونستان ، ولكن لما كان موقفه الطبيعي المعارضة في مشاريع مجلس الحكومة كانت معارضته رغما من انحصارها في حدود الاعتدال لا تروق القنصل الأول .

الادارة الاقليمية — تمثل الإدارة المركزية في القنصل ، والوزارة ، ومجلس الحكومة ، والإدارة الإقليمية في المديرين ، ووكلاء المديريات ، والعمد الذين يعينهم بونابرت كما يعين أعضاء "المجلس العام" الذي ينوب عن المقاطعة بجانب المدير ، وأعضاء "مجلس المركز" بجانب وكيل المديرية في المركز ، وأعضاء "المجلس البلدي" بجانب العمدة في الدوائر البلدية أو الكومون ، وكانت مهمة هذه المجالس توزيع الضرائب والنفقات وإبداء رأيها في الشؤون الإدارية المحلية ، وكان المدير على رأس المقاطعة المنفذ الأعلى لأرادة الوزير أو الحكومة المركزية .

كانت الجمعية الوطنية قضت على النظام الإداري المركزي الذي خلفته الملكية وعهدت بالإدارة في المديريات والمراكز — وقد أبقى نابليون التقسيم الإداري — إلى مجالس منتخبة بفعلتها القنصلية من اختصاص موظف مفرد على درجات يمثل السلطة التنفيذية في الأقاليم ويمدّه بالرأى مجلس محلي على درجات .

النظام القضائي — عني بونابرت بتوطيد النظام القضائي الذي رسمت قواعده في المادة الخامسة من دستور السنة الثامنة فألغى مبدأ انتخاب القضاة إلا فيما يتعلق بقضاة محاكم

الأخطاء ، وكان مجلس الشيوخ يعين قضاة محكمة النقض والقنصل
باقي القضاة .

وتقرر منح القضاة حق عدم القابلية للعزل أو النقل إلا
بموافقتهم (Inamovibilité) ، بعد تجربة خمسة أعوام ، حتى
يكفل استقلال القضاة أمام الحكومة ، على أن هذا المبدأ لم يبدأ
بتطبيقه إلا في سنة ١٨٠٧

احتفظ بونابرت بمحاكم الأخطاء في الأقاليم ، وأنشأ محاكم
ابتدائية في المراكز ، ومحاكم استئناف في تسع وعشرين مقاطعة
من أكبر المقاطعات الأهملة التي كانت مقر البرلمان القديمة ،
واستبقى محكمة النقض والابرار وكان عدد قضاتها ثمانية وأربعين .
وبقي نظام القضاء الجنائي الذي وضعته الجمعية الوطنية على
ثلاث درجات : محاكم مركزية ملحقه بمحاكم الأخطاء ، ومحاكم
جنح ومخالفات ملحقه بالمحاكم الابتدائية ، ومحاكم جنايات موزعة
في المقاطعات .

وفي منتصف سنة ١٨٠٠ تم تعيين القضاة والموظفين الجدد
واستوت على قواعدها الإدارة القنصلية .

ومن مفاخر بونابرت انه عني بنظم شتات القوانين بعد تهذيبها
في مجموعة واحدة تمثل فيها وحدة التشريع التي كانت من أغراض

الثورة ، وبذلك كفّل رقي النظام التضائى فى فرنسا ، وقد تباهى بها فى منفاها لأنها أبقي على الزمن من وقائعه .

ألف بونا برت لهذه الغاية رهطا من علماء القانون كانوا يتباحثون فى حضرته فى القوانين المدنية المختلفة قديمها وحديثها فمحصوها تمحيصا ثم عرضت على المحاكم والمجالس لابتداء الرأى فيها ، ثم جمعت كتلة واحدة وصدر بها قانون ٢١ مارس سنة ١٨٠٤

تضمنت " مجموعة القوانين المدنية " (Code Civil) أهم نتائج الثورة لأن القنصل الأول كان يريد أن تكون هذه القوانين متفقة مع مبادئها بمقدار انطباقها على الحياة الاجتماعية « وملاءمتها للحقائق الراهنة لا للخيالات والأوهام فان الفلسفة شىء والحكومة شىء آخر » ، وقد أخذت هذه القوانين مادتها من القانون الرومانى ، وقانون العادات الموروثة ، والأوامر الملكية ، والقوانين الثورية ، وأطلق عليها فيما بعد «قوانين نابليون» فنقلتها حرفيا مصر ومعظم الممالك فى أوروبا وأمريكا وأوضعت على مثالها قوانينها .

النظام المالى — كان أول أمر اتجه اليه بونا برت عقب انقلاب نوفمبر سنة ١٧٩٩ الحالة المالية العامة التى أخنت على حكومة العهد القديم ، وكانت مبعث القلق والارتباك فى عهد الحكومات الثورية وحكومة الادارة بسبب نفقات الحرب ،

وتدهور القراطيس المالية والحالة الاقتصادية وسط التقلبات السياسية، وسوء نظام جباية الضرائب .

كان من أعمال بوناپرت الأولى بعد تقلده السلطة "إدارة الضرائب المباشرة" التي أنشئت في ٢١ نوفمبر سنة ١٧٩٩ وتعين بمقتضاها جباة في الأخطاط، وخازن خاص وصراف في كل مركز ينظم إيراد الجباة الشهري، وخازن عام في كل مقاطعة ينظم بدوره إيرادات الخونة المختلفين، وإلى جانب الجباة في كل مقاطعة «مدير ضرائب مباشرة»، ومراقبون في المراكز وظيفتهم إعداد «القوائم» الخاصة بالأشخاص والأملاك والضرائب المفروضة عليها^(١)، وقد عجلت الحكومة القنصلية منذ البداية بتنقيح القوائم القديمة التي ظل معظمها عشرة أعوام من غير تغيير ولا تبديل رغما من الانقلاب الكبير الذي حدث في الملكية .

ونشأ من تنظيم جباية الضرائب على هذه القاعدة ضبط الحسابات، وهذه كانت أمنية نيكرو وبعض وزراء الإصلاح في عصر الملكية، وزيادة الإيرادات ١٨٥ مليون فرنك عن إيراد العهد القديم في سنة ١٧٨٨ رغما من ضرائبه المتنوعة المرهقة، فبلغت

(١) ألغت القنصلية بعض الضرائب مثل ضريبة النوافذ والأبواب التي فرضتها

حكومة الإدارة .

٦٦٠ مليوناً ، وفي الوقت نفسه ساعد وجود حكومة ثابتة وإدارة منتظمة على تحسن الحالة الاقتصادية وانتشار « الثقة العامة » وارتفاع قيمة الأوراق المالية .

وكان رجال التجارة والمال منذ أوائل القرن الثامن عشر يفكرون في إنشاء مصرف يسهل حركة المبادلات ويعين الحكومة باقراضها فعول بونايرت على تحقيق هذه الفكرة وصدرت في ١٣ فبراير سنة ١٨٠٠ لوائح «بنك فرنسا» الذي لا يزال مصرفاً حكومياً الى اليوم تشترك الحكومة في اختيار أعضاء مجلس إدارته وتشرف عليه ، ويملك وحده امتياز إصدار الأوراق المالية ، وفيه تودع أموال الدولة بفوائد معينة ، وفوق ذلك فإنه يتعامل مع الأفراد شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى .

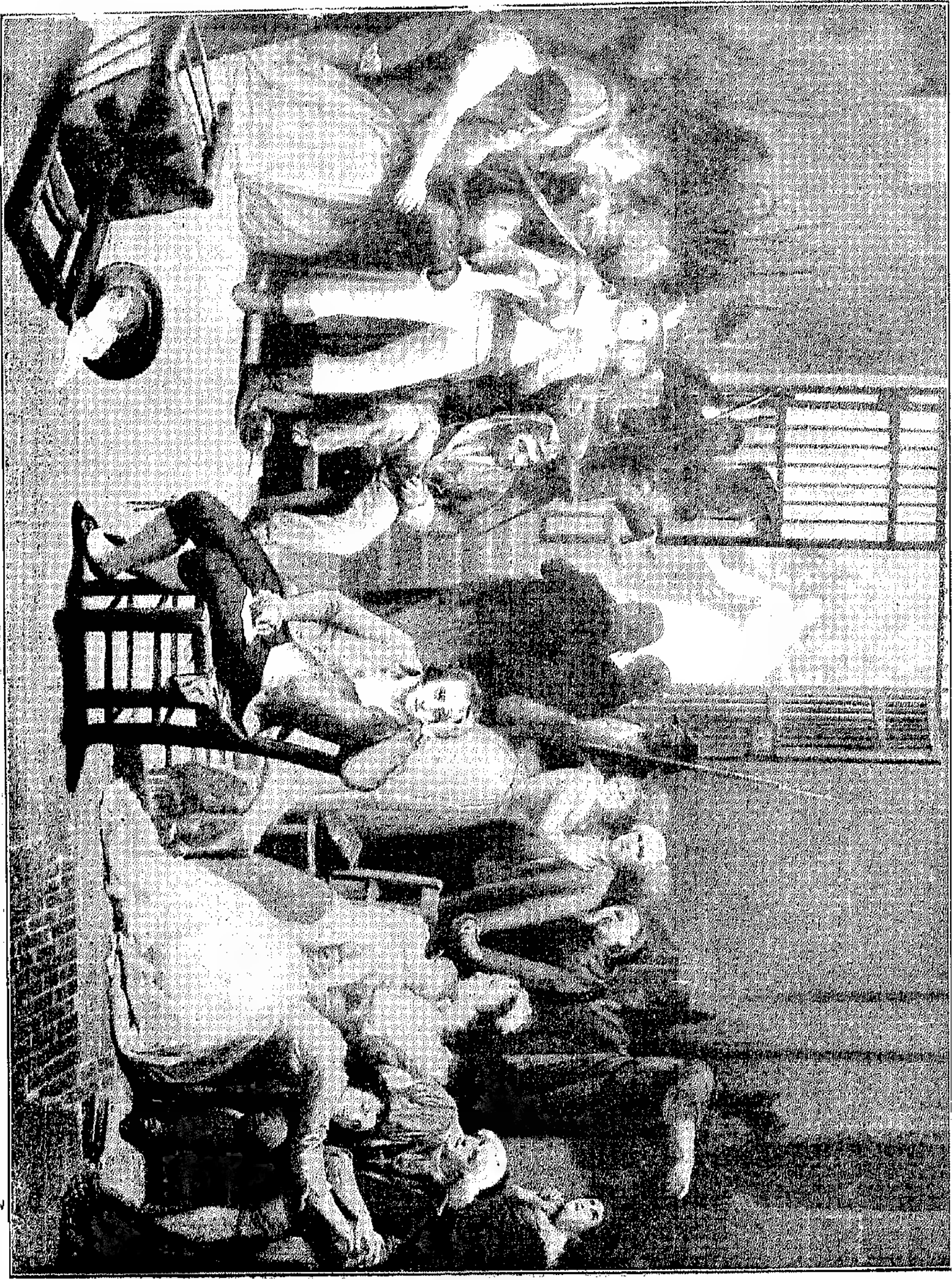
الاتفاقية الدينية (Concordat) — ومن أعمال بونايرت التي تدل على مهارته اجتذابه الكايروس اليه بعد أن كانوا من أشد أنصار الملكية ، وتقربه بهذه الطريقة الى الشعب الذي عاودته النزعة الدينية بعد عصر الارهاب فتفتحت الكنائس من جديد في الريف والقرى .

كانت الكنيسة منذ سنة ١٧٩٤ منفصلة تمام الانفصال عن الحكومة ، وكانت الحكومة وقفت عن دفع مرتبات للقساوسة ورؤساء الكايروس لتكون العبادات حرة لا صلة للحكومة بها .

ولكن بونابرت أخذ منذ سنة ١٨٠٠ يفاوض البابا بيوس السابع في عقد اتفاقية تحدد العلاقات بين الحكومة والكنيسة فتم ذلك في سنة ١٨٠١ ونشرت الاتفاقية في السنة التالية بعد موافقة مجلس الحكومة ومجلس الشورى ومجلس التشريع ، وأهم شروطها إعلان الدين الكاثوليكي «دين الغالبية من الفرنسيين» فأصبح لهذا الدين وجود ومميزات رسمية ، وتوطد نفوذ البابا الذي صار له الحق — كما حدث في اتفاقية سنة ١٥١٦ بين البابا ليون العاشر وفرانسوا الأول — في تقليد رؤساء الكهنوت وظيفتهم الدينية (Institution Canonique) على أن تشترك الحكومة في تعيينهم باعتبارهم موظفين خاضعين لها إداريا .

وقد اعترف البابا مقابل ذلك ببيع أملاك الكنيسة فاطمأن إليها ملاكها العديدون ، وخرجت البلاد بهذه الاتفاقية من حالة دينية مشوشة ، واكتسب بونابرت تأييد الكليروس لسياسته حتى تتم له الهيمنة على العالم الديني والسياسي .

وسام الشرف — لم يرض في الواقع الكثيرون من رجال الثورة عن هذه المحالفة بين بونابرت ورجال الدين الذين يمثلون الحركة الرجعية من الناحية الاجتماعية ، إن لم يكن من الناحية السياسية ، ولكن القنصل الأول كان يجرى منذ البداية على خطة مرسومة



— نداء آخر ضحايا الارهاب —

في هذه الصورة تتجلى عبقرية المصور شارل مولر Muller (١٨١٥-١٨٩٢) وكان عرضها الاول مرة في صالون سنة ١٨٥٠ في باريس

تجّز الأنصار والمؤيدين فابتدع ، فوق ماتقدم ، في مايو سنة ١٨٠٢
 «وسام فرقة الشرف» لرجال الجيش خاصة استنهاضا لهممهم
 والممتازين من خدام الدولة ، فعارضت فيه أقلية قوية في المجالس
 الثلاثة لأنه لا يتفق مع مبدأ المساواة ، وكان بونايرت يبرر مسلكه
 في مجلس الحكومة بقوله وقد أخرجته أحد الأعضاء : «لكن هذه
 الأوسمة كما يقولون لعبا يغتر بها ، أليس بالعب تقاد الرجال ؟ انى
 لا أعتقد أن الفرنسيين يميلون الى الحرية والمساواة لأن عشرة
 أعوام ثورة لم تغيرهم ، ولا بدّ لهم من ألقاب فخريّة وامتيازات» .
 التعليم — لم يغب عن بونايرت أن التعليم أداة قوية
 تعينه في تحقيق أغراضه فشملته عنايته ونظم التعليم الثانوى في عهد
 القنصلية (١٨٠٢) والجامعة في عهد الامبراطورية .

ولكن القنصل الأول أهمل التعليم الأولى الذى كانت الثورة
 جعلته إجباريا باعتباره من شخصيات الديمقراطية الصحيحة .
 والواقع أن بونايرت تعمد القضاء على التعليم الأولى بتركه على عاتق
 البلديات والاسرنتعهده وتنفق عليه وكان خليقا بتعصيد الحكومة
 ورعايتها ، وآنقبسه الى التعليم الثانوى والخاص فتفى عنه كل مالا
 يتلاءم مع أغراض الحكومة التى كانت منحصرة فى تكوين موظفين
 يمثلون لها فلم يكن نظام التعليم ، كما قال ريدير أحد أعوان

القنصل في مجلس الحكومة، نظاما أدبيا فحسب، بل نظاما سياسيا تجتذب به الحكومة اليها الجيل الحاضر وجيل المستقبل : الآباء بواسطة أبنائهم والأبناء بواسطة آبائهم، وعلى ذلك قررت الحكومة قبول ستة آلاف وأربعمائة طالب مجانا لتولى الانفاق عليهم وتكفل مستقبلهم فتراحم الآباء على هذه المجانية التي كانت مغنا .

وكانت الصبغة الغالبة في التعليم عسكرية، ينشأ الطلبة منذ الصغر على دق الطبول واتباع النظام العسكري في زيهم الرتيب وحركاتهم المدرسية، وكان بالمدرسة أساتذة يلقنونهم التمرينات العسكرية، لا تدرس لهم إلا العلوم أو الآداب التي تعترف الحكومة بها ولا ترى فيها خطرا على مبادئها، وأساس هذه الآداب اللغات القديمة اللاتينية واليونانية . وكانت البراجم خلوا من التاريخ والفلسفة « لأن التاريخ لا يحتاج الى دراسة خاصة ويكفى قراءته لتعلمه »، وكان لا يجوز التوسع في العلوم لأن حالة المجتمع الفرنسي لا تسمح بذلك، وأهمّل تعليم البنات لأن الحكومة لا يمكنها أن تجعل منهن جنودا أو موظفين .

نشأ من هذا النظام الآلى جمود في التعليم وأساليبه وأنحطاطه بتأثير « الثقافة الرسمية » وخضوعه للسياسة والأهواء وقتل التعليم الحر .

السياسة الداخلية والمعارضة — رأينا كيف بنى بونايرت حكومته القنصلية وإدارته وأشرك في السلطات العامة رجال الأحزاب المختلفة الذين أخضعتهم الأطماع والمآرب ورد إلى القساوسة المنفيين أو المسجونين حريتهم وأحسن معاملتهم الأشراف والمهاجرين ، وكان الكثيرون منهم مقصين من البلاد ووظائف الدولة ، ولكن بونايرت بالغ في الاعتداد بالمصالح الذاتية التي تنقاد لها الرجال فاستبد بهم وقضى على الحريات العامة حتى يأمن المعارضة ويحقق أطماعه القيصرية .

كان بونايرت في الخارج يعتدى على الأمم الضعيفة في سويسرا ، وهولندا ، وإيطاليا ، والبرتغال ويسلبها حريتها بينما كان في الداخل يعمل على تدعيم دكتاتوريته والتمهيد للقنصلية الدائمة والامبراطورية ففي ١٧ يناير سنة ١٨٠٠ صدر امر قنصلي بإلغاء جميع الصحف السياسية ما عدا ثلاث عشرة صحيفة تؤيد الحكومة الجديدة وارتفع شأن وزارة البوليس ، وكان فوشيه ينشر الجواسيس أمثال بارير الذي كان عضوا في لجنة إنقاذ الوطن وغيره لتسقط الأخبار في الأندية ، ومراقبة الوطنيين والأحرار ، فلم تجد المعارضة منفذا لها إلا في طريقين : طريق المعارضة القانونية المحدود في مجلس الشورى ، وطريق المؤامرات .

لم يحتل القنصل المعارضة من الناحيتين فبدأ في الأولى بالتخلص من الأقلية المعارضة في المجلس ثم تخلص من المجلس نفسه، وأستفاد من الثانية في التخلص من الحزب المعارض من اليعاقبة والملكيين وبلوغ القنصلية الدائمة والأمبراطورية .

مجلس الشورى — كان مجلس الشورى متصلا بالجمهور بفضل مناقشته العلنية ولكنه كان لا يستمد سلطته من الشعب بل من الحكومة ولا يملك اقتراح القوانين أو البت فيها ، وكانت معارضته في حدود الاعتدال والدقة ، فلم يحدث فيه تطرف من أحد أعضائه إلا في الجلسة الثالثة (ديسمبر سنة ١٧٩٩) حيث قام دوفيرييه وأحتج في جد يغلب عليه التهمك على اختيار مقر المجلس في حي «باليه روابال» بين بيوت الدعارة والقمار قائلا : « اننى أرفع آية الخضوع والاحترام الى أولئك الذين أرادوا أن يجلس نواب الشعب وسط الشعب ... فأصبح في مقدورهم أن يامسحوا من هذا المنبر ذلك المكان الذى خطب فيه كاميل ديمولان وكان مبعث الحركة الكبرى» ثم أشار الى بوناپرت والملكية : «والآن يتحدّثون عن صنم خمسة عشر يوما ولكننا نذكرهم أن فى هذا المكان دك صنم خمسة عشر قرنا» . ولكن الخطيب اضطر الى الاعتذار عن مقاله الذى أغضب القنصل الأول .

عرض على المجلس في بدايته قانون يقضى بتحديد الزمن الذى تعرض فيه القوانين على مجلس الشورى بحجة أن هناك قوانين عاجلة نخشيت المعارضة وعلى رأسها بنجامان كونستان أن تأخذ الحكومة المجلس على غرة فلا تترك له المهلة الكافية لبحث القوانين الخطيرة الخاصة بحياة الوطنيين وحريتهم وشرفهم وما يملكون خصوصاً وان القوانين العاجلة كانت أصل جرائم الثورة وكوارثها جميعاً ، وكان بنجامان يقول : « يجب المحافظة على استقلال مجلس الشورى لأنه نقطة توازن السلطات العامة فى الجمهورية ، فاذا فقد هذا الاستقلال اختل التوازن وذهب الدستور ولم يبق إلا العبودية والسكون » .

كان بونابرت لا يحتمل أقل معارضة فهاجت ثأرته رغماً من موافقة الأغلبية على قانونه ، وكان بنجامان صديق مدام ستايل الكاتبة الحرة التى كان يختلف الى نديها صفوة الرجال فلم تلبث أن دعاها فوشيه وزير البوليس وبلغها أن القنصل الاوّل يعتقد أنها محرّضة بنجامان كونستان ونصحها « بالذهاب الى الريف » أو بعبارة أخرى نفاها ، وكان ذلك فاتحة الاضطهادات والمظالم التى وقعت على فضليات النساء اللواتى اشتهرن بالجمال والأدب والفطنة أمثال مدام ستايل ، ومام ريكاميه ، ومام شفرينز ، وغيرهن فلم ينج من

استبداد بوناپرت حتى النساء لأنه كان يخشى نفوذهن في المجالس والأندية ولا يحتمل روح المعارضة في أحاديثهن الخاصة فنفاهن تباعا من باريس في مكان قصي وأعاد سيرة العهد القديم .

ابتدأت الدورة النيابية الثانية في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٠٠ فكانت الدورة الأخيرة التي ترك فيها بوناپرت بعض الحرية للهيئات التشريعية . كان من بين القوانين التي عرضت عليها قانون يتعلق بإنشاء " محاكم خاصة " يرمى ظاهره الى تعقب قطاع الطرق الذين يعبثون بالأمن في الأقاليم ولكنه كان في الواقع يشمل جميع الوطنيين لخلوه من الدقة في تحديد الادانة ونوعها . كان هذا القانون يسمح للحكومة بالعدول عن القضاء العادي في أى وقت الى محاكم مؤلفة من ثلاثة قضاة من محاكم الجنايات ، وثلاثة من رجال الجيش ، واثنين مساعدين يعينهما القنصل الأول للنظر في جميع الجرائم والجناح الخاصة بالحريق ، والعملة الزائفة ، والاعتداء بالقوة ، والاجتماعات المشاغبة ... وكان للحكومة الحق في أن تعين محل إقامة اجبارى لكل من ترى في وجوده خطرا .

كان القنصل في ذلك الوقت يتعقب أعداءه السياسيين وكانت هناك لجان عسكرية في إثر الفرق المتنقلة تصدر الأحكام على الفور وفيها الكفاية لقمع كل حركة ولكن بوناپرت أخرج هذا القانون

الذى يبعث عهد الارهاب الأكبر ويهدد كيان كل وطنى ، فقام كونسنتان والتف حوله الكثيرون ونددوا بالقوانين الاستثنائية التى كانت الجمعيات السابقة تضعها فى الظاهر للحفاظ على الدساتير . وكانت الدساتير تجد فيها حتفها .

ورغما من ذلك وافق مجلس الشورى بأغلبية ثمانية أصوات على القانون الجديد ، ومهما كان من الأمر فان حملة المعارضة دفعت أنصاره القانون ومروجه الى تبرئته من الأغراض التى أشارت اليها المعارضة وساعدت على تخفيف وطأته .

ولما عرضت فى الدورة الثالثة مشاريع القوانين المدنية ظهرت معارضة قوية فى مجلس الشورى ومجلس التشريع حرصا من النواب على أن لا يتركوا للخلف عملا ناقصا ، وكانت القوانين فى بعض أجزائها خلوا من الدقة أو تشتمل على عقوبات ظالمة موروثة عن حكومة العهد القديم مثال ذلك " الموت المدنى " أو مصادرة أملاك المجرم ، وإلغاء الزواج رغما من الزوجين وإلباس الأبناء لباس الذل والعار ، وقد أثبت التجارب ما قاله أحد المعارضين ضد مصادرة الأملاك ووقوع الحيف من جراها على الأسر والأبناء التعساء الذين لا ذنب لهم .

رفض مجلس الشورى ثلاثة مشاريع ومجلس التشريع مشروعا واحدا ولكن الحكومة قررت ، قبل أن يعرض عليه المشروع الثانى ، سحب جميع المشاريع القانونية «حتى تهدأ الأفكار وتسير فى اتجاه واحد» (٢ يناير سنة ١٨٠٢) .

عول بوناپرت فى الحال على التخلص من المعارضة الحزبية فى مجلس الشورى بحجة أن « أعضاء المعارضة لا يجرون وراء الوظائف والمال فحسب بل أن فريقا منهم يريد العودة الى حكومة الأندية وآخر الى حكومة العهد القديم » ، وهكذا كان بوناپرت لا يرى فى الأعمال البشرية إلا الأغراض الذاتية والمصالح التى يستعين بها فى تسيير جيوشه وبناء حكومته ، ومع ذلك فإن خطته لم تتجح مع المعارضة فأراد طردها ولكن قبايسريس بدهائه هيا له فرصة يتفادى فيها سياسة العنف ويستبدل بها سياسة اللين والافساد : وذلك أن الدستور نص على أنه ابتداء من السنة العاشرة (١٨٠٢) يجتدد خمس أعضاء مجلس الشورى ومجلس التشريع كل عام ، ولكن لم تحدد طريقة تعيين الأعضاء الخارجين لأنها بديهية يستدل عليها من السوابق ، فما كان من قبايسريس إلا أن ابتدع وسيلة يتمكن بها من طرد المعارضة بلطف وهى أن يعهد الى مجلس الشيوخ بتعيين الخمس الخارج بدلا من الالتجاء الى الاقتراع

كما جرت العادة فوافق مجلس الشيوخ وأجرى في الحال « عملية التطهير » في مجلسي الشورى والتشريع ، ووقع في « الفخ القانوني » الذي نصبه قبا سريس رجال المعارضة أمثال بنجامان كونستان ، واسنار الغيروندي القديم ، ودونو الذين عرفوا بالاعتدال واستقلال الرأي وكراهية الاستبداد ، وبذلك قضى على البقية الباقية من الحكومة النيابية (يناير سنة ١٨٠٢) .

بونابرت والملكيون — كان بونابرت منذ ١٩ فبراير سنة ١٨٠٠ يقيم في قصر التويلري فبدأت تظهر فيه الحاشية والأعوان ، وجعل القنصل الأول يحرق على سياسته الشخصية فقضى على حرية الصحافة ، وطرد المعارضة من مجلس الشورى ومجلس التشريع (يناير سنة ١٨٠٢) ، وحمل مجلس الشيوخ في ٢٦ أبريل سنة ١٨٠٢ على إصدار مرسوم بفتح أبواب فرنسا للمهاجرين ، وأوجب عليهم حلف يمين الولاء للنظم الجديدة ورد اليهم الأملاك التي لم تتبع بعد .

أحدثت هذه الاجراءات سخطا عاما بين الأحرار فصارت موضوع سمرهم في الأندية التي كان يهيمن عليها ذوات الفضل والنهي ، ثم ثارت ثائرة القواد والتفت طائفة منهم حول برنادوت

ووزعت على الجيش منشورات تقول : «استولى طاغية على السلطة فيجب أن يتآزر القواد في خلاص البلاد» .

ولكن بوناپرت استغل اطمئنان البلاد الى صلح أميان (مارس سنة ١٨٠٢) الذي أنهى الحرب بين إنجلترا وفرنسا ووجد في تطرف خصومه وسيلة يؤكد بها سلطته فحصل في ٨ مايو سنة ١٨٠٢ من الجمعيات على قرار يمنحه "القنصلية الدائمة" .

وفي ٤ أغسطس صدر مرسوم من مجلس الشيوخ — الذي اتسعت سلطته التشريعية بفضل حق إصدار المراسيم — يشتمل على تعديلات في الدستور أهمها منح القنصل الأول الحق في اختيار خلفه وزمليه والموافقة على معاهدات الصلح والمخالفات (وكانت من حق المجالس) ، وتعيين عدد معين من الشيوخ ، وتخويل مجلس الشيوخ حق حل مجلس الشورى ومجلس التشريع بناء على اقتراح الحكومة .

فقد الملاكيون آمالهم التي عقدوها على بوناپرت في إرجاع الملكية وازداد حنقهم عليه حين رأوه يغتصب لنفسه السلطة الملكية فاتفق نفر من المهاجرين الملتفين حول الكونت دارتوا في إنجلترا على تدبير مؤامرة لقتل القنصل الأول في إحدى روحاته وغدواته بين باريس وضواحيها ، وكان زعيم العصاة الموكلة بقتله جورجى كادودال الذى

اشتهر في الحروب المدنية بجرأته وإقدامه ، وتقرر أن ينتهز القائد بيشجرو فرصة موت بونابرت لتوطيد الملكية من جديد في أسرة البوربون ، وقد وعد القائد مورو بمساعدة بيشجرو على قلب حكومة بونابرت وأبى في الوقت نفسه الاشتراك في إرجاع الملكية .

وانكشفت المؤامرة في يناير سنة ١٨٠٤ وألقي القبض على مورو وكادودال وبيشجرو فانتحر بيشجرو في السجن وأعان مورو أنه جمهوري ما تأمر قط إلا ضد الدكتاتورية فبرأه القضاء ولكن بونابرت طلب إعادة النظر في أمره فحكم عليه بالسجن سنتين حولها القنصل الأول الى نفى مؤبد ، وحكم على كادودال وتسعة عشر من أعوانه بالاعدام .

على أن الذي أثار حنق العقلاء بوجه خاص انتقام بونابرت من الأسرة المالكة في شخص أحد الأمراء الدوق "دنجان" وكان بمدينة من أعمال بادن بألمانيا (بالقرب من ستراسبورج) فأخرجه منها بالقوة بتهمة الاشتراك في المؤامرة مع أنه كان في شغل شاغل عنها بمغازلة ابنة عمه واجتمع مجلس عسكري قرر إعدامه في الحال (٢٠ مارس) فأزعج الملكيون وعاودت الاحرار ذكرى أيام الظلم والارهاب .

توطيد الامبراطورية — لم يبق أمام نابليون بعد القنصلية الدائمة وخلق المعارضة إلا الملكية الوراثية وسرعان ما اقترح فوشيه على مجلس الشيوخ أن يرجو «الرجل العظيم العمل على اتمام البناء وتخليده» وقام أحد أعضاء مجلس الشورى وطلب بصراحة «إعلان نابليون بونابرت امبراطور الفرنسيين» وجعل الامبراطورية وراثية في أسرته فلم يجرؤ أحد على المعارضة إلا كارنو الذى دخل مجلس الشورى عند تجديده الجزئى سنة ١٨٠٢ وعلى ذلك أصدر مجلس الشيوخ فى ١٨ مايو سنة ١٨٠٤ مرسوما «يكل حكومة الجمهورية الى الامبراطور نابليون» وجرى استفتاء عام فوافق الشعب على ذلك التغيير الجديد فى دستور السنة الثامنة (٣٢٩,٥٧٩,٣٢٩ صوت ضد ٢,٥٧٩)، والواقع أن الجمهورية بدأت تتلاشى فى عصر "استبداد الحرية" الذى أنشأه روبسبير، وعصر الفوضى والفساد الذى أوجدته الادارة، وعصر "استبداد النظام" الذى وطدته القنصلية وكان اتمام بنائه فى الامبراطورية .

٢

حكومة الأمبراطورية

حكم بونابرت فرنسا أربعة أعوام قبل أن يكون امبراطورا وقف فى خلالها على كل صغيرة وكبيرة من الشؤون العامة

وكان في ادارته كما كان في حروبه مثال العمل والنشاط فلا عجب اذا لقبوه « أستاذ العزيمة » .

في خلال هذه المدة نظم القنصل الأول الادارة في جميع فروعها وأنشأ الترعرع والجسور والطرق ، وأقام القضاء والقانون على قواعد ثابتة ، وأنهض التجارة والصناعة ، وأصلح المالية وأنشأ بنك فرنسا ، وحسب أعماله أنها باقية الى اليوم في أوفى أشكالها رغما من الثورات والنظم المختلفة التي مرت بها الحكومة الفرنسية ، ولولا اضطهاده الحرية والأحرار في الداخل وجريه على سياسة الحروب في الخارج لسلم حكمه من المساوي التي ظهرت في سياسة لويس الرابع عشر الشخصية وكانت بدء الهوة التي حفرتها الملكية تحت قدميها .

الدستور الامبراطوري — اشتمل مرسوم مجلس الشيوخ الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٠٤ على التعديلات الأساسية التي أدخلت في دستور السنة الثامنة للملازمة بينه وبين النظام الامبراطوري الجديد ، فسمى الدستور بعد تعديله "دستور السنة العاشرة" .

ومن هذه التعديلات ما يختص بنظام الأسرة الامبراطورية ونظام البلاط ومراتبه وأبعته ، ومنها ما يتعلق بالنظام التشريعي .

صار للامبراطور الحق في اختيار رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس الشيوخ حيث اكتسب حق العضوية أمراء البيت المالكة وكبار رجال البلاط ، وأكثر من ذلك صار للامبراطور الحق في أن يعين في مجلس الشيوخ «جميع الوطنيين الذين يرى من اللائق إسناد هذه المرتبة اليهم» دون أى تحديد في العدد ، واثن كان نابليون لم يغال في استعمال هذا الحق إلا أنه ولا ريب اتخذ منه وسيلة يحرك بها الأطماع الكامنة في نفوس الرجال فينقادون له ، ولم يقف الأمر عند ذلك بل قضى الامبراطور على أهم امتياز لمجلس الشيوخ وهو الفصل في دستورية القوانين فصارت قرارات المجلس في هذا الشأن غير نافذة ما لم يوافق عليها الامبراطور ، وبذلك كان لنابليون حق اقتراح القوانين ، وحق إصدارها ، وحق الحكم على قيمتها الدستورية : وقد استخدم نابليون مجلس الشيوخ في التخلص من المعارضة في مجلس الشورى وإصدار مراسيم أجازت القنصل الأول في تعديل الدستور وتوطيد الامبراطورية الوراثية في ذريته ، ثم انتزع منه بعد ذلك كل سلطة واستأثر بالسلطتين التشريعية والتنفيذية وظهرت الدكتاتورية في أكل صورة .

النظام الاستبدادى — الواقع أن نابليون بعث الملكية الاستبدادية في شكل امبراطورية وذهل عن فعل الزمن

في الخارج والداخل لأنه بينما كان يحلم أن يهيمن على أوروبا فتدين له ملوكها بالطاعة وتصير باريس عاصمة العواصم تباهيها بآثارها وحضارتها ويعود من جديد عصر شارلمان الذي سيطر على العالم الغربي ، كان في الداخل ينظم الاستبداد ويتجاهل أكبر ثورة في تاريخ البشر ويتفنن في مصادرة الحرية في النظم الدستورية ، والصحف ، والاجتماعات ، والكتب ، والمطابع ، والمكاتب ، ومعاهد التعليم ، وقامت سلطته مقام القانون ومع ذلك كان يتظاهر بكراهية الاستبداد ويقول لفوشيه في سنة ١٨١٠ : « لا أريد أن يكون الفرنسيون عبيدا » .

الحرية الفردية — اتسع نطاق وزارة البوليس في عهد الامبراطورية وانبت البوليس السرى في جميع المصالح العامة ، وكان رجاله أفضاظا غلاظ القلب يترسمون آثار الأحرار وحركاتهم في أنحاء فرنسا وفي الخارج ، ويلقون القبض إداريا على كل من يتوسمون فيه العداء للامبراطورية من غير محاكمة أو إجراءات قضائية . كان عدد المساجين السياسيين في سنة ١٨٠٧ لا يقل عن ستمائة .

وأنشئت في سنة ١٨١٠ إدارة عامة في وزارة الداخلية للاشراف على المكاتب والمطابع وبسط الرقابة على كل ما يظهر

فى عالم الكتّابة والنشر، وكانت لا تمنح الرخص إلا لعدد معين من أصحاب المطابع لأن «المطبعة» فى رأى نابليون، مخزن أسلحة لا يصح أن يؤتمن عليه كل الناس إلا أولئك الذين تضع الحكومة فيهم ثقتها» ، وقد منعت الرقابة نشر ترجمة «مزامير داوود» لأن فيها تنبؤا بالنزاع الذى بدأ يحدث بين البابا ونابليون .

وكانت الرقابة أذنت بطبع كتاب مدام ستايل عن ألمانيا بعد ما حذفت منه جملا كثيرة مثل قولها : « ان باريس هى البلد الوحيد فى العالم الذى يسهل على الانسان فيه أن يستغنى عن النعيم» خشية أن يكون فيه تلميح الى أن الفرنسيين كانوا فى شقاء .

طبع من الكتاب عشرة آلاف نسخة، وكان يحق لوزير البوليس أن يصادر أى كتاب حتى بعد تصريح الرقابة ولكن بشرط أن يعرض الأمر على مجلس الحكومة، فما عثم أن صادر الكتاب قبل ظهوره دون أن يرفع الأمر الى مجلس الحكومة، وأرغم فى الحال مدام ستايل على الرحيل من فرنسا فى مدة أربع وعشرين ساعة، ولا ريب أن هذا الكتاب لم يكن للسياسة فيه نصيب لأنه كان لا يشتمل إلا على تاريخ الادب والفلسفة فى ألمانيا ولكن الامبراطور كان ضرب سدا من الوجهتين التجارية والعلمية بين فرنسا وجاراتها فكانت آثار الحركة الفكرية عند الأمم لا يقف عليها الشعب الفرنسى حتى



آخر صربة

رسم الصور رافيه Raffet هذه الصورة التي تمل آخر عرقة تحمل الابرياء
الى السجون في عصر الارهاب وسط مقاومة الشعب وبخطه

لا يتنفس إلا في "الثقافة الرسمية" ولا يجد في الآداب الأجنبية مخرجاً له من ذلك السجن الأدبي والسياسي، خصوصاً وإن ألمانيا بعد القرن الثامن عشر أحست بقوميتها بفضل زعماء نهضتها الأدبية، واعدت أحرارها « كانت تجد، كما يقول مسيو لانفراي، رغماً من استبداد نابليون بها أو تقسيمه ممالكها، وطناً ثانياً في آدابها التي تتعهد الشعور الوطني وكراهية الأجنبي » .

حرية الصحافة — كان عدد الصحف في بداية القرنصليّة ثلاثة وسبعين في باريس فألغى منها ستين صحيفة ثم ألغى فيما بعد تسعاً منها فلم يبق في سنة ١٨١١ إلا أربع صحف أهمها "جريدة الديبا" لسان حال الامبراطورية وكان لها ٣٣,٠٠٠ مشترك يشرف وزير الداخلية على تحريرها السياسي، وكان الأمبراطور يعين رؤساء التحرير في الصحف الأربعة .

أما في الأقاليم فكان لا يجوز إصدار أكثر من صحيفة واحدة في كل مقاطعة، وتكون تحت هيمنة المدير، ولا تنشر إلا الاعلانات والأخبار المتفرقة المحلية الخاصة بالحرائق والوفيات والأعراس وما شاكلها .

الارستوقراطية الامبراطورية — أخضع نابليون أوروبا بين ١٨٠٥ و ١٨٠٧ ووعد الشعب الفرنسي في سنة ١٨٠٧

بالتوفر على الاصلاحات الداخلية وتنمية موارد البلاد، وافتتح الدورة النيابية في المجلس التشريعى في أغسطس فأعلن عزمه على «تبسيط النظم وتكميلها» أى الغاء مجلس الشورى وانشاء ارستوقراطية امبراطورية، بعد وسام الشرف، تزيد من أهبة الملك على رغم أنف الديموقراطية والمساواة .

صدر نظام "الارستوقراطية الامبراطورية" فى ١١ مارس سنة ١٨٠٨ ولكن جميع الاجراءات التمهيدية اتخذت قبل ذلك وكان عمود الارستوقراطية الجديدة الموظفين ورجال الجيش، وكانوا درجات فى النبالة بحكم المناصب : كان كبار رجال البلاط أمراء، وكان الوزراء والشيوخ ورؤساء الاكايروس وأعضاء مجلس الحكومة كونتات، ورؤساء المحاكم والبلديات فى المدن الكبرى بارونات، وحاملو وسام الشرف فرسانا، أما المديرون والقواد والضباط فكان الامبراطور يحتفظ لنفسه بحق منحهم ألقاب النبالة التى يختارها، وكان من أغراض نابليون الأساسية خلق طبقة جديدة تدين للامبراطورية بجاهها ورفعتها فتصبح سنداً لها وتحل محل طبقة الأشراف القديمة التى كانت سنده الملكية، وطالما شجع النبلاء القدماء على التنازل عن ألقابهم الوراثية وحمل ألقاب جديدة عليها الطابع الامبراطورى .

وكانت رعاية نابليون تشمل الجيش بوجه خاص وتميز العنصر العسكري على العنصر المدني فصار كيلرمان دوق فالسي ، وماسينا دوق ريفولي ، ... تذكرة بوقائع الجمهورية والامبراطورية .

على أن نابليون لم يكتف بذلك بل جعل الألقاب ، كما كان الأمر في عهد الملكية ، تدر الأرزاق والنعم على أصحابها .

انتهز فرصة سيطرته على أوروبا وتفرده بالأمر من غير معارض فاستولى في إيطاليا ، وبولندا ، وهانوفر ، ووستفاليا على أملاك تقدر قيمتها بمائتين وخمسين مليوناً من الفرنكات وكان يعد نفسه المالك الشرعي لها لأنها كانت أملاك الملوك الأول لا الشعب . تنازل نابليون عن بعضها للحكام الذين جعلهم ملوكاً على هذه الممالك ووزع الباقي (مائة وخمسين مليوناً) على كبار ضباطه أملاً كما ثابتة موقوفة على الألقاب التي يتوارثها الأكبر سناً من الأبناء لهم ريعها .

ازدادت مساحة هذه الأملاك وأخذ الموظفون منها بنصيب ولكن رجال الجيش استولوا على أكثرها فصار أكبرهم ترك مواطن القتال والتمتع بخيرات ما يملكون ، وكان يريد بعض القواد أكثر من مليون فرنك في العام حتى بلغ مجموع الأرزاق المحبوسة على النبلاء من رجال الدولة ، والادارة ، والجيش في آخر

سنة ١٨١٠ ما يزيد على ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ فرنك عدا التبرعات التي تعدل هذا المبلغ .

إلغاء مجلس الشورى — في نفس العام (١٨٠٧) عوّل نابليون على إلغاء مجلس الشورى بعد ما قضى على سلطته وأنقص عدد أعضائه الى خمسين عضوا . كان مجلس الحكومة هو الذى يقوم بالأعمال التشريعية فيعجل مجلس الشورى بالموافقة عليها ثم يقرها مجلس التشريع ، ولكن نابليون أبى الا أن يجهز على مجلس الشورى «لأنه لا تزال فيه بقية من هذه الروح الديموقراطية القلقة التى أحدثت الاضطراب فى البلاد زمانا» .

أُدج أعضاء الشورى فى المجلس التشريعى وصارت الدورة النيابية فى هذا المجلس أسابيع قلائل ثم مرت أعوام لم يدع فيها للاجتماع فتلاشت سلطته وصار مجلس الشيوخ الذى ملأه الامبراطور بصنائه يتولى إقرار أعماله الخاصة بالتجنيد والميزانية وغيرهما من المسائل التى نص الدستور على ضرورة موافقة النواب عليها .

على أن الامبراطور طالبا هنأ بالدستور والقانون والحرية ففي سنة ١٨١٢ برأ رئيس بلدية أنفرس رغما من اتهام محكمة جنابات المدينة له ، وفى سنة ١٨١٣ انفرد بتقرير الضرائب وعمل الميزانية من غير أخذ رأى الهيئة التشريعية ، فكان هذا الرجل الذى جمع

شمل القوانين ونظمها حتى صارت لا تقرن إلا باسمه أول من قضى على سلطانها في النفوس وأضاع هيبتها .

الأعمال التشريعية — بدأ نابليون أعماله التشريعية باصدار "القانون المدني" في سنة ١٨٠٤ ثم أتتها في عصر الامبراطورية فأنشرف في سنة ١٨٠٦ "مجموعة قوانين المرافعات المدنية"، و"مجموعة القوانين التجارية" في سنة ١٨٠٧، و"مجموعة قوانين التحقيقات الجنائية" في سنة ١٨٠٨، و"مجموعة القوانين الجنائية" في سنة ١٨١٠ . وكانت القوانين الجنائية تشتمل على عقوبات في منتهى الشدة لأن الامبراطور ومشرعيه كانوا يريدون الضرب على أيدي المفسدين الذين تكاثروا في البلاد منذ عهد الفوضى وفشا فيهم المنكر .

التعليم — أراد نابليون أن يطبع كل شيء بطابعه فعول على تنظيم التعليم بطريقة تمكنه من الهيمنة على الآراء السياسية والاجتماعية فأنشأ "الجامعة الامبراطورية" بمرسوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٨ حتى يكفل « توحيد التعليم على نمط وياشئ للدولة وطنيين متعلقين بدينهم وأميرهم ووطنهم وأسرهم » ويجد وقاية ضد النظريات الآثمة الفاسدة في النظام الاجتماعي . ان مهمة الجامعة « أن تعلم الطاعة للامبراطور والملكية الامبراطورية التي هي مصدر هناء الشعب » .

وكان نابليون من رأيه أن التعليم من حق الحكومات تكفله وتوكله الى من تشاء فيجب أن يكون حكوميا وأن تنشأ له إدارة عامة كاملة منظمة ، وكان جان جاك روسو وطورغو والمؤتمر الوطني يقولون : « الجميع متساوون فيجب أن ينشأوا نشأة واحدة » .

والواقع أن الملوك في "العهد القديم" كان لا يهمهم أمر التعليم فكانت المدارس الحرة تسير على غير نظام ، يشرف الاكليروس على أكثرها ، وكانت الثورة أول من فكر في تعميم التعليم الاجباري باعتباره « دينا في عنق الديموقراطية » وجعل التعليم حكوميا ، فلما رأى نابليون أن هذا النظام يعينه على تحقيق أغراضه رسم قواعده ووطده على ثلاث درجات تتألف منها الجامعة : التعليم الابتدائي ، والثانوي ، والعالى ، ترك التعليم الابتدائي لبعض الطوائف الدينية التي كان يمتد بها المال وعنى بتنظيم التعليم الثانوي منذ سنة ١٨٠٢ وكانت المدارس الثانوية عسكرية في شكلها لا تدرس فيها المواد التي تربي ملكة النقد عند النشء كالتاريخ والفلسفة ، وكانت معظم مواضيع الانشاء خاصة بالامبراطور وفتوحاته وجلائل أعماله .

وأنشئت كليات للتعليم العالى : كلية الدين ، وكلية الحقوق ، وكلية الطب ، وكلية العلوم ، وكلية الآداب ، وكان التعليم عمليا

في هذه الكليات الغرض منه تكوين أساتذة وقضاة ومحامين ورجال مهنة ، لا علماء ورجال بحث يساعدون على تقدم العلوم البشرية .
وفي ٨ سبتمبر سنة ١٨٠٨ صدر قانون يجعل التعليم حركة الحكومة فلا يفتح معهد للتعليم خارج الجامعة إلا بأذنها .

النزاع بين الامبراطور والبابا — أخرج بونابرت التعليم من إدارة الكنيسة وأخضعه للنظام المدني « لأن القساوسة كانوا يحتفظون بالروح ويرمون لنا الأبدان » ، ولكنه جعل معاهد التعليم تقوم على قواعد الدين الكاثوليكي ومبادئ الحكومة (١٧ مارس سنة ١٨٠٨) .

ولم يكتف بذلك بل أراد أن ينتفع في وقت واحد بالكنيسة والجامعة في الهيمنة على نفوس الأجيال الناشئة فأرضى رجال الدين بالاتفاق الذي عقده مع البابا (١٨٠١) وحملهم على أن يعلموا النشء واجباتهم نحو الامبراطور بعد واجباتهم نحو الله : « يجب الاحترام والطاعة والوفاء والخدمة العسكرية وتأدية الضرائب التي يفرضها للدفاع عن الامبراطورية والمحافظة عليها لأن كل من خالف أوامر الامبراطور فقد عصى أمر ربه » ، وهكذا صار الامبراطور خليفة الله في أرضه يستمد منه سلطته كما استمدّها لويس الرابع عشر

وملوك القرن الثامن عشر، وبنيت الملكية الامبراطورية على قواعد الملكية المطلقة .

ثم ما لبث أن طغى وأستكبر وأراد أن يستخر البابا كما سخر القساوسة في خدمة أغراضه السياسية فأعاد ذكرى النزاع القديم بين البابوية والملوك . قام الخلاف بينه وبين البابا منذ سنة ١٨٠٦ إذ تحكم فيه تحكم المستبد وأمره أن يطرد الانجليز المقيمين في ولايات الكنيسة بايطاليا وأن يغلق مينه في وجه التجارة الانجليزية (يناير - نوفمبر سنة ١٨٠٦) وكتب اليه يقول : « إن قد استكم بابا رومة ولكنى امبراطورها » كما كان شلمان « إمبراطور الفرنسيين وسلفه الأعظم » ، وكان البابا بيوس السابع يدعى أنه « رسول إله السلام فلا يجوز له الخروج من الحيدة بين المؤمنين » دفع الجبروت نابليون في سنة ١٨٠٧ الى احتلال ولايات الكنيسة وضمها الى الامبراطورية في مايو سنة ١٨٠٩ ثم أمر بإلقاء القبض عليه (٦ يولية سنة ١٨٠٩) وسجنه بالقرب من جنوة .

وفي سنة ١٨١١ أبى البابا أن يقلد المطارنة الذين عينهم نابليون وظيفتهم الدينية فخشى الامبراطور أن يحدث انقسام في الكنيسة كما حدث في عهد الجمعية الوطنية ، وشرع في مفاوضة البابا الذى كان لا ينفك يحتج على اغتصاب ولاياته ، وأتى به



— Saint-Just سانجوست —

سانجوست اكبر انصار روبسيير . تقدم الى الجمعية التشريعية وكانت سنه اربعة وعشرين فلم يقبل لعدم بلوغه السن القانونية (٢٥) ثم عين بعد ١٠ اغسطس عضوا في المؤتمر الوطني فكان مقعده في اعلى « الجبل » بجوار روبسيير ، وقد بدأ من هذه الاونة يلعب دورا كبيرا في الثورة وتجلت مواهبه في الخطبة التي طلب فيها اعدام الملك وذلك اثناء نظر قضيته : « . . عجلوا بدمار الملك فان لكل وطني عليه الحق الذي كان لبروتس على قيصر » ، ثم كلف بوضع تقرير اتهم الغيرونديين على اثر القاء القبض عليهم في ٣١ مايو و ٢ يونيه سنة ١٧٩٣ ، وتقرير اتهم الهيرتيين ثم مالبت يد هذا الفتى — كما يقول دايو « الذي كان يحمل وجه امرأة وقلب اسد » ان صرعت دانتون فكان « ملك الموت » في الثورة وكان يد روبسيير العاملة في عهد الارهاب وعليه تقع معظم التبعة ، وقد قتل معا في سنة ١٧٩٤ بعد ان بلغ السابعة والعشرين من العمر



شارلوت كورداي

على أثر القاء القبض على الغيروندين وتحريضات مارات «صديق الشعب» رأّت شارلوت كورداي ان الوسيلة الوحيدة لاعادة الامن الى نفوس «انصار الانسانية والقانون» هي القضاء على مارات فقصدت باريس وطعنته بخنجر في بطنه (١٣ يونيه سنه ١٧٩٣) فقتل لساعته ودفن في مقبرة العظماء في احتفال رهيب . الصورة رسمها المصور هاور Hauer في محكمة الثورة

الى باريس وهو على شفا الموت وأنتزع منها اتفاقية جديدة (٢٥ يناير سنة ١٨١٣) تعترف بضم ولايات الكنيسة الى الامبراطورية ثم أستقر البابا في أفنيون كوكيل روحاني للامبراطور يأتمر بمشيئته ، ولكن البابا عاد فأنكر الاتفاقية التي وقعها مكرها في ضعف الشيخوخة .

اضطرت الهزائم نابليون الى اطلاق البابا (يناير سنة ١٨١٤) ولكن إهانة البابا أثارت الحقد في نفوس رجال الدين على نابليون ففرحوا بسقوطه في سنة ١٨١٤ وصاروا من أكبر أعوان أسرة البوربون التي آرتقت الى العرش بعده .

نظام التجنيد والضرائب — اشتدت حاجة الامبراطور الى المال والرجال في حروبه المختلفة في أوروبا ، ورغما من استيلائه على الأموال الكثيرة في الممالك المغلوبة على أمرها وإدماج أبنائها في الجيش الفرنسي كان نابليون لا يفتأ يرهق البلاد بالتجنيد والضرائب الفادحة حتى أخذ الشبان ابتداء من سنة ١٨٠٨ يهربون أفواجا من الخدمة العسكرية في الجبال والغابات . بلغ عدد الهاربين في سنة ١٨١٠ أكثر من ١٦٠,٠٠٠ رغما من وسائل العنف التي كان يلجأ اليها الامبراطور لإكراههم على العودة .

وفرض الأمبراطور على المشروبات ، وورق اللعب ، والعربات والملح ، والدخان الضرائب المختلفة التي كانت مبعث الشكوى في العهد القديم .

وكان الحصار الأوروبي الذي ضربه نابليون على القارة يمنع دخول البضائع الانجليزية سببا في شل الحركة التجارية فحدثت في سنة ١٨١١ أزمة اقتصادية شديدة اجتاحت بيوتات تجارية ومالية كثيرة فانتشر الاستياء العام بين أرباب الصناعة والتجارة ورجال الطبقة المتوسطة .

والواقع أن الطبقات كلها كانت ساخطة على حكومة الامبراطورية من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكان منشأ الكوارث الحكومة الشخصية التي ثقلت وطأتها على البلاد .

الفصل الثاني

سياسة نابليون الخارجية

كان نابليون في سياسته الخارجية، كما كان في سياسته الداخلية، منفذ وصية الثورة والملكية معا، بفرى على سنة الفتح والاستيلاء على الحدود الطبيعية وغير الطبيعية وسياسة الاستتار بحقوق الأمم الضعيفة التي ورثها عن القرن الثامن عشر (تقسيم بولندة) واتبعها في بلجيكا، وهولندة، وسويسرا، وإيطاليا، وإسبانيا .

من أجل ذلك كانت أطماعه التي يمتدّها الخيال والارادة لا تعرف حدّا ، وليس من الميسور أن نقول، كما ذهب الى ذلك بعض المؤرّخين، اذا كان محور سياسته الخارجية الهيمنة على أوروبا، أو تحويل البحر الابيض الى بحيرة فرنسية، أو الاستيلاء على مصر وتجزئة الامبراطورية العثمانية .

وعلى أية حال فان هذه الأغراض الثلاثة يشدّ بعضها بعضا وفيها تتلخص سياسة نابليون الخارجية، وهي تفسر لنا السر في تفاني إنجلترا في محاربته لأن سياسته كانت بصفة عامة تريد الرجوع بأوروبا الى الوراء وتهتد سيادة إنجلترا في البحر، كما تهتد سيادة

الدول الأوروبية في البر، وتهتد جزرها في بلجيكا شمالا ومستعمراتها في مصر جنوبا .

ولا ريب أن فرنسا، في عهد نابليون، كانت أول دولة غربية في القرن التاسع عشر أدخلت "المسألة الشرقية" في دائرة السياسة الأوروبية وحاولت حلها مع روسيا فلم تتمكن لصعوبة الاتفاق على تقسيم الامبراطورية العثمانية التي تتفاوت أجزاؤها قدرا وأهمية، وقد حالت هذه الصعوبة أكثر من قرن دون حل المشكلة كلما حاولته أوروبا في مؤتمراتها واتفاقياتها العامة فعولت أكثرها، وخصوصا إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا، على أن تتفرد كل منها باقتطاع جزء من تركيا كلما سنحت الفرصة فكان بينها شبه اتفاق يدفعها إلى التغاضي عما تأتيه إحداها من اعتداء على حقوق تركيا أو خرق القانون الدولي، وكان الدفاع عن هذه الحقوق أو المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية من جانب إحدى هذه الدول معناه في اللغة السياسية الرغبة في تأجيل التقسيم العام أو الجزئي حتى تتمكن هي من الاستيلاء على ولاية تطمع فيها أو الخروج بهنم من مساومة جديدة بينها وبين الدولة المعتدية .

وقد تمسكت إنجلترا في أثناء حروب نابليون بمبدأ المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية خوفا على مصر وسوريا وطريق الهند

وتمكنت من تأليب الدول مرارا على نابليون ، فكانت روح كل ائتلاف جديد ، وقد نجح نابليون في التحالف مع روسيا منذ سنة ١٨٠٧ وأعلن على انجلترا منذ سنة ١٨٠٦ حربا اقتصادية تلخص في "الحصار البري" فمنع التجارة الانجليزية من الدخول في أوروبا التي هيمن عليها ثلاثة أعوام من معاهدة فيينا (١٨٠٩) لغاية سنة ١٨١٢

ثم أخذت قوته في الاضمحلال لأن أوروبا لم تحتمل سياسته العاتية وصارت هزائمه تترى حتى دخلت الجيوش الأوروبية باريس (أبريل سنة ١٨١٤) وخلع نابليون ثم نفى في جزيرة الألبا وأمضيت معاهدة باريس الأولى التي ردت فرنسا الى حدود سنة ١٧٩٢ وأفقدتها فتوحات الجمهورية .

ولما عاد الامبراطور الى فرنسا في مدة المائة يوم ، هزمته من جديد في موقعة واترلو الشهيرة (يونيه سنة ١٨١٥) وردت فرنسا الى حدود سنة ١٧٨٩ ، ثم قضى نابليون بقية حياته أسيرا في سانت هيلانه في حراسة عدوته العنيدة المحتلة انجلترا بعد ما طوح بموارد البلاد من مال ورجال في حروبه التي أقامت في أوروبا ستة عشر عاما ، وكانت كل معاهدة تعقد في أثناءها هدنة .

١.

الحرب ضد النمسا

كان القنصل الأول بحاجة الى انتصار حربي يدعم به سلطته في الداخل، ومن حسن حظه أنه فاتح النمسا وانجلترا في الصلح فرفضتا وكانت روسيا انسحبت. فعلا من الائتلاف على أثر هزيمة زورنغ وحشد الأعداء جيشين أحدهما وراء الرين في ناحية الغابة السوداء والآخر في بيمون بازاء فرنسا الجنوبية . كان ماسينا يقود الفرنسيين ضد ميلاس في إيطاليا ويحرس جنوة وممرات الألب والالبين من الغارة النمساوية ، وكان مورويقود جيش الرين ضد كراي في ألمانيا بينما كان بونابرت يعد جيشا ثالثا ضد النمسا .

دافع ماسينا عن جنوة دفاعا مجيدا وظل محاصرا فيها شهرين كاملين عانى فيهما هو وجيشه والسكان عذاب الجوع فكانوا يأكلون الكلاب والدود والجراد والأعشاب (٦ أبريل — ٤ يونيه ١٨٠٠) وقبل أن يسلم المدينة كان بونابرت قد اجتاز بجيشه جبال الألب ونزل لومبارديا ثم انحدر منها الى "مارنجو" فهزم النمساويين في موقعة فاصلة (١٤ يونيه) وأرغمهم على إخلاء بيمون ولومبارديا في إيطاليا .

ولكن النمسا كانت لا تزال في حرب، وكانت جيوشها في ألمانيا
تحمي طريق فينا الحقيقي لأنه أقرب الطرق إلى قلب الامبراطورية،
ولذلك كانت مهاجمة النمسا من ألمانيا الجنوبية أشد الخطط
خطرا عليها .

عبر مورو نهر الرين وطارد النمسيين في بافاريا حتى أخرجهم
في غابات "هوهنلندن" (٣ ديسمبر) ومزق شملهم ففقدوا
٢٠٠٠٠ جندي من سبعين ألفا، وانفتح طريق فينا للفرنسيين
فطلب امبراطور النمسا في ٢٥ ديسمبر هدنة أعقبها صلح "لونيقييل"
في ٩ فبراير سنة ١٨٠١

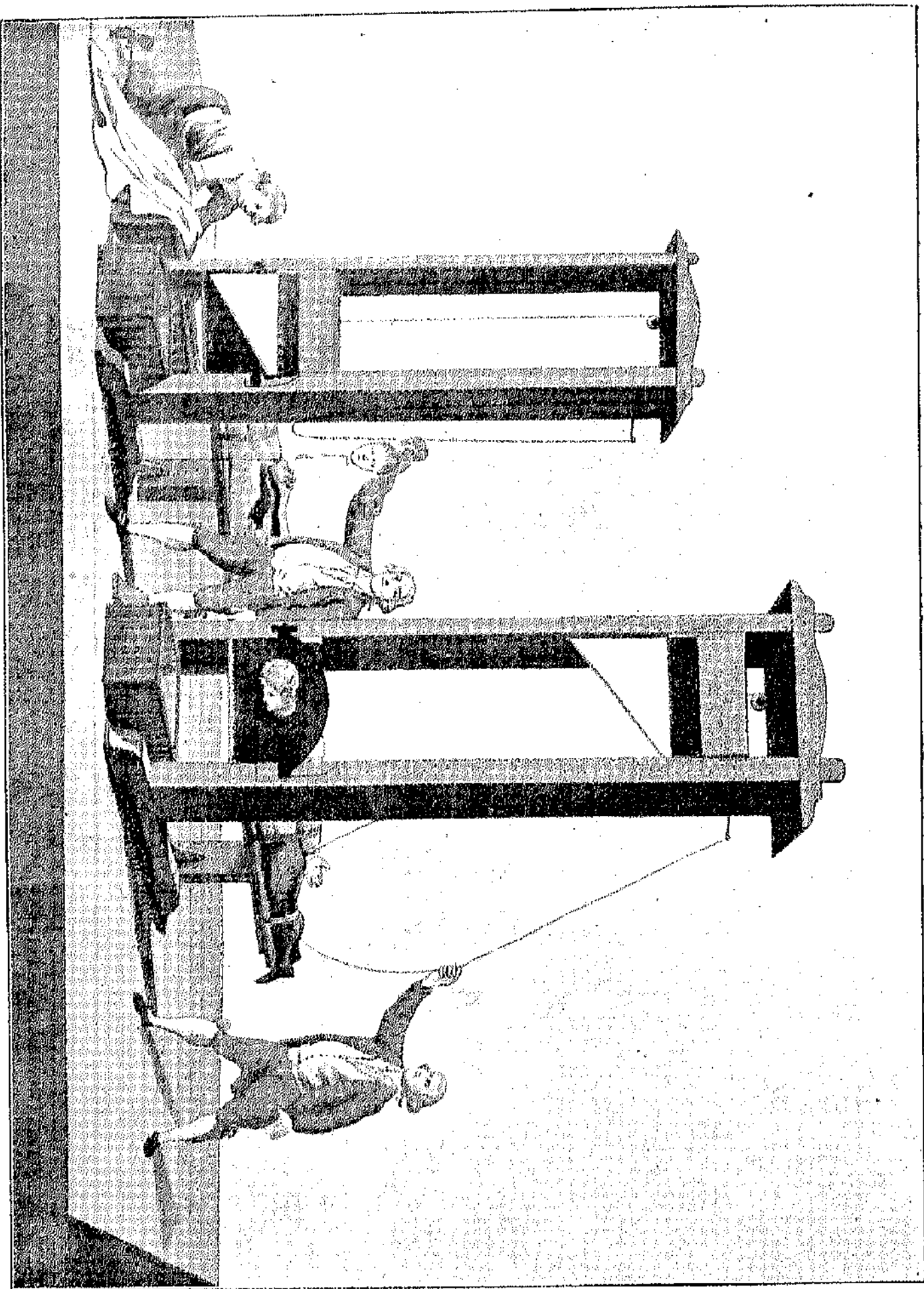
صالح لونيقييل — كانت نتائج معاهدة لونيقييل تدعم
معاهدة كامبو فورميو، ففي ألمانيا اعترفت النمسا رسميا بامتلاك
فرنسا الضفة الغربية من نهر الرين وحق فرنسا في منح الأمراء
الألمان عوضا في الضفة الشرقية من أملاك الكنيسة في ألمانيا
التي تقرر تحويلها إلى أملاك مدنية، وبذلك اكتسب بونايرت
حق التدخل في ألمانيا وبسط نفوذه فيها مكان الامبراطور .

وفي إيطاليا انتزع بونايرت من أسرة الهابسبورج توسكانة
ومودين وهيمن على إيطاليا كلها ولم يترك للنمسا فيها إلا فينيسيا
القديمة وراء نهر الأديج .

واعترفت النمسا ، فوق ما تقدم ، بالتغييرات التي أحدثتها فرنسا في هولندا وسويسرا وتحويل كليهما الى جمهورية .

الحرب ضد إنجلترا — لم تبق أمام بوناپرت إلا إنجلترا ، وكان الفرنسيون في هذه الآونة يعانون كل مشقة في سبيل الاحتفاظ بمصر فعول على توجيه كل قواه الى الدولة التي تحول بينه وبين أطعمته في الشرق ، بدأ القنصل الأول بمضايقة إنجلترا في البحر الأبيض فأغلق في وجهها المين الايطالية وعقد مع اسبانيا معاهدة مدريد (٢١ مارس سنة ١٨٠١) التي تنازل لأسرتها بمقتضاها عن توسكانة مقابل لوزيانة في أمريكا على شريطة أن يتعهد الملك شارل الرابع بطرد الانجليز من البرتغال .

وكان بوناپرت في أثناء حروبه ضد النمسا يتقرب الى بولس الأول قيصر روسيا الذي حقق على إنجلترا بسبب احتلالها مالطة واعتدائها على حقوق الأمم فأنحازت اليه في ديسمبر سنة ١٨٠٠ الدول البحرية في الشمال للدفاع عن حرية البحار وتألفت "عصبة الحياد" من روسيا وبروسيا والدانيمركة والسويد فاستولت الدانيمركة على البضائع الانجليزية في مين البلطيق ، واحتلت بروسيا عسكريا في أبريل سنة ١٨٠١ هانوفر التابعة للأسرة الحاكمة في إنجلترا .



— المصقلة في باريس —
صورة هندية تحتل المصقلة في عصر الثورة

والواقع ان بولس الأول كان يريد أن يقتسم العالم الشرقى مع بوناپرت فقبل القنصل الأول بشرط أن تسيطر فرنسا على البحر الأبيض ومصر وسوريا ، وأخذ بوناپرت يفاوض النمسا في الاشتراك معهما على أن تستولى على الصرب والبوسنة وبلغاريا والولايات الرومانية (مارس سنة ١٨٠١) ، وكان يعد في الوقت نفسه حملة جديدة لارسالها الى مصر .

لكن الانجليز نجحوا في انزال جيش جديد في مصر (٨ مارس ١٨٠١) وانتصر قائدهم نلسون في الشمال على الدانيمركة والسويد (مارس) ، وقتل في الوقت نفسه بولس الأول حليفه فلم يسع بوناپرت إلا بمفاوضة انجلترا في الصلح (أبريل سنة ١٨٠١) اذ أيقن بعجزه عن انقاذ مصر وتحقيق سياسته في الشرق .

صباح أميان — كانت انجلترا من جهتها تميل الى الصلح اذ لم يكن مقدورها التغلب على فرنسا لأن الحرب ، رغما من الاستيلاء على المستعمرات الفرنسية وبعض مستعمرات اسبانيا وهولندا ، واحتلال مالطة وطرده الفرنسيين من مصر ، كلفتها سبعة مليارات ونصف من الفرنكات ، وكان الشعب يئن من البؤس والضرائب الفادحة ، وكان ١٤ في المائة من السكان يعيشون من الاستجداء ، وكان الارلنديون في حالة ثورة : كل هذه العوامل

حملت بت الذي رأس الوزارة الانجليزية سبعة عشر عاما وكان من أشد أنصار الحرب على الاستقالة (٢ فبراير سنة ١٨٠١) خلفه ادنجتون وكان من أنصار المفاوضة .

في أول أكتوبر سنة ١٨٠١ أمضيت تمهيدات الصلح في لندرة فطرب الانجليز لانتها هذه الحروب الطاحنة التي تفانى فيها الفريقان ثمانية أعوام ، وكانت عقبة الصلح مألطة فان هذه الجزيرة ظلت إمارة مستقلة منذ القرن السادس عشر يحكمها طائفة فرسان القديس يوحنا حتى استولى عليها بونا برت في سنة ١٧٩٨ تمهيدا لفتح مصر والهيمنة على البحر الأبيض ولكن انجلترا حاصرت هذه الجزيرة ٢٦ شهرا فملكته في سنة ١٨٠٠ وكانت فرنسا تريد استردادها وانجلترا استبقاها لأن البحر الأبيض لا يزال مطمع الدولتين وأخيرا اتفقتا بمقتضى صلح أميان (٢٥ مارس سنة ١٨٠٢) على أن ترد انجلترا مالطة الى فرسانها ، وأن تجلو عنها وعن مصر في مدة ثلاثة أشهر وترد الى فرنسا جميع مستعمراتها ، والكاب الى هولندا ، وليكنها تحتفظ بجزيرة سيلان المتممة لمستعمراتها الهندية وكانت انتزعتها من الهولنديين سنة ١٧٩٥ ، وجزيرة الثالوث الاسبانية وهي في نهاية جزر الأنتلس الصغرى تطل على أمريكا الجنوبية وتمهد طريق الاستيلاء على غيانة والقارة ، وتعهد الفرنسيون باخلاء مملكة نابولي التي كانوا يحتلوها .

وأغفلت المعاهدة ذكر بلجيكا و الضفة الرين الغربية ومركز فرنسا في ايطاليا، ولا ريب أن بونايرت ضحى بمصالح هولندا واسبانيا في سبيل صلح مؤقت يكفل له بقاء طريق مصر والشرق مفتوحا، وستحملة أطماعه بعد ذلك الى التصرف في ألمانيا وايطاليا تصرف المالك والتطلع الى الشرق وبالتالي تحريك اطماع الدول الأوروبية وتقض الصلح .

تعديلات بونايرت في ألمانيا — نصت المادة السابعة من معاهدة لونيفيل على أن الأمراء الوراثيين الذين كانت لهم أملاك على الضفة الرين الغربية يعوضون منها في ألمانيا، وتقرر أن توزع أراضي الاكايروس على الضفة الشرقية بين الأمراء المدنيين فقام النزاع على تقسيمها بين النمسا وبروسيا وبافاريا، فتدخل بونايرت في الأمر ودعا امبراطور روسيا الى مشاركته في تسوية النزاع فقبل .

والحقيقة ان تاليران تولى وحده المفاوضات ووقعت فرنسا وروسيا في ٣ يونيه سنة ١٨٠٢ على "الاتفاقية الألمانية الشائبة" فوافق عليها مجلس الامبراطورية الألمانية (Diète) في ٢٣ فبراير سنة ١٨٠٣ وحدث بمقتضاها انقلاب في نظام الامبراطورية القديم: نقص عدد الدول والولايات التي تتألف منها الامبراطورية الألمانية

وزادت قوة واتساعا فان ملك بروسيا مثلا تنازل عن مدينة كليف على الرين فأخذ بدلا من ٢٧٥٠ كيلومترا مربعا و ١٢٥٠٠٠ رعية ١٢٠٠٠ كيلومترا مربعا و ٥٠٠٠٠٠ ساكن في وستفاليا (اسقفية مونستير وارضيهما) واخذت النمسا، وبافاريا، وهانوفر، وورتمبرج، وبادن، وهيس أعواضا أرضية كبيرة في أملاك الأسقفيات ورؤساء الاكايروس على الضفة الرين الشرقية وفي أملاك المدن الحرة التي لم يبق منها إلا ست وكانت إحدى وخمسين مدينة ممتعة بكامل سيادتها الدينية والسياسية منذ معاهدة وستفاليا، وكان على الضفة الغربية ثلاثة أمراء ناخبين انفرد منهم أسقف ماينسه وحده بأخذ عوض في راتسبوننة الواقعة على الطونة في شمال بافاريا وعين رئيسا لمجلس الامبراطورية .

وقد نقص عدد ولايات الامبراطورية من ٣٦٠ في سنة ١٧٩٢ الى ٧٢ في سنة ١٨٠٣ وعلى ذلك كان نابليون من أكبر العاملين على تقوية ألمانيا وتكوين وحدتها وبالتالي اضعاف نفوذ النمسا فيها .

التعديلات في ايطاليا — كانت تعديلات بونابرت في ألمانيا تتفق مع تقاليد الثورة لانها ضمنت لفرنسا ملكية الضفة الرين الغربية وقضت في ألمانيا على بعض مظاهر "النظام القديم".

الذي كان يعرقل وحدتها وتقدمها وان كانت التعديلات أضرت
بالأمراء الروحانيين ورؤساء الاكليروس .

أما في ايطاليا فان تعديلات بونايرت وان كانت أفادت ايطاليا
من حيث الوحدة وتكوينها الا أنها كانت عملا استبداديا تمخضت
عنه رغبة الامبراطور في الهيمنة على ايطاليا وتوطيد سلطته الشخصية
فيها .

بينما كانت المفاوضات دائرة بين القنصل الأول وانجلترا قبل
صلح أميان عمل بونايرت جهده في توطيد سيطرته على الممالك
الضعيفة هولندية ، والجمهورية الألبيسة في شمال ايطاليا ، وجنوة ،
وسيمون ، وكانت انجلترا لا تضطرارها الى صلح عاجل أغفلت
التعرض لأعمال بونايرت في هذه البلاد ، ولكنها أبت على أية حال
الاعتراف بها خصوصا فيما يتعلق بهولندية التي اشتركت في الصلح
باعتبارها دولة مستقلة وسيمون .

وكانت فرنسا والنمسا في معاهدة لوينفيل (فبراير ١٨٠١)
تعاقدا على "كفالة استقلال الجمهوريات الهولندية ، والسويسرية ،
والألبيية ، والليغورية ، وحرية الشعوب الى تقطنها في اختيار نوع
الحكومة الذي يلائمها" .

رغما من هذه النصوص الصريحة لم يحسب بونايرت حسابا للنمسا وانجلترا في سياسته وأخذ يبدل نظم هذه الممالك ويتصرف فيها تصرف الممالك . في يناير سنة ١٨٠٢ اجتمع القنصل الأول في ليون بأعظم ايطاليا العليا فعرضوا عليه رئاسة للجمهورية الألبية المؤسسة منذ سنة ١٧٩٧ فقبل وقترر تسمية هذه الجمهورية من الآن فصاعدا "الجمهورية الايطالية" وكان دستورها شبيها بدستور السنة الثامنة وحكومتها خاضعة للقنصل الأول ، وكان بونايرت يدخل في شؤون جنوة وبيمون ، وتوسكانه ، ودوقية بارم ويصدر أهم التعيينات في الجيش والادارة .

٢

الحرب ضد انجلترا

نقض صلاح أميان — قال تاليران " ان فرنسا ، في معاهدة أميان ، كانت تتمتع في الخارج بقوة وعظمة ونفوذ واسع لا يمكن الانسان مهما بلغت به أطماعه أن يتمنى أكثر منها لبلاده ، ولم تظهر لبونايرت الى ذلك الوقت أغراض يمتنع أى فرنسى غيور على وطنه من العمل على تحقيقها ، ولكن بونايرت ما كاد يعقد الصلح حتى فارقه الاعتدال " .

وقد رأينا أنه بعد صلح أميان (٢٥ مارس سنة ١٨٠٢) استمر في سياسة التوسع والاعتداء على الأمم المستضعفة فظل يحتل بيمون بجيوشه منذ ١٩ أبريل سنة ١٨٠١ وأعلن ضمها الى فرنسا في ٢ سبتمبر سنة ١٨٠٢ ، ولما كانت سويسرا تمتنع رسميا بالحيدة وكان بونابرت يريد توطيد نفوذه فيها مع التظاهر باحترام المعاهدات سحب جيوشه منها في أواخر يولية سنة ١٨٠٢ وأبقاها بالقرب من حدودها في انتظار فرصة صالحة للتدخل من جديد فما لبث أن شجر النزاع بين الأحزاب واستنجد به الحزب "الفرنسي" فاحتل سويسرا من جديد وتدخل في شؤونها ، وعمل في ١١ فبراير سنة ١٨٠٣ اتفاقية مع أعيان سويسرا تنازل لهم بمقتضاها عن حكومة الأقاليم واحتفظ لنفسه بالحكومة المركزية واختيار رئيس الجمهورية وكان بونابرت في أثناء ذلك بعد ما هيمن على إيطاليا وبحرا الأدر ياتيك واحتل جزيرة الألبا (٢٦ أغسطس سنة ١٨٠٢) يفكر في الشرق ويقول : « إنني أطمح ببصرى دائما الى مصر » ، وقد كلف في أغسطس سنة ١ٸ٠٢ القائد سبستيانى بمهمة تجارية في مصر وسوريا ولكن هذه المهمة كانت ترمى في الواقع الى درس أحوال تركيا وقوة الممالك والتحصينات التركية . وكان بونابرت في مفاوضات صلح أميان متمسكا باستبقاء مالطه حتى يظل الطريق حرا بين

طولون والاسكندرية ، ولكن الجزيرة تقرّر ردها الى فرسانها فلم يأس القنصل الأول وأعلن لملندوب انجلترا في فبراير سنة ١٨٠٣ : « إن مصر ستصير عاجلا أو آجلا ولاية فرنسية من طريق تفكك الامبراطورية العثمانية أو من طريق الاتفاق معها » .

هذه السياسة كان من شأنها أن تثير حقد الحكومة الانجليزية وكان بونايرت لا يدخر وسيلة في مناوأتها وحملها على إعلان الحرب فأخذ يتهمها بحماية السفاحين (المهاجرين) ، والسيطرة على البحر الأبيض الذي لا مفتر من صيرورته بحيرة فرنسية ، والتدخل في الشرق ، وتمكن بواسطة صحفه وموظفيه وعماله في البلاد من خلق حركة وطنية صناعية في سنة ١٨٠٣ ضد انجلترا .

وكانت شكوى بونايرت تتركز على احتفاظ انجلترا بمالطه وعدم ردها الى فرسان القديس يوحنا طبقا لمعاهدة أميان ، وكانت شكوى انجلترا تتركز على أن تقسيم أوروبا المتفق عليه في معاهدة أميان تغير بعدها بالاستيلاء على بيمون ، وجزيرة الألبا ، واحتلال سويسرا المستتر .

وكانت انجلترا تعلم نوايا القنصل الأول فيما يتعلق بمصر وتركيا وتصرح في غير تردد أن بقاءها في مالطه لا بد منه للمحافظة على طرق البوسفور ومصر والهند .

وفي أبريل سنة ١٨٠٣ حتمت الوزارة الانجليزية على فرنسا
الجلء عن هولندا، وسويسرا، وبيمون، وأعلنت عليها الحرب
في مايو، « وكانت هذه الحرب، كما يقول المؤرخ إميل بورجوا،
قومية في إنجلترا ترمى الى حماية مصر، وأما في فرنسا فكانت شخصية
بحثة وليدة أطماع القنصل الأول » .

الحرب — قررت إنجلترا حصار سواحل إيطاليا،
وهولندا، وفرنسا، وأرغم بونا برت هولندا، وأسبانيا، والبرتغال على
مساعدته بالمال والسفن والرجال واتخاذ الاجراءات اللازمة لاقلاق
القارة في وجه التجارة الانجليزية، وأرسل أحد قواده فاحتل هانوفر
وكانت من أملاك ملك إنجلترا الشخصية تنحصر أهميتها في الهيمنة
بفضل موقعها الجغرافي على أسواق ألمانيا الشمالية ومرافئها
التجارية، واحتل هامبورج وأهم ثغور ألمانيا واستولى فيها على ثروة
التجار الانجليز، ثم أخذ يعد حملة اغزو إنجلترا، وكان المال يعوزه
فباع للولايات المتحدة لويزيانا وأورليانس الجديدة وجهاز في معسكر
ثغربولون ١٥٠٠٠٠ جندي بالعدد وهياً نحو ٢٣٠٠ سفينة لنقل
الحملة وإنزالها على السواحل الانجليزية ولكنه عانى صعوبات كبيرة
حالت دون تحقيق هذه الخطة .

كان نابليون في الوقت نفسه يحاول بأسطوله إنفاذ خطة أخرى في الجنوب يضرب بها إنجلترا ولكن الأسطول الانجليزي بقيادة نلسن كان يرقب البحر الأبيض ومدخل جبل طارق والسواحل الاسبانية — لأن اسبانيا تحالفت مع فرانسوا منذ سنة ١٧٩٦ وكان الأسطول الفرنسي يتمون في ثغورها — وأخيرا خرج الأسطول الفرنسي الاسباني لمواجهة الأسطول الانجليزي فنشبت المعركة بينهما أمام رأس "الطرف الأغمر" وانجبت عن هزيمة الفرنسيين والقضاء على آمالهم في البحر (٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٥) وبذلك أمن الانجليز على جزرهم ومستعمراتهم وما اليها خطر القارة .

أخذ نابليون بعد ذلك يضيق الخناق على إنجلترا في البحر بتنظيم "الحصار البري" وإيصاد مرافئ أوروبا في وجه التجارة الانجليزية حتى تصبح إنجلترا أسيرة في بحارها .

٣

الائتلاف الثالث

الواقع أن خطة نابليون كانت تهدد أوروبا كلها خصوصا وأنه كان يسير سيرة مهيمن ، وليس أدل على ذلك من تصرفاته بعد أميان ولونيثيل في هولنده ، وسويسرا ، وألمانيا ، وإيطاليا وامتداد أطماعه

في الوقت نفسه الى مصر والشرق والبحر الأبيض . وكان اسكندر الأول قيصر روسيا (خليفة بولس الأول منذ ٢٣ مارس سنة ١٨٠٤) يريد تحقيق سياسة كاترين الثانية في الامبراطورية العثمانية والشرق فساقه ذلك الى العمل على عرقلة سياسة نابليون وتعاقد مع ملك بروسيا (مايو ١٨٠٤) وامبراطور ألمانيا (نوفمبر ١٨٠٤) وأخيرا مع إنجلترا (١١ أبريل ١٨٠٥) .

وقد ترددت النمسا في دخول الحرب لأنها كانت تخشى أطماع روسيا وفرنسا معا وكانت كما قال أحد وزرائها « بين المطرقة والسندان » ، ولكن سياسة نابليون في إيطاليا وخصوصا إعلان نفسه ملكا عليها في ٢٥ مايو سنة ١٨٠٥ كان من شأنه حمل الامبراطور فرنسوا على التحالف مع روسيا .

فطن نابليون الى الخطر الداهم فعجل بنقل "الجيش الأكبر" من المانش الى الرين (سبتمبر ١٨٠٥) وكان الجيش النمساوي في أثناء ذلك يزحف تحت قيادة القائد ماك على الرين في انتظار جيش روسي لانجاده ولكن الروسيين تباطأوا فمكن ذلك نابليون من حصر ماك في أولم (١٩ أكتوبر) وحمله على التسليم ، وقد أسر الفرنسيون في هذه الموقعة ٦٠.٠٠٠ رجل وأخذوا مائتي مدفع وثمانين راية (٢٠ أكتوبر) .

قصد نابليون بعد ذلك فيينا «ليوفر على الروسيين نصف الطريق» فدخلها في ١٩ نوفمبر ثم انتصر على امبراطوري النمسا وروسيا في موقعة أوسترلتر الشهيرة (٢ ديسمبر) على بعد ١٢٠ كيلومترا من شمال فيينا فتراجعت بقية الجيوش الروسية الى بلادها واضطرت النمسا الى طلب الصلح .

صلح برسبورج — أمضيت معاهدة برسبورج بين النمسا وفرنسا في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٠٥ فتنازلت النمسا بمقتضاها عن إستريا ودالماسيا وفينيسيا لتضم الى إيطاليا، والتيرول وسواب لتضما الى أملاك حلفائه في ألمانيا دوق ورتمبرج ودوق باثاريا ودوق بادن، وبذلك فقدت النمسا ثلاثة ملايين من رعيثها، وسد في وجهها طريق إيطاليا، والادرياتيك، ووادي الرين وانفتح لنابليون في الوقت نفسه طريق تركيا والشرق .

سياسة نابليون في إيطاليا وألمانيا — ظهر نابليون بعد انتصاره في أوسترلتر بمظهر امبراطور الغرب فأعاد سيرة شارلمان وأخذ يبدل في إيطاليا وألمانيا ويوزع التيجان فجعل الأميرين النخبين في ورتمبرج وباثاريا ملكين « مكافأة لهما على تعلقهما بالامبراطور » ، وانتزع من البوربون في إيطاليا مملكة نابولي « جزاء لهم على تحالفهم مع الانجليز » (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٠٥)

ونصب بمرسوم أخاه الأكبر ملكا عليها (أول أبريل سنة ١٨٠٨) وحول الجمهورية الهولندية الى مملكة وعين أخاه لويس واليا عليها (٥ يونيه سنة ١٨٠٦) ، وأنشأ في فينسيا اثني عشر دوقية وزعها بين كبار رجال حاشيته وضباطه وموظفيه وأقطعهم الامارات والعمالات المختلفة ، ومنح نسيبه أوجين بوهارنى وكالة مملكة إيطاليا وصهره مورات غراندوقية برج ، وكان غرض نابليون الأول بعد أوسترلitz أن تستند امبراطوريته في البقاء الى أسرته وموظفيه وأن تكفل المصلحة غيرتهم عليها .

ولكن أهم نتائج أوسترلitz كانت في التغييرات التي أحدثها نابليون في ألمانيا : ضمنت الثورة الفرنسية ومعاهدات بال ، وكامبو فورميو ، ولونيشيل لفرنسا امتلاك أراضي الضفة الغربية من نهر الرين ، وقد أنقص القنصل الأول بفضل اتفاقية سنة ١٨٠٣ التي وافق عليها المجلس الامبراطوري عدد ولايات الامبراطورية الى ٨٢ ، ولكن نابليون فكر في تنظيم ألمانيا من جديد طبقا لخطة معينة وأن يعمل على توحيدها « ووضع حد للفوضى التي تئن منها الأمة الألمانية العريقة في المجد » ، كما دعاه الى ذلك أسقف ماينسه ، « واحياء امبراطورية الغرب كما كانت في عهد شارلمان مؤلفة من إيطاليا وفرنسا وألمانيا » .

كان نابليون يريد أن يجعل ألمانيا سدا في وجه النمسا وروسيا ، وكان صلاح برسبورج خطوة جدية في هذه السبيل لأنه حمل الأمراء الألمان على الالتفاف حول نابليون الذي أراد أن يوثق صلاته بهم بالنسب فزوج أوجين بوهارنى ابن جوزفين ووكيله في مملكة إيطاليا بابنة ملك بافاريا (١٨٠٦) وزوج ولى عهد بادن من أسرة بوهارنى (١٨٠٦) ، وتقرر منذ أواخر سنة ١٨٠٥ تزويج جيروم بوناپرت ملك وستفاليا (من سنة ١٨٠٧ الى ١٨١٣) بابنة ملك ورتمبرج .

أراد نابليون أن يعهد الى بافاريا بتكوين الوحدة الألمانية من حدود النمسا الى فرنسا فقام أسقف ماينسة السابق ، وكان الوحيد بين رجال الكنيسة الذي عوض في ألمانيا مما فقده على ضفة الرين الغربية ، ودعا الأمراء باسم الوطنية الألمانية الى تأليف "مخالفة الرين" برياسة نابليون ، وأخيرا قرر خمسة عشر أميرا في ألمانيا الجنوبية ، وفي مقدمتهم ملكا بافاريا وورتمبرج ، الانفصال من امبراطورية ألمانيا وألفوا "ولايات الرين المتحدة" ، في ١٢ يولييه سنة ١٨٠٦ ، وجعلوا عاصمتهم فرانكفورت ، ثم عقد الأمراء مع نابليون مخالفة مستديمة ، دفاعية هجومية ، ومنحوه حق السلم والحرب وقيادة الجيش الاتحادى وتحديد عدده ، والاشراف على السياسة الخارجية .

وقد ترتب على انفصال ولايات الرين من "الامبراطورية الألمانية" انحلال هذه الامبراطورية بعد أن دامت عشرة قرون (منذ أوتو الأكبر سنة ٩٦٣) ، وأرغم نابليون فرنسوا الثاني على التنازل عن لقب امبراطور ألمانيا (٦ أغسطس ١٨٠٦) والاكتفاء بلقب امبراطور النمسا، وصارت ألمانيا مؤلفة من ثلاثين أو أربعين مملكة وإمارة وولاية كبيرة بعد أن كانت في الأصل ٣٧٠ وأنقصها الى ٨٢ في سنة ١٨٠٣ ففقد على نفوذ النمسا في ألمانيا وضمن لنفسه تأليف جيش ألماني عند الضرورة يستعمله ضد روسيا ومطامعها في تركيا خصوصا وأنه عقد مع بروسيا في ١٥ فبراير سنة ١٨٠٦ معاهدة تمكنه من الاستعانة ببروسيا ضد روسيا وإنجلترا معا فتنازل لبروسيا عن هانوفر وتعهدت له "بمساعده في المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية" .

والواقع أن أطماع نابليون كانت متجهة الآن الى دولة آل عثمان وكانت هذه أول مرة في تاريخ القرن التاسع عشر (١٨٠٦) واجهت فيها أوروبا حل المسألة الشرقية الخطيرة .

٤

الائتلاف الرابع — كانت بروسيا متحالفة مع روسيا قبل اوسترلتز ولكن نابليون بعد انتصاره تمكن بين ١٥ ديسمبر

سنة ١٨٠٥ و ١٥ فبراير سنة ١٨٠٦ من اجتذاب بروسيا وفصلها من إنجلترا وروسيا فلم يسع كلتا الدولتين إلا التقرب من فرنسا والاتفاق مؤقتا معها حتى تسنح الفرصة للقضاء على مطامع نابليون . وكان بت عقد فرنسا اللدود مات في هذه الأثناء (يناير ١٨٠٥) وخلفه فوكس في الوزارة الانجليزية فأخذ يفاوض الفرنسيين في الصلح ، ويظهر أن روسيا خشيت أن تصبح في عزلة بعد انفصال بروسيا وإنجلترا فعمل أسكندر الأول جهده في التقرب من نابليون وعرض عليه الصلح في مايو سنة ١٨٠٦ فقبل وصارت أوروبا تتوجس خيفة على الشرق من اتفاق الدولتين .

والحقيقة أن عرض أسكندر الأول تنويم نابليون إذ كان لا يثق به خصوصا بعد ما علم في شهر مارس سنة ١٨٠٦ باتفاقه مع بروسيا فيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية : من أجل ذلك سعى قيصر روسيا جهده في برلين لنقض هذا الاتفاق ، وعقد مع بروسيا في أول يولييه سنة ١٨٠٦ اتفاقية سرية تعهدت بروسيا بمقتضاها «أن لا تدخل قط في حرب مع قيصر روسيا في حالة تجهيشه الجيوش للدفاع عن تركيا ضد فرنسا ...» فأحرزت روسيا بهذه الاتفاقية نجاحا كبيرا في عالم السياسة ، ومما ساعد على إحراج مركز فرنسا أن الانجليز أبلغوا سفير بروسيا في باريس (في أغسطس) أن نابليون



کلیبر و بو نارت
 رسم داوود David

في أثناء مفاوضاته مع مندوب إنجلترا عرض عليه هانوثر ثمنا لعدم تعرض إنجلترا لسياسته .

حزقت بروسيا على خطة نابليون هذه خصوصا وأن امبراطور الفرنسيين كان يعمل وقتئذ على إدخال سكسونيا وهيس في "مخالفة الرين" وتضييق الدائرة على بروسيا ونفوذها في ألمانيا، وقد انتشر الاستياء في بروسيا بين النبلاء ورجال الجيش فأخذت تحشد الجند على الحدود استعدادا للطوارئ .

أحس نابليون بنوايا روسيا وبروسيا فنظم من جديد "الجيش الأكبر" وتمكن الروس والانجليز في الوقت نفسه من حمل اسبانيا على التجنيد ضد نابليون ، فتكوّن "الائتلاف الرابع" من روسيا وبروسيا ، وإنجلترا ، واسبانيا في وقت كانت فيه سياسة نابليون الطامعة الفاتحة الغاشمة تتجلى في تكوين "مخالفة الرين" وتعيين أخيه يوسف مكان البوربون في نابولي (١٨٠٦) ولويس ملكا على هولندا (١٨٠٦) واحتلال جمهورية راجوز على بحر الادرياتيک في طريق الشرق وقضائه على استقلالها بعد تمتعها به قرونا عدة (١٨٠٦) .

الحرب — قامت في بروسيا حركة وطنية عامة ضد نابليون وعقدت الآمال كلها على الجيش البروسي لتحرير ألمانيا من

النير الفرنسي، وسرعان ما أرسل فردريك غليوم الثالث في ٧ أكتوبر سنة ١٨٠٦ بلاغا الى نابليون، وكان مقيا مع جيشه في غرب ألمانيا، يهتده فيه بإعلان الحرب عليه إن لم يبدأ الفرنسيون الجلاء عن ألمانيا في اليوم الثامن من أكتوبر.

إنقض نابليون على أعدائه فدحر البروسيين في سكسونيا ومزق نصف جيشهم في وقعة يانا (١٤ أكتوبر)، وتمكن قائده داقوت في نفس اليوم من القضاء على النصف الآخر في أورستاد، ثم أخذ الفرنسيون يطاردون فلول الجيش البروسي حتى أصبح أثرا بعد عين فدخل نابليون برلين في ٢٧ أكتوبر وكان ملكها غادرها وأرسل الى نابليون «يستجدي الصلح» وضربت الذلة والمسكنة على وزراء بروسيا وحكامها، على أن نابليون فرض للهدنة شروطا كانت في منتهى القسوة لم يسع الملك إلا رفضها فعول نابليون على متابعة الحرب لأن الانتصار على الروس كان وحده كفيلا بانهائها، وتوطيد السلم. يعم الفرنسيون بولندية شرقا ولكن نابليون لم يشأ تكوين هذه المملكة وإعلان استقلالها تحقيقا لرغبة أحرارها لأنه كان يفكر في التصرف في بعض أراضيها وإخضاعها لسياسة المطامع والمساومات. تفهقر الروسيون أمامه حتى أدركهم في إيلو (٨ فبراير سنة ١٨٠٧) فانتصر عليهم وكانت الخسائر فادحة من الجانبين.

أخذ نابليون بعد ذلك يستعدّ لحرب الربيع التي لا مناص منها فتلقى النجدة من محالفة الرين، ومملكة إيطاليا، واسبانيا، وهولندة حتى بلغ جيشه ٣٠٠٠٠٠ ثم تعقب الروسيين فكسروهم في فريدلند في ١٤ يونيه سنة ١٨٠٧ واضطر القيصر اسكندر الى طلب الصلح .

معاهدة تيلست — التقي قيصر روسيا وامبراطور فرنسا في تيلست (٢٦ يونيه) وعقدا في ٨ يوليه معاهدة انتزعت من بروسيا هانوفر وأراضيها على الضفة الغربية من نهر الألب وما ربحته من تقسيمات بولندة السابقة وبذلك أضاع الهوهنزولرن كل ما تعبوا في تحصيله منذ القرن السادس عشر ما عدا سيليزيا التي قبل نابليون ردها بعد رجاء اسكندر بشرط أن تظل مفتوحة أمام جيوشه وجيوش حليفه ملك سكسونيا — كان دوقا فجعله نابليون ملكا ومنحه في بولندة أراضي بروسيا التي تألفت منها غراندوقية وارسو — وتقرر جلاء الجيش الفرنسي عن مقاطعات بروسيا التي ردت اليها بشرط أن تدفع ضرائب فادحة لم يحدد مقدارها قط، ثم أنشأ نابليون في وستفاليا مملكة جعل أخاه جيروم ملكا عليها، واتسعت "محالفة الرين" فتألفت من جميع ممالك ألمانيا ما عدا بروسيا .

وبالجملة وضعت معاهدة تلسـت بروسيا تحت رحمة نابليون بعد ما قوّض أركانها ووطدت نفوذه في ألمانيا على أطلال نفوذ الهوهنزولرن والهابسبورج .

المحالفة الروسية الفرنسية — في نفس اليوم الذي عقدت فيه معاهدة تلسـت التي تضمنت شروط الصلح عقدت معاهدة تحالف سرية بين الامبراطورين أهم قواعدها :

(١) اعتراف اسكندر بجميع التغييرات التي أحدثها نابليون في غرب أوروبا ، في إيطاليا وألمانيا .

(٢) تعهد قيصر روسيا بالوساطة بين نابليون وإنجلترا فإذا لم تقبل انحاز اليه ضدها .

(٣) تعهد نابليون بالوساطة بينه وبين تركيا (التي دخلت الحرب ضد روسيا منذ نوفمبر سنة ١٨٠٦ بناء على تحريض نابليون) فإذا لم تقبل انحاز اليه وقسم الامبراطورية العثمانية معا ولم يتركها منها إلا الاستانة والروميلي .

وبعبارة أخرى اتفق الامبراطوران على تقسيم أوروبا والشرق وصارت أطامعهما تهددانها معا ، والواقع أن معاهدة تلسـت التي وضحت مراميها المحالفة السرية قد انطوت على شر نظام ترتكز عليه

القوة الغاشمة في أوروبا، ويهدد السلم والطمأنينة فيها، ولكنه من جهة أخرى سيساعد نابليون على أحكام "الحصار البري" الذي ضربه على إنجلترا في القارة منذ عام وكان نجاح هذا الحصار رهن محالفة قوية تكفل للامبراطور الهيمنة الفعلية على القارة .

الحصار البري — فهم الامبراطور أن الغلبة على إنجلترا ومهاجمتها مباشرة من طريق البحر أمر عسير خصوصاً بعد وقعة الطرف الأغمر فعول على شل حركتها الصناعية والتجارية التي هي مصدر حياتها وإغلاق المين الأوروبية في وجه الصادرات الانجليزية وبالتالي خلق أزمة مالية واجتماعية ترغم إنجلترا على الصلح .

أعلن نابليون بمرسوم برلين الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٠٦ (قبل تلست) أن الجزر البريطانية في حالة حصار وحرم دخول البضائع الانجليزية في القارة «توسلا الى الاستيلاء على البحر بقوة البر» ، وقد ساعد صلح تلست وانضمام دولة كبرى كروسيا الى نابليون على أحكام "الحصار البري" وإعلان "الحصار البحري" في الوقت نفسه حول إنجلترا بمرسوم ميلانو الذي صدر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٠٧ وقرر «أن الجزر البريطانية في حالة حصار في البر والبحر» وأن «كل مركب تخضع للتصرفات الانجليزية أو تقصد إنجلترا تفقد جنسيتها وتصير غنيمة» .

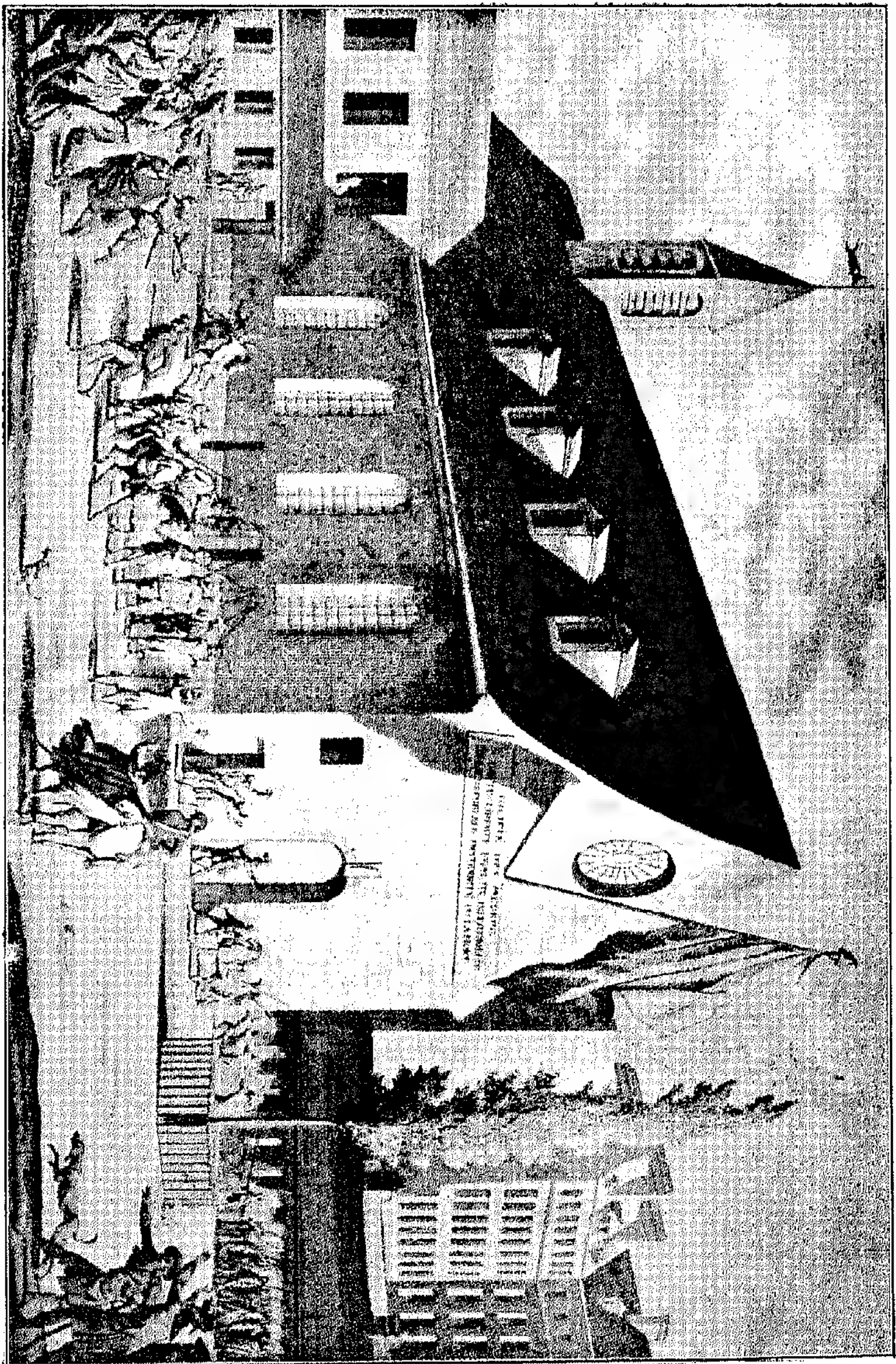
نتائج الحصار الاقتصادية والسياسية — كان حرمان فرنسا من الواردات الانجليزية والتضييق على تجارتها البحرية وحرمان صادراتها المخزونة من الانسراب في منافذ إنجلترا التجارية سببا في إرتفاع الأسعار ونشوء أزمة اقتصادية عامة ولدت السيخط على حكومة الامبراطور، وقد كانت لهذا الحصار ناحية سياسية إذ كان وسيلة وغاية في وقت واحد : وسيلة للقضاء على نفوذ إنجلترا في البحر الأبيض بوجه خاص وتمكين نابليون من تحقيق أطمائه في الشرق ، وغاية اضطر نابليون في سبيل بلوغها الى اتباع سياسة التعسف في ايطاليا ، وصقلية ، واسبانيا ، والبرتغال ، والسويد ، وألمانيا ، وغيرها من ممالك أوروبا حيث دفعته الرغبة في احكام الحصار البرى الى الامعان في سياسة الفتح والجبروت وإرغام معظم الممالك على الانضمام اليه طوعا أو كرها :

وقد انحازت اليه روسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، والدانيمرقة ، وأبت السويد أن تحون المحالفة الانجليزية فخرض عليها روسيا ودفعها الى احتلال فنلندة التي كانت تابعة للسويد ، واحتل بوميرانيا السويدية (يوليه ١٨٠٧) وكان نابليون يريد أن يشغل حليفته روسيا وعدوته إنجلترا بالشمال عن الشرق ليتمكن في الوقت نفسه من الاستعداد سرا لارسال حملة الى مصر وتركية أوروبا .

ظل نابليون يحتل بجيوشه بروسيا لأن الجلاء كان معلقا على دفع غرامة حربية باهظة لا تقل عن ١٥٠ مليون فرنك، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فان الامبراطور ضم الى فرنسا بين سنة ١٨٠٩ و ١٨١١ هامبورج وبريم وكثيرا من البلاد البحرية الألمانية، وضم هولندة (١٨١٠) التي أبى أخوه لويس أن يخضعها للحصار البرى ويعرض رفايتها للبوار، وضم ولايات الكنيسة فى ايطاليا والبعض الآخر الى الامبراطورية الفرنسية لأن البابا أبى أن يخرج من الحيدة ويغلق مينه فى وجه انجلترا (١٨٠٩) واقتسم البرتغال وهى أهم أسواق انجلترا التجارية منذ القرن الثامن عشر مع اسبانيا فى سنة ١٨٠٧ لأنها أبت تنفيذ سياسة الحصار وتحقيق أطماع نابليون التي كانت تهدد القارة كلها . وقد دفعت هذه الأطماع الامبراطور على اتباع خطة خرقاء فى اسبانيا (١٨٠٨) مهدت السبيل الى تكوين ائتلاف جديد ضده وسخط عام على سياسته بين وزرائه واخوته الذين لمحوا من خلال أعماله الهاوية التي يجر البلاد اليها .

نابليون فى اسبانيا — احتل نابليون بجنوده البرتغال وأخذ يتحين الفرص لفتح اسبانيا والاعتداء على استقلالها وطرده البوربون منها بعد أن طردهم من نابولى مع أن بوربون اسبانيا كانوا حلفاءه ولكنه أراد أن يعين بونايرتيا مكانهم حتى تنتقل

حكومة ممالك كثيرة في أوروبا الى أسرته وصنائه وذويه ، وقد استغل النزاع الذى حدث فى الأسرة المالكة فى اسبانيا فأرغم كارلوس الرابع على اعتزال سرير الملك ثم أقصى بالقوة ابنه فرديناند السابع عن الحكم واستقدم أخاه يوسف من نابولى حيث أحل مكانه مورات ونصبه ملكا على اسبانيا (يولييه ١٨٠٨) فقام الاسبانيون فى جميع المقاطعات قومة رجل واحد بدافع الوطنية ، وكان القساوسة يشجعونهم على القتال فاندشت عصابتهم فى هذه البلاد الجبلية وأفنت زهرة الجيوش الفرنسية وانهزم الفرنسيون فى الوقت نفسه أمام حملات الانجليز فى البرتغال ، وعبثا حاول يوسف أن يقنع أخاه الامبراطور بالعدول عن هذه الخطة الخرقاء فان نابليون أبى أن يظل تحت تأثير الهزيمة ولكنه فكر أولا فى اتقاء النمسا بالاتفاق مع قيصر روسيا الذى التقى به فى سبتمبر سنة ١٨٠٨ بمدينة إرفورت — التى أخذها البروسيون سنة ١٨٠٣ من أسقف ماينس واحتلها الفرنسيون من ١٨٠٦ لغاية ١٨١٣ — فاعترف نابليون بمقتضى اتفاق سرى للقيصر بحق امتلاك فنلندة فى الشمال والأفلاق والبغدان على الطونة جنوبا مقابل ترك نابليون حرا فى فتح اسبانيا والوعد بمساعدة الجيوش الروسية له فى حالة اعلان النمسا الحرب عليه .



— اغلاق نادي اليعاقبة —

كان نادي اليعاقبة في عصر الارهاب والمؤتمر الوطني تحت سيطرة رويسبير وصاحب النفوذ الاول في الثورة
 فلما سقط المستبد قورت جُبا الامن العام واتخاذ الوطن اغلاق النادي الذي كان « مهد الثورة وقرها »
 في مساء ٢٧ يولييه سنة ١٧٩٤



— بونابرت على جسر الأركول —

في ١٥ و ١٧ نوفمبر سنة ١٧٩٦ عبر بونابرت وأوجرو جسر الأركول في فينيسيا وسط نيران المترايوز وهزما النمساويين . وقد رسم جروس Gros ١٧٧١-١٨٣٥ أشهر تلاميذ داوود هذه الصورة في ميلانو بعد واقعة الأركول بإيام قلائل فجاءت ادق صورة لبونابرت خصوصا وان معظم صورته اقرب الى الخيال منها الى الحقيقة . في ذلك الوجه يتجلى ضياء العبقرية والعزيمة والبأس والاقدام

وكانت بغية نابليون الأساسية أن تقف روسيا الى جانبه في وجه النمسا حتى يتمكن من الاستيلاء على اسبانيا والتفرغ لتقسيم تركيا ولكن روسيا تظاهرت بمناصرتها وخدعته ثم اتصلت بالنمسا سرا ، وذلك لأن إطماع نابليون تجاوزت كل حد وكان من شأنها أن تصدم إطماع روسيا نفسها في تركيا خصوصا وان تاليران وزير خارجية نابليون السابق ورفيقه في مفاوضاته كان قد انقلب عليه منذ وقف في أوائل سنة ١٨٠٨ على خطته الجديدة في الشرق ومشروع تقسيم تركيا ولما كان تاليران يخشى عواقب سياسة المغامرة أطلع النمسا سرا على نوايا الامبراطور ثم دعا بعد ذلك في ارفورت قيصر روسيا الى « انقاذ أوروبا بالوقوف في وجه نابليون » .

ظن نابليون أن الجوّ خلا له فغزا اسبانيا بجيش يبلغ المائتي ألفا ودخل عاصمتها مدريد ثم أخذ يتوغل فيها وتعقب الجيش الانجليزى ولكنه أحس في أثناء ذلك بتألب الدول عليه وحدث ثورة في الأستانة فعاد أدراجه فأعاد الانجليز الكرة واستمرت الحروب في اسبانيا من غير نتيجة حاسمة .



الائتلاف الخامس

حملت روسيا نابليون في إرفورت على الجلاء عن بروسيا ومعظم مقاطعاتها فاستردت استقلالها (١٨٠٨) وكان هذا الجلاء ضروريا لطمأنينة روسيا في فنلندة والبلطيق ، وبولندة ، والمقاطعتين الرومانيتين اللتين انتزعهما من تركيا ، ولكنها فقدت كل أمل في حمل نابليون على التنازل لها عن الأستانة فلم تبقى لها رغبة في انفتاح طريق الشرق أمام نابليون .

وكانت الشعوب في ألمانيا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وهولندة ، تتحرك للثورة والدفاع عن كرامتها القومية والتخلص من نابليون واستبداده .

وكانت اسبانيا والبرتغال اللتان أراد نابليون أن يهيمن منهما على مدخل البحر الأبيض والتمكن من غزو مصر وتركيا وقعتا من جديد تحت نفوذ إنجلترا وفي حماها .

وكانت النمسا منذ موقعة أوستراتر وصلاح برسبورج تريد أن تتأثر لكرامتها وأن لا تترك نابليون وحده ينفرد بتقسيم تركيا ، ولم يدخر الارشيدوق كارلوس مدة ثلاث سنوات (١٨٠٥ - ١٨٠٨)

وسيلة لتقوية الجيش من عدة وعديد حتى ينتقض على نابليون في أثناء إنفاذ سياسته في الشرق ويضطره الى حماية الادرياتيک وتوزيع جيوشه على خط رفيع مستطيل من باريس الى أتيينا .

وقد عقد فرنسوا الأول محالفة مع الانجليز في مارس سنة ١٨٠٩ وأمدته انجلترا بالمال ثم انضمت اليه الحكومتان الثائرتان في أسبانيا والبرتغال فتكون "الائتلاف الخامس" .

ولما كانت النمسا واثقة من روسيا وعدم تعرّضها لها رغما من اتفاق إرفورت حشد الارشيدوق جيوشه باسم الوطنية والدفاع عن الامبراطورية التي يهتد نابليون يكانها وسيرها ضد فرنسا في بافاريا وإيطاليا وغراندوقية وارسو من غير إعلان حرب ولكن نابليون كان أخذ الحيلة منذ عودته من اسبانيا فاستدعى حرسه منها وكان يبلغ ٢٥٠٠٠ ، وجهاز جيشا جديدا في فرنسا يبلغ ١٠٠٠٠٠ ، وجند من محالفة الرين وغراندوقية وارسو ١٠٠٠٠٠ ألماني وبولندي فكان مجموع جيوشه ٤٠٠٠٠٠ أرسل منها ١٠٠٠٠٠ في إيطاليا واستبقى تحت قيادته ٣٠٠٠٠٠ لمحاربة النمسا في ألمانيا ووادي الطونة .

انقض الامبراطور على النمساوين في بافاريا فاكتسحهم في خمسة أيام (أبريل ١٨٠٩) واتجه الى فيينا فخاربههم في نواحيها

شهرين حتى دحرهم في موقعة واغرام الهائلة (٦ يوليه) واضطروهم الى الانسحاب وطلب الهدنة .

صالح فيينا — تهادن الفريقان واضطرت النمسا الى الصلح إذ هزم جيشها وخاب أملها في ألمانيا التي لم تثر على نابليون وترددت بروسيا في المغامرة بجيشها ضده، وقد تنازلت النمسا في معاهدة فيينا (أكتوبر ١٨٠٩) عن جاليسيا لغراندوقية وارسو، وسالزبورج لبافاريا، ومقاطعاتها البحرية على الادرياتيك لنابليون الذي ضمها الى الامبراطورية الفرنسية وألف منها ومن دالماسيا وإستريا مقاطعات مستقلة عن مملكة إيطاليا في طريق الشرق تقربه من غايته .

وقد خسرت النمسا في هذه المعاهدة من رعاياها نحو الأربعة ملايين أو سدس سكان ولاياتها وبلغ نابليون منتهى عظمته فامتدت سلطته من مصاب الألب الى مصاب النهر على ١٣٠ مقاطعة في إيطاليا، وفرنسا، وسويسرا، ولوكسمبورج، وبلجيكا، وهولندا، وبروسيا الرئيسية، وبلاد ألمانيا الواقعة على بحر الشمال لغاية نهر الألب، وما بعد الادرياتيك في مدخل شبه جزيرة البلقان في نواحي البوسنة والجبل الأسود .

وكان نابليون ملك إيطاليا، ووسيط المحالفة السويسرية،

وحامى محالفة الرين التي كان ملوكها جميعا يدينون له بتييجانهم .
 وكان أخوه يوسف ملك اسبانيا ، وأخوه جيروم ملك وستفاليا ،
 ونسيبه مورات ملك نابولي ، وكان الملوك والقيصرة حلفاؤه طوعا
 أو كرها لا ينازعه منهم في الملك والسلطان أحد مدة عامين
 (١٨٠٩ — ١٨١١) هيمن في أثنائهما على أوروبا ، وقد طلق
 امرأته جوزفين بسبب عقمها وتزوج ماري لويز ابنة امبراطور
 النمسا فرزق منها في ٢٠ مارس سنة ١٨١١ غلاما لقب "ملك رومة"
 وهو في المهد .

ولكن هذا الملك الواسع لم يكن متماسك البنيان وكان يهدد
 بالسقوط من الداخل والخارج : ففي الداخل كان أعوان الامبراطور
 وعلى رأسهم تاليران وفوشيه وأقرب أقربائه ساخطين على سياسة
 الجبروت والتوغل في الفتح فيما وراء الحدود الطبيعية ، وكان الأحرار
 يشكون من حكومته الطاغية المستبدة ، وفي الخارج كانت الثورة
 الفرنسية وحروبه المختلفة أحدثت هزة عامة تمخضت عن تكوين
 الروح القومية في البلاد التي أنزلها على حكمه فكان سكونها سكون
 المتحفز الذي يعد العدة وينظم قوته لطرد الغاصب ، بينما كانت
 الدول الكبرى تجمع أصرها وتدبر الضربة القاضية التي تزيح عن
 أوروبا سطوة الامبراطور العاتي .

الفصل الثالث

انحطاط الامبراطورية

كانت الثورة الاسبانية نذيرا بانحطاط الامبراطورية الفرنسية التي كان سنادها الرهبة والاستبداد، وكانت هذه الثورة بدء الحركات القومية الكبرى الحديثة التي ظهرت في القرن التاسع عشر ضد الاحتلال الأجنبي، وقد أعقبتها حركة كبرى في بروسيا سنة ١٨١٣ ضد نابليون كانت من العوامل التي ساعدت على إسقاطه .

ولا ريب أن الحركة البروسية والحركة الايطالية هما أجل حركتين وطنيتين ظهرتتا في التاريخ الحديث، استمدت كلتاهما قوتها من الحركة الفكرية الواسعة، والرؤوس المدبرة، والجيش المنظم .

١

الحركة الاستقلالية في بروسيا

كان انتصار نابليون في يانا وأورستاد (١٤ أكتوبر ١٨٠٦) وادحار جيشها ومعاهدة تلسيت إيذانا بضياع استقلال بروسيا الفعلى

وهيمنة نابليون على ألمانيا ، ولما كانت بروسيا أكبر ولاية ألمانية مستقلة ، ولو اسما ، صارت قبلة الأحرار والبروتستانت في ألمانيا كما كانت النمسا قبلة الكاثوليك فيها فأمرها الكثيرون منهم والتفوا حول لوائها لأنهم أيقنوا أن عظمة ألمانيا متوقفة على تحرير بروسيا وتوطيد سلطانها .

كان أغلب زعماء الحزب الوطني في بروسيا من الألمان الذين نزحوا اليها فاستوطنوا فيها : وفد هاردنبرج وشارنهورست من هانوفر ، وستاين من ناسو ، وجنايزناو من سكسونيا ... فكانت بروسيا محور العظمة الألمانية منذ فردريك الثاني واليها اتجهت آمال الألمان منذ انكشفت نوايا نابليون بعد تلمست .

النهضة ومميزاتها — كانت بروسيا تفهم جيدا أنها مهما أعدت من قوة لا يمكنها وحدها أن تتغلب على نابليون ولكنها كانت تعلم جيدا أن تغير الحالة العامة في أوروبا لا مناص منه فكان يجب عليها أن تأخذ أهبتها حتى تستفيد من الظروف الطارئة .

كان هذا رأى الوطنيين وهم الحزب الغالب الذي يعمل على النهوض بروسيا ونشر الإصلاحات فيها تمهيدا للثورة ضد الغاصب وكانت الملكة اويزتشيچ هذه الحركة الإصلاحية بينما كان الملك

كثير التردد والتأثر بأراء الرجعيين من الأشراف الذين كانوا ينحشون عواقب الاصلاحات والثورة على امتيازاتهم وكان من رأيهم الخضوع للحكم الفرنسي والاندماج في "مخالفة الرين" .

كان رؤساء الاصلاح بعد يانا ستاين وشارنهوست وجنايزناو، وقد كان الأول وزير مالية قبل يانا ولكن خطته لم ترقى أولى الأمر فأقصى عن حكومة الدولة حتى أشار نابليون على فردريك غليوم بأرجاعه ، وفي الوقت نفسه دعى الضابط شارنهورست لتنظيم الجيش البروسي وكان جنايزناو من أكبر أعوانه .

كان ستاين رئيس وزارة الثورة وكان هو وأعوانه يفهمون أنه يجب أن يمهّد للثورة بالاصلاحات العملية في الجيش والادارة ، وان الاصلاحات العسكرية التي ترمى الى تأليف جيش وطني يحرّر البلاد لا بد أن تستند الى اصلاحات اجتماعية عامّة .

كان الجيش البروسي قبل تدهوره في يانا يتألف نصفه من الجنود المرتزقة وكان نظام الجندية قاسيا للغاية ، وكان الأشراف مستأثرين بجميع وظائف الجيش الرئيسية ، ولهم عدا ذلك حقوق وامتيازات كثيرة منها ملكية الاراضى والمعافاة من الخدمة العسكرية واستخدام الفلاحين في السخرة وأعمالهم الشخصية ، وبالجملة كانت مساوى النظام الاقطاعى في بروسيا تعوق كل تقدم حقيقى في البلاد .



— عودة بونايرت من عسكركا الى مصر —

كانت عودة شاقة في الصحراء وقت الجنود فيها فريسة الآلام والأمراض وكادت ترفع لواء العميان فحمل بونايرت فرسانه على الترجل وترك جميع خيله لمل الجرحى وسار هو على رأس جيشه وسط رمال الصحراء المحرقة التي تذررها الرياح فلات بطولته النفوس املا وشجاعة . هذا الرسم تصوير هوراس فرنيه Horace Vernet (١٧٥٨ — ١٨٣٦)

وقد استمد المصلحون وحيهم الأول من الثورة الفرنسية لأن الثورة أثبتت لأول مرة قوة " الأمة المسلحة " أو فعل القوى الأدبية في الانتصارات العسكرية ، فكان ستاين يفكر في إعداد الجماهير أو الشعب للثورة والحرب ضد الغاصب ويرى ضرورة اشتراك جميع طبقات الأمة في ادارة الشؤون العامة وتكوين روح الجماعة فيها وبذر الأفكار الثورية حتى يتعلم كل فرد كيف تنظم وتساس الحركات القومية .

وكان فون درجولتر يقول : « إن استعمال جميع القوى الأدبية والمادية في أمة كفيل بعظمتها وإنهاضها اذا أصابها ضعف أو خور » .

وكان شارنهورست يعمل على تدير ثورة وطنية ضد الحكم الفرنسي ، كتب في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٠٧ : « يجب أن يفرس في الأمة الشعور باستقلالها ، وأن تكسر النظم القديمة الضيقة وأن يترك عمل النهضة حرا في نموه وتطوره » .

وكان جنايزناو في سنة ١٨٠٧ يقول : « إن السبب في بلوغ فرائس هذه الدرجة من المنعة والسلطان هو أن الثورة نبهت جميع القوى الاجتماعية ، وما أكثر القوى الكامنة في حياة الأمم ! وم في نفوس آلاف الرجال من عبقرية ومواهب تنمدها الظروف

الخارجية وتمنعها من الظهور ! وقد حركت الثورة الفرنسية عند الشعب الفرنسي القوة القومية بحذافيرها ... فيجب أن نسير على مثالها وأن نوجه القوة الوطنية في تمامها ضد القوى الأجنبية الغاصبة .
كان جميع أولئك الزعماء متفقين في الخطة والغاية يعملون في الخفاء ولا يترددون ، عند الضرورة ، في سبيل تحقيق أغراضهم الوطنية ، في التظاهر بخدمة المحتل وقبول شروطه حتى اليوم الذي يتمكنون فيه من خيانتته وإظهار العدة الكبرى التي أعدت في صمت لليوم المشهود .

كانت بروسيا في القرن الثامن عشر من دول الطبقة الأولى ولكنها فقدت في سنة ١٨٠٧ ولاياتها البولندية والوستفالية وصارت من دول الطبقة الثانية يحتلها نابليون بجيوشه ويبتز منها المال بكل الوسائل ولم يعين مقدار دينها الفادح إلا في اتفاقية باريس (٨ سبتمبر ١٨٠٨) وتقرر بقاء الاحتلال حتى ينتهي سداد الدين وأن لا يزيد عدد الجيش البروسي على ٤٢٠٠٠ رجل ، وقد ظل في الواقع الاحتلال الأجنبي في بروسيا لغاية سنة ١٨١٣ وكان نابليون يفخر بأنه ابتز منها مليارا فقاسى أهلها أشد أنواع البؤس والضنك وعانوا غطرسة الجنود الأجنبية وتدخل السلطات الفرنسية في حكومة البلاد وإدارتها ، وكان لا يمكن للبروسيين أن يسلموا بأن وطن

فردريك الثانى والفيلسوف كانت والشاعرين جوت وشيلر يعيش
فى ذل الاحتلال الأجنبى .

الاصلاح الاجتماعى — كانت الوطنية الألمانية
فى عصرها الأول تمثل فى ستاين وحركته التى كانت خيالية أكثر منها
عملية ، ولقد كان ذلك الوزير بعيد المهمة شديد الجرأة والاقدام
يظن فى مقدوره إحداث ثورة عاجلة فى البلاد ناسيا أن الوطنى
المستنير لا يمكن تكوينه فى عام أو عامين وانه لا بد أن يحسب
حساب للحقائق الراهنة ، والتقاليد القديمة ، والقوى الرجعية المتمثلة
فى الأشراف وأصحاب الامتيازات فانها كلها كانت تحول دون
إجراء أى إصلاح شامل بعيد الأثر فى حياة البلاد الاجتماعية
والادارية .

كان ستاين يريد تعويد البلاد الحكم الذاتى وإشراك السواد
الأعظم من الشعب فى الحياة العامة لأن الشعب سناد كل حركة
قوية فعمل على ترقيته وتحرير الفلاحين من استبداد الأشراف
الاجتماعى والسياسى ، ونشر المساواة ، وتقرير حق ملكية الأراضى
للفلاحين الذين كانوا عبيدا للأشراف أو مؤجرين لاملاك حتى
يتمكن من إزالة جميع العوامل التى تعرقل حركة البناء والرفاهية
وتقضى على الروح العامة .

في ٩ أكتوبر سنة ١٨٠٧ أصدر الملك مرسوما بإلغاء علاقة التبعية الوراثة التي كانت بين الفلاحين والأشراف وتحرير الملكية العقارية من جميع القيود القانونية التي كانت تحرم ملتزميها من حرية التصرف فيها فصارت ٤٧٠٠٠ أسرة في أراضى الحكومة تتمتع بالملكية، أما باقى الأسر فى البلاد فقد منعها الأشراف بذرائع مختلفة من التمتع بحقوقها .

وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٠٨ صدر قانون الادارة المركزية الذى لا يزال قاعدة نظام الحكومة البروسية الى اليوم ، وحسب هذا القانون انه وطد وحدة المملكة بإنشاء وزارة تحمل محل الحكومة الشخصية فى إدارة البلاد وبإلغاء الوزراء فى المقاطعات ، والقضاء على امتيازات المقاطعات المختلفة ، وتبسيط التقسيم الإدارى القديم وإصلاحه . وكان ستاين يفكر فى إنشاء مجالس مديريات وجمعية عمومية ولكن هذه الفكرة لم تتحقق إلا بعد خمسين عاما بسبب معارضة الملكية فى الإصلاح النيابى .

كان ستاين وأعدائه من المصلحين الذين على مذهب كانت من رأيهم ، استغلال جميع القوى المادية بتحطيم القيود الاقطاعية التى كانت تخنق فيها ، وجميع القوى الفكرية بإنشاء جامعة ونشر التعليم ، وكانت غايتهم من قانون ٩ أكتوبر سنة ١٨٠٧ الخاص

”بحرية التصرف في الملكية“ تحرير القوى الفردية التي تدفع الانسان الى السعى وراء الرفاهية والعيشة الراضية .

وقد رأس ستاين الوزارة في سنة ١٨٠٨ وعهد الى شارنهورست باصلاح الجيش وكان انتصار الاسبان في ذلك الوقت على نابليون يدفعه الى التفكير في الانتفاض عليه ولكن البوليس السرى الفرنسى تمكن من الوقوف على خطته فخم نابليون في الحال إخراجهم من الوزارة (٢٤ نوفمبر) وإلقاء القبض عليه فهرب في النمسا فروسيا ، وقد ظل النظام الإدارى والسياسى والعسكرى الذى أوجده ينمو في الخفاء بعده .

الاصلاح العسكرى — كان شارنهورست في مقدمة المصلحين العسكريين الذين فهموا سر انتصارات فرنسا في الثورة فكان يرى ضرورة تكوين الجيش البروسى على نمط جديد وبث روح معنوية فيه تدفعه الى الاتيان بعظام الأمور وتحزّر البلاد خصوصا بعد ما ثبت فساد النظام الآلى الذى يستند الى الرهبة والجبروت والقواعد العتيقة .

كان يريد أن يكون الجيش والأمة سواء وذلك بتعمم الخدمة الإجبارية ، وتنوير الشعب ، وإلغاء الامتيازات التى تضعف القوى المعنوية وتقضى على روح الألفة والاخاء بين الطبقات

والأفراد، ولذلك كان شارنهورست من أكبر أنصار ستاين وقد شاركه في مجهوده السياسى والاجتماعى لأنه كان يعلم أن الوطنية الحققة نتيجة التحرير الاجتماعى وانها العامل الأول فى انتصار جيوش الثورة .

وقد عول شارنهورست على تحقيق خطته الإصلاحية بعد رحيل ستاين ، وكان هاردنبرج خلف ستاين من المعتدلين الذين يعملون على تجنب كل المظاهر التى من شأنها إثارة الفرنسيين والنداءات الى الأمة التى كان ستاين يقترح على الملك اصدارها . ولكن فى عهده اشتدّ ساعد الحزب الرجعى وكان شارنهورست ممثل الحزب الوطنى فى الوزارة يشكو من اعتراض الملك على الكثير من اصلاحاته النافعة كالخدمة الاجبارية التى وضع مشروعها فى سنة ١٨٠٨، وكان يتحمل فى سبيل نجاح خطته بعض الاهدانات والعمل مع خصومه الذين يعينهم الملك .

كانت الجندية بغیضة الى الجميع ، أقرب الى المهنة منها الى الواجب الوطنى يقوم نظامها على أحكام قاسية ، ولم يكن فى بروسيا بعد تيلست خيول ولا مدافع ولا بنادق فكانت خطة شارنهورست تسليح الرجال بالحرب فى حالة حرب عاجلة والاشتغال فى الوقت نفسه باحداث اصلاحات عسكرية اجتماعية واسعة تثمر بعد زمن .

وقد عمل في ساعات اليأس (١٨٠٩ و ١٨١٠) عملا خارقا في وزارة الحربية فأنشأ مدرسة حربية لتعليم الفنون العسكرية الراقية وتخرج الضباط ، وجعل تعيين الضباط يتوقف على امتحان مسابقة يدخله الجميع من أى طبقة كانوا ، وخفف من قسوة النظام العسكرى ، وألغى نظام الجنود المرتزة .

ولكن عمله الذى يدل على الوطنية العالية التى تعمل فى الخفاء لطرد المحتل وتخليص البلاد من جوره واهاناته وتصرفه فى البلاد تصرف المالك المستبد هو الاحتيال فى تكوين جيش ضخم رغما من معارضة الملك وحزبه فى الخدمة الاجبارية ورغما من مراقبة المحتلين وعيونهم المبتوثة فى كل مكان .

نصت اتفاقية سبتمبر التى عقدت بين بروسيا و نابليون فى باريس (سنة ١٨٠٨) على جلاء الجنود الفرنسية عن بعض ولايات بروسيا ولكنها حتمت عليها أن لا يزيد عدد جيشها على ٤٢٠٠٠ جندي .

قرر شارنهورست بقاء العدد المعين لكل فرقة من الجيش كما هو ولكنه جعل يذبح فى كل فرقة تحت السلاح نفرا معينا من الاقليم التابعة له يتعلمون أهم التمرينات العسكرية فى مدة شهر ثم يحل محلهم غيرهم ، وبهذه الطريقة كانت الفرقة التى لا يزيد

عددها عن ٥٥٠ تحت السلاح يمكنها أن تضم اليها بعد مضي ثلاث سنوات ٢٥٠٠ جندي جديد تلقوا فيها مبادئ التعليم العسكري . وكان هذا العدد الاضافى المستتر هو الذى مكن بروسيا فى بداية سنة ١٨١٣ من مفاجأة نابليون بجيش لا يقل عن ٣٥٠٠٠٠

جامعة برلين — لا يزال البروسيون الى اليوم يفاخرون بأنهم فهموا فى ساعة المحنة والاضمحلال الصلة التى تربط مصير الأمة السياسى بريقها الأدبى والاجتماعى ، وقد حلت محل فلسفة القرن الثامن عشر الخيالية فلسفة عملية تقرن الفكرة بالعمل وتجعل منهما وحدة لا تتجزأ .

روى ارنست لاقيس فى كتابه عن بروسيا أن الدكتور شمالتز الأستاذ بجامعة هال التى اغاها نابليون بعد يانا قصد ملك بروسيا وكان كلاهما طريدا فعرض عليه نقل جامعة هال الى برلين ولكن مدينة هال كانت ضمت مع دوقية مجد بوج الى مملكة وستفاليا التى كان يحكمها جيروم بوناپرت فوعده فردريك غليوم محدثه بانشاء جامعة جديدة فى برلين «لأن الدولة ، فى رأيه ، يجب أن تجد فى القوى الأدبية عوضا عما فقدته من القوى المادية» .

وكان الكثيرون من الألمان بعد يانا يرون أن انشاء جامعة وطنية من عوامل انهاض بروسيا بعد تجزئتها واذلالها حتى تزيد

التربية من قوة المقاومة في النفوس الألمانية ضد الظلم الأجنبي، وكان الفلاسفة الألمان يعتبرون الهزيمة والاحتلال عارضا من العوارض لأن هناك قوة لا يصل إليها نابليون : تلك قوة الايمان والعلم التي يجب تعهدها بنشر التربية والآداب القومية بين طبقات الشعب .

وكان ستاين يقول في سنة ١٨٠٨ : « يجب أن نعول قبل كل شيء على تربية النشأ وتهذيبه ، فان اليوم الذي نكون قد تمكنا فيه من ترقية القوى الأدبية بطريقة مبنية على طبيعة الرجل الباطنة ونشرنا المبادئ التي تترن بها الحياة ، وتعهدنا بعناية واهتمام حب الله ، وحب الملك ، وحب الوطن ، فذلك هو اليوم الذي يبدو فيه جيل جديد يعتز بقوته العقلية والبدنية ويلوح المستقبل المأمول » .

أنشئت الجامعة بين ١٨٠٨ و ١٨١٠ وقد عين فيها في بدايتها أربعة أساتذة كان بينهم الفيلسوف فيشت أول مدير لها، بدأ فيشت محاضراته " بخطبه الشهيرة الى الأمة الألمانية " وازن فيها بين العبقريّة الألمانية والروح اللاتينية وأثنى على جهود الشعب الألماني وقدرته على العمل وما أداه للانسانية من خدمات بانقاذ المسيحية من الأغلال الكاثوليكية وتذكير العالم بحرية الفكر الفلسفية التي نسيها منذ القدم ، وأعلن فيشت أن الطريقة الوحيدة لاسترداد عظمة الشعب الألماني هي التربية أو « فن تكوين

الارادة عند الرجل وتحصينها » ، و بينما كان فيشت يخطب كان يسمع قرع الطبول الفرنسية في الشوارع .

على أن الجامعة لم يتم بناء نظامها ولم يوجد بها العدد الكافي من الأساتذة إلا في سنة ١٨١٠ بفضل مجهودات الفيلسوف هامبولدت تلميذ كانت وصديق جوت وشيلر ووزير المعارف العمومية في سنتي ١٨٠٩ و ١٨١٠ ، وقد سعى ذلك الوزير العامل في اختيار العلماء القادرين من الألمان وأجتذابهم بكل الوسائل وكان كثيرا ما يختار للماذة الواحدة أساتذة مختلفين في المذهب والرأى حتى « لا يستغل كل واحد منهم العلم في هدوء كما تستغل المهنة » .

وقد لعبت الجامعة دورا كبيرا في حركة سنة ١٨١٣ القومية بفضل الروح الوطنية التي كان يثبها العلماء في دروسهم وابحاثهم ، فما كادت الجنود الفرنسية تلقى الهزيمة في مجاهل روسيا حتى انتفض عليهم البروسيون ، كما سنبينه بعد ، وكان الطلبة أول من لبى داعى الوطنية ، وقد كتب أحدهم الى زميل له : « ضع ثقتك في الله وأعلم أن فناء الفرد يتوقف عليه بقاء المجموع ... اننا نريد أن نموت فداء الوطن » وقد صارت برلين منذ ذلك الوقت حاضرة الألمان العلمية وكانت تعاليم هيجل بعد تعاليم كانت من أكبر عوامل النهضة الألمانية في القرن التاسع عشر .

٢

الحرب في روسيا

ان حرب روسيا (١٨١٢ - ١٨١٣) تمثل في أكمل صورة سياسة المغامرة التي جرى عليها نابليون وكان تاليران يتوقع من جرائها نكبة عاجلة ، والواقع أن المحالفة بين اسكندر ونابليون كانت محالفة غير طبيعية لأن أطماعهما الواسعة كانت متعارضة اذ وسعت اطماع نابليون أوروبا والشرق ، وقد نجح قيصر روسيا في انتزاع فنلندة من السويد في تيلست ووضع اليد على البغدان والأفلاق في ارفورت وبسط حدود روسيا الى الطونة جنوبا ، ولكن اسكندر لم يحقق غرضه الأساسي من المحالفة وهو الاستيلاء على الاستانة جنوبا ووارسو غربا لأن نابليون كون بعد تيلست غراندوقية وارسو فأصبحت سدا في وجه روسيا ، وأبى صراحة سنة ١٨٠٩ أن يترك الروس يهيمنون على الاستانة والبوسفور .

وكان النبلاء الروسيون وعلى رأسهم أم القيصر نفسها ينددون بالمحالفة الروسية الفرنسية لأن فرنسا بلد الثورة التي حررت الفلاحين وهدمت الامتيازات والنظم القديمة في حين أن أولئك النبلاء كانوا يتخذون الفلاحين عبيدا لهم وكانوا ينفرون من المساواة .

وفوق ذلك فإن الحصار البرى قضى على تجارة الغلال والأخشاب
التي كانت تستوردها إنجلترا ويوجد فيها أولئك النبلاء موردا من أكبر
موارد الثروة والايراد .

أخذ اسكندر منذ أواسط سنة ١٨١٠ يعد العدة لمفاجأة
نابليون بجيشه فى بولندة ويفاوض إنجلترا فى عقد محالفة ، ثم سمح
فى أواخر ١٨١٠ لبعض البضائع الانجليزية بالدخول فى روسيا وفرض
الضرائب الفادحة على الحرير والنبيذ والبرونز وجميع البضائع التي
كانت فرنسا تنفرد بتوريدها إلى روسيا فألمت هذه الضربة
فرنسا لأن الأزمة الصناعية كانت فى أشدها فيها بسبب الحصار
البرى . ومن ثم بدأت العلائق تتوتر بين البلادين حتى أعلنت
روسيا الحرب على فرنسا فى سنة ١٨١٢

الائتلاف السادس — كانت إنجلترا واسبانيا فى حرب
مستمرة مع فرنسا ، وقد تمكنت روسيا من التحالف مع السويد
بوعدها بالنرويج عوضا عن فنلندة فتكوّن الائتلاف السادس ،
وبقيت النمسا وبروسيا حليفتين لنابليون فى الظاهر حتى رجحت
كفة أعدائه فانضمّا إلى الائتلاف (١٨١٣) فأصبح ائتلاف
أوروبا عاما أدا ل دولة نابليون فى سنة ١٨١٤

كون نابليون في المقدمة جيشا ضخما من ٣٠٠.٠٠٠ جندي كان نصفهم من الأجانب — وفيهم بروسيون ونمسيون — وكان الامبراطور يتوهم أنه سيتمكن من دحر أعدائه عاجلا كما أتيح له في حروبه السابقة ، ولكن الروس نجحوا هذه المرة في جره في مجاهلهم الواسعة فكانوا يتقهقرون أمامه دون أن يمكنوه من الاشتباك معهم في موقعة حاسمة حتى امتد ميدان القتال الى موسقو، وهناك حاربوه فانتصر عليهم ولم يتمكنوا من انقاذ المدينة المقدسة فأحرقوها حتى إذا دخلها وجدها خرابا (٢ سبته بر سنة ١٨١٢) وكان لابد له أن يتوغل في تلك الأرجاء البعيدة التي تعاديه أهلها وطبيعتها حتى يلحق بال جيش الروسي ويدمره تدميرا ويرغمه على الصلح ولكن حال دون ذلك أهوال الشتاء القادم ونفاد الزاد والعدة فلم يسعه إلا الرجوع أدراجه (أكتوبر سنة ١٨١٢) .

ولم يبق من جيشه في أثناء رجوعه إلا ١٠٠.٠٠٠ صاروا فريسة الثلوج والبرد والجوع والجند المتعقب ، ولم ينج نابليون من الروسيين إلا بكل مشقة بعد أن مزقت جيوشه كل ممزق ولم يتمكن من عبور نهر النيامن في ١٢ ديسمبر سنة ١٨١٢ إلا ١٨.٠٠٠ جندي كانوا البقية الباقية .

انضمام بروسيا — كانت الحرب قد انهكت الجيوش الروسية وكان اسكندر يتردد في مداومتها ولكن قواد بروسيا وزعماء

الحركة الوطنية فيها حملوا الملك على اهتبال الفرصة وتقض المحالفة المزرية بالشرف الألماني، وكان ستاين يدعو الى التطوع في الجيش النبلاء والكتاب والمحامين والأساتذة والطلبة وجميع الوطنيين المستنيرين الذين تأثروا بالحركة الفكرية فلبوا دعوته سراءا ودفعت الحركة فردريك غليوم الى التحالف مع روسيا وإصدار « نداء الى الشعب » يؤذن بالدخول في الحرب ضد فرنسا وتعميم الخدمة الاجبارية (١٧ مارس) .

عاد نابليون الى فرنسا في أثناء ذلك وتمكن بقوة العزيمة والتدبير من تأليف جيش جديد ومهاجمة الروسيين والبروسيين معا في أبريل سنة ١٨١٣ والانتصار عليهم في ألمانيا ودخول برساو في الجنوب الشرقى من برلين، وقد أحس الحلفاء عندئذ انهم بحاجة الى مساعدة النمسا للتغلب على نابليون ولكن النمسا كانت لا تزال تتأهب للحرب فطلبوا هدنة، وعرض مستشار النمسا مترنخ التوسط في الصلح رغبة منه في اكتساب بضعة أسابيع فتقرر عقد مؤتمر في مدينة براغ لوضع شروط الصلح .

اجتمع المؤتمر في يوليه وأغسطس سنة ١٨١٣ فعرض مترنخ على نابليون ايطاليا وارجاع حدود فرنسا الى الرين علما منه أن نابليون ستحملة أطماعه على رفض هذا الاقتراح وعلى ذلك يكون

مسؤولا أمام شعبه عن تعنته واستمراره في الحرب ، ولم يكن هذا المؤتمر في الواقع الا رواية هنزلية مثلها مترنخ .

وفعلا رفض نابليون الصلح على هذه القاعدة فبادر مترنخ باعلان انتهاء المؤتمر واعلان الحرب وكان في هذه الآونة أتم تجهيش جيوشه (أغسطس) ، فاجتمع هذه المرة خصوم نابليون انجلترا ، وروسيا ، وأسبانيا ، وبروسيا ، والنمسا ، والسويد في حرب طاحنة "حرب الأمم" في لينزك حيث انفصل عنه السكسونيون وانضموا الى أعدائه فدارت عليه الدائرة (١٦ - ١٨ أكتوبر ١٨١٣) فعجل بالرجوع الى فرنسا وسحق جيش بافاريا الذي كان يريد أن يقطع الطريق عليه ، وقد انحازت المانيا الى الحلفاء وكانت الحرب ، كما يسميها المؤرخون الألمان ، " انتقام الشعوب " .

حدثت مفاوضات جديدة من غير طائل في فرانكفورت فعزا الحلفاء فرنسا من كل جانب وعبثا حاول نابليون صد جموعهم ، وكان الملكيون وأنصار الحرية في فرنسا يرحبون بهم ويقابلونهم بمقاولة المنقذين والأعوان فما وصلوا باريس حتى سلمت في اثنتي عشرة ساعة (٣٠ مارس سنة ١٨١٤) وأقنع تاليران القيصر اسكندر الذي دخل باريس مع جيوش الحلفاء بضرورة إرجاع

أسرة البوربون واقصاء نابليون وذريته عن العرش حرصا على طمأنينة أوروبا وسلامتها .

وعلى ذلك تألفت في أول أبريل حكومة مؤقتة وقرّر مجلس الشيوخ الفرنسي في ٣ أبريل خلع نابليون «الذي اعتدى على حقوق الشعب بخنث الرجال وفرض الضرائب بطريقة مخالفة للدستور والقانون» فلم ير الامبراطور بدّا من التنازل عن العرش (٦ أبريل) ، وأرسل مصحوبا بحرس الى جزيرة الألبا التي كان ضمها الى فرنسا فاستوطن فيها من ٣ مايو سنة ١٨١٤ الى ٢٦ فبراير سنة ١٨١٥

معاهدة باريس الأولى ونتائجها (٣٠ مايو) —

ردّت تخوم فرنسا الى ما كانت عليه سنة ١٧٩٢ ولم تستبق إلا سافواي وأقنيون وتقرّر الجلاء عن البلاد وقبلت الحكومة الفرنسية ترك ٥٣ مدينة محصنة بما فيها من عدّة وذخيرة في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وكانت تقدر قيمة هذه العدد من مراكب (في المين) ومدافع وأسلحة بما لا يقل عن مليار ونصف فرنك .

واحتفظ الانجليز بجزيرة مالطة وبعض مستعمرات فرنسا ، وضمت بلجيكا الى هولندا لتتألف منها " الاراضي المنخفضة " وتقرر ضم فينيسيا ولومبارديا الى النمسا ، أما باقي الاراضي التي تركتها

فرنسا فقد عهد الى الدول بتوزيعها بعد شهرين في مؤتمر يعقد في فينا لتسوية جميع مسائل الصلح .

بدأ الفرنسيون يحسون نتائج الهزيمة ووقعها المر فنظروا نظرة احتقار الى الملك الحديد لويس الثامن عشر الذي ارتقى العرش بارادة أعداء البلاد .

ومما ضاعف السخط سوء تصرف الملك فان البوربون كانوا يحيون أشكال الملكية القديمة التي نقضتها الثورة فأنكر لويس الثامن عشر سيادة الأمة وادعى أنه ملك «بفضل الله» وأبى أن يقبل الدستور الذي أعده مجلس الشيوخ وفضل أن «يمنح» مكانه لائحة دستورية (charte) ، ثم أحال الى الاستيداع ٢٢٠٠٠ ضابط وأخذ يعين في الجيش الضباط المهاجرين، ويحارب رجال ونظم الثورة والامبراطورية معا بكل الوسائل فأخذ الفرنسيون من جديد يعطفون على نابليون وتناسوا وسط الاهانات المتتالية سياسته الغاشمة .

المائة يوم وموقعة واتراو — وقف نابليون على ميول الشعب والجيش فتسلل من مراقبة الأسطول البريطاني ونزل على ساحل البروفانس الجنوبي ومعه ١١٠٠ رجل في أول مارس سنة ١٨١٥ فانضم اليه بعض القواد والفرق التي أرسلت لمقاتلته ودخل باريس في ٢٠ مارس فهرب لويس الثامن عشر الى بلجيكا .

وقد حاول نابليون أن يكسب الأحرار من رجال الطبقة المتوسطة فأصدر اللائحة الإضافية الى دساتير الامبراطورية وضمنها أهم قواعد الدستور الذى منحه لويس الثامن عشر .

ولكن الحرب كانت مسألة المسائل لأن نابليون أعلن على ملأ العالم قبول معاهدة باريس ورغبته الأكيدة فى المحافظة على السلم والتمتع بخيراته ولكن الحلفاء الذى كانوا مجتمعين وقتئذ فى مؤتمر فيينا أبوا أن يعترفوا به واعتبروه خارجا على القانون فكانت الحرب أمرا محتوما .

جهز نابليون جيشا من ١٠٠٠٠٠ مقاتل انتقض بهم عاجلا على بلجيكا وكان بها جيش انجليزى بقيادة ولنجتون وجيش بروسى بقيادة بلونخر فقهرو البروسيين فى لينى (١٥ يونيه سنة ١٨١٥) ثم التقى بالانجليز والبلجيكيين والهانوفرين فى واترلو (١٨ يونيه) ، وكان نابليون ترك قائده غروشى لمراقبة بلونخر ولكن القائد البروسى خدع القائد الفرنسى ووصل الى ميدان القتال فحمل على عساكر نابليون وهى منهوكة القوى فتم النصر للحلفاء .

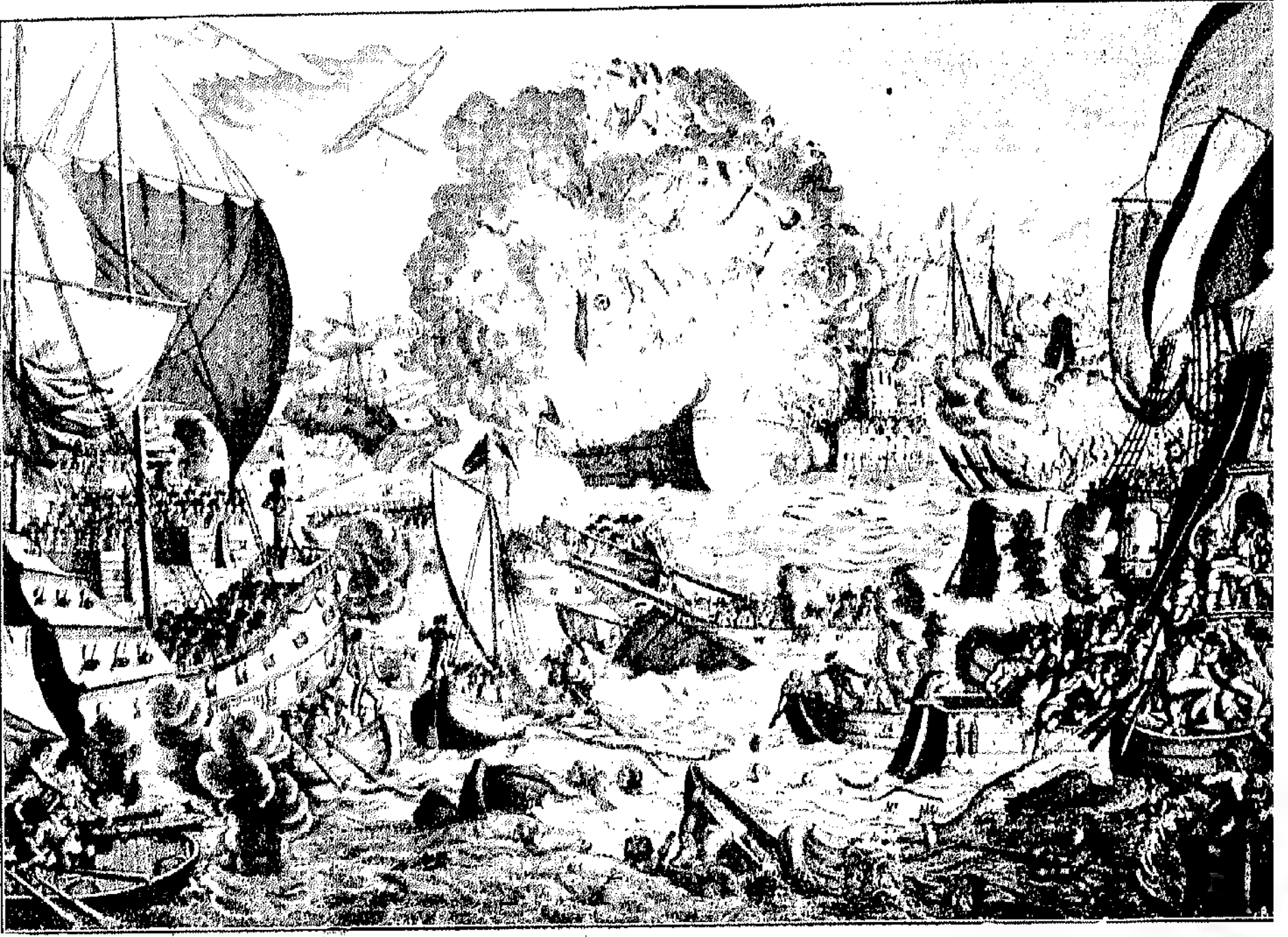
استقال نابليون ثانية على أن يخلفه ابنه (٢٢ يونيو) ولكن الحلفاء دخلوا باريس ثانية وأعادوا لويس الثامن عشر الى عرشه ، وقد لجأ نابليون الى انجلترا فعُدته أسير حرب ونفته فى جزيرة



— نلسون — تصوير أبوت (Abbott) ١٧٦٠ — ١٨٠٣ —

هوراس نلسون من أشهر قواد إنجلترا البحريين (١٧٥٨ — ١٨٠٣) . بلغ عدد الوقائع التي اشترك فيها قبل الثانية والثلاثين من العمر مائة وعشرين . وقد ضرب البحرية الفرنسية في موقعة ابي قير ضربة فاصلة (١٧٩٨) وقضى على قوتها قضاء مبرما في الطرف الاغر (٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٥) حيث لقي حتفه

موقعة ابي قير — كانت موقعة ابي قير حافلة بحوادث البطولة : جرح ابرويز Brueys قائد الاسطول الفرنسي في الساعة السابعة صباحاً في رأسه ويده فرفض كل اسعاف واستمر في اصدار اوامره ، وبعد نصف ساعة فقد فخذ الايسر فابى أن يغادر مكانه حتى لفظ نفسه . وجرح احد ضباط ابرويز جرحا بليغا في رأسه على سفينة الاورينت فارغمي انه الصغير على جسمه الدامي فحاول =



بعض البحارة ابعاده فصاح في وجههم : « لا ، لا ، اريد أن أموت معه » ولم تمض هنيهة حتى نسفت السفينة وغرقت بجميع من فيها . ساد سكون الموت ثم اشتدت الموقعة من جديد . فاستغل قائد « الاسبارطية » في الدفاع وقد بلغ الماء في قاع السفينة تسعة اقدام وكان على ظهرها مائتان وعشرون بين ميت ومحتضر ، حتى كسرت ذراعه ووقع السيف من يده فردده اليه القائد نلسون قائلاً : « احتفظ به فأنت جدير بحمله »

وحملت مقذوفة ذراع ضابط « الاعد » اليميني « فهتف : لتحي الجمهورية ! » ثم اطارت اخرى ذراعه اليسرى فصاح : « لتحي الجمهورية ! اطلقوا النار ايها الرفاق » فردد جميع البحارة هتافه وسط حماسة وطنية لامثيل لها ، ثم اطارت ثلاثة فحذه فحملوه فقال : « عاهدوني على النصر او الموت وارموا جسمى في البحر اذا استولى الانجليز على السفينة » يرى القارئ على شماله القائد ولسون وسط المعركة وأمامه السفن الفرنسية المختلفة تنسفها نيران المراكب الانجليزيه فتمزقها وتغرقها رغما من بطولة شجعانها

القديسة هيلانة حيث مضى ستة أعوام ومات في اليوم الخامس من شهر مايو سنة ١٨٢١

معاهدة باريس الثانية — أمضيت معاهدة باريس الثانية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ وكان البروسيون والألمان يريدون الاستيلاء على الألزاس واللورين وبعض المقاطعات الفرنسية ولكن الروس والانجليز لم يروا من الحكمة الجرى على هذه السياسة وقرروا إعادة فرنسا الى تخومها في سنة ١٧٩٠ فتركوا لها اقنيون وانتزعوا منها نيس وسافواى وبعض مناطق صناعية في الشمال وفرضوا عليها غرامة حربية فادحة — سبعمائة مليون فرنك — وتقرر أن يبقى في فرنسا جيش من الحلفاء مؤلف من ١٥٠٠٠٠ جندي يحتل الحصون الشمالية والشرقية مدة خمس سنوات وتولى الحكومة الفرنسية الانفاق عليه في هذه المدة .

وهكذا كانت عاقبة عودة نابليون من جزيرة الألبا نكبة على البلاد .

٣

مؤتمر فيينا

كانت فاتحة تاريخ أوروبا الحديث هزيمة نابليون لأنها حادثة أوروبية مست جميع الدول في نظمها الداخلية أوفى علاقاتها

الخارجية . كان نابليون يحكم مباشرة الامبراطورية الفرنسية والبلاد التي ضمت اليها : بلجيكا ومقاطعات الرين ، وبعض أقاليم سويسرا ، وثلاث ايطاليا ، والأراضي المنخفضة ، ومقاطعات ألمانيا على بحر الشمال ، والمقاطعات الألّيرية على ساحل الادرياتيک الشرقى — وكانت حكومته فى جميع هذه البلاد حكومة عسكرية مطلقة — وكان يسيطر على الدول المجاورة التي أرغمها على عقد تحالفات دفاعية هجومية معه : وهى ممالك أسبانيا ، وناپولى ، وإيطاليا ، ووستفاليا التي نصب أقاربه ملوكا عليها ، والدول الألمانية فى تحالف الرين ، وسويسرا ، والدنمركة .

وقد اضطر فى سنة ١٨١٢ النمسا وبروسيا الى الانضمام اليه ضد روسيا ، ولم ينج من سلطانه كما يقول سنيوبوس ، إلا الدول الواقعة فى أطراف أوروبا : إنجلترا ، وروسيا ، والسويد ، وصقلية ، والبرتغال ، وأسبانيا الثائرة ، وكانت أوروبا كلها شطرين : نابليون وأعداءه . وقد كانت هزيمة نابليون سببا فى تداعى النظام الأوروبى الذى أقامه فاتقصات منه النمسا وبروسيا سنة ١٨١٣ وانضمتا الى أعدائه فتكون ائتلاف "الحلفاء" من الدول الأربع الكبرى روسيا وإنجلترا وبروسيا والنمسا التي عوّلت على سحق نابليون وتمكنت من اجتذاب الدول الألمانية والأمراء الطليان المخلوعين .

وقد طاردت جيوش الحلفاء نابليون في سكسونيا فانتصرت عليه في ليزرك وهيمنت على ألمانيا (١٨١٣) ثم عرضت عليه الصلح (تخوم فرنسا في سنة ١٨٠٠) فرفض فغزت فرنسا في أوائل سنة ١٨١٤ ودخلت باريس وقضت على الامبراطورية .

فكر الحلفاء عندئذ في عقد مؤتمر فينا (أكتوبر سنة ١٨١٤ — يونيه سنة ١٨١٥) لنقض التعديلات التي أدخلها نابليون في نظام القارة وتصفية حروب الثورة ونابليون ونتائجها وبعبارة أخرى انشاء خريطة أوروبا السياسية من جديد .

وقد كان مؤتمر فينا أهم مؤتمر عقد بعد مؤتمر وستفاليا الذي سويت فيه مشاكل "حرب الثلاثين" ، ولكن هذا المؤتمر استأثرت الدول الكبرى فيه بالأمر وأقام تسويته على مبدأ "التوازن الأوروبي" الذي سار عليه القرن الثامن عشر ووقع في نفس الغلطة التي وقع فيها نابليون إذ لم يحسب حساباً للزمن وتطور الشعوب وانبثاق روح جديدة في أوروبا كانت الثورة أجلى مظهر لها .

كان النظام الجديد الذي وضعه المؤتمر لأوروبا في سنة ١٨١٥ ضد الطبيعة ، كما قال دييدور ، لأنه يرمي الى إضعاف وإعقام القوى التي كان نموها الحريفيدي التقدم والمدنية .

والذى يضاعف من تبعه المؤتمران الألمان، والطيّان، والبولنديين وغيرهم من الشعوب قاتلوا فى صفوف الحلفاء طلبا للحرية والاستقلال ولكن المؤتمر أبى إلا أن يحل فى أوروبا دكتاتورية رباعية محل دكتاتورية نابليون وأقام التسوية على مبادئ جامدة ضد الحرية وحقوق الشعوب كانت منشأ الحركات القومية والدستورية فى القرن التاسع عشر .

سياسة تاليران — قررت دول الحلفاء أن تتفرد بوضع نظام أوروبا الجديد والاتفاق عليه فى محادثات سرية حتى اذا تم افتتاح المؤتمر ودعى مندوبو الدول الأخرى للوافقة على قرارات لدول الأربع .

وكانت الدول تريد أن لا تشرك فرنسا فى المؤتمر ولكنها رأت من اللياقة دعوة مندوب لويس الثامن عشر تاليران ومندوب اسبانيا الى حضور الاجتماعات التمهيدية ، وقد تمكن تاليران بدهائه السياسى ولباقتة من اكتساب نفوذ واسع فى المؤتمر جعل بلاده المغلوبة على أمرها تشترك مع الدول الكبرى المنتصرة اشتراكا فعليا فى تقسيم أوروبا وتنظيمها .

احتج تاليران منذ الاجتماع الأول الذى أبلغه فيه مندوبو "الحلفاء" قرارات الدول على خطتهم وطلب افتتاح المؤتمر رسميا

وتأليف لجنة "لاعداد" المسائل قبل عرضها على المؤتمر الذى يملك وحده حق "الفصل" فيها ، وكان تاليران يريد أن تلتف الدول الصغرى التى يضحى بها حول فرنسا لمقاومة الحلفاء : وقد تقرر فعلا افتتاح المؤتمر فى أول نوفمبر وأن يكون ذلك كما طلب تاليران "طبقا لمبادئ القانون العام" .

كان مندوب فرنسا ينادى بمبدأ "القانون العام" و "الشرعية" أو حق الملوك الشرعيين الذين أخرجوا من ديارهم حتى يحول بين الحلفاء وبين التصرف فى البلاد التى فتحوها "لأن الفتح وحده لا يمنح السيادة" ، وعلى ذلك كان ملك ساكسونيا فى وقاية فرنسا ، وأبى لويس الثامن عشر الاعتراف بمورات الذى اغتصب عرش الملك الشرعى فى نابولى (أحد أفراد أسرة البوربون) .

والواقع أن قدرة تاليران لم تظهر الا حين شرع الحلفاء يتداولون فى حل المشاكل القائمة وتقسيم الأراضى والبلاد فنشأ النزاع بينهم فلعب تاليران دور حكم خصوصاً وأنه أعلن أن فرنسا ليس لها مأرب مادية وأنها متزهة من كل مطمع .

أعمال المؤتمر — الواقع أن المؤتمر لم يفتح قط وقد قررت الدول الكبرى التسوية على انفراد ولم تنقسم على نفسها إلا فى مسائل ألمانيا وبولندا :

احتفظت انجلترا بما غنمته من المستعمرات في حروب الثورة والامبراطورية فأخذت في أوروبا مالطة والجزر الأيونية. وهليوغولند واسترجعت هانوفر التي كانت من أملاك التاج البريطاني وفي خارج أوروبا سانت لوسى وطوباغو في جزر الأنتلس، وجزائر سيشل وجزيرة إيل دي فرانس في بحر الهند، والكاب وسيلان من أملاك هولندا .

واستردت النمسا الولايات الأثرية على ساحل الادرياتيک والبلاد التي ضمت الى بافاريا وأخذت بافاريا عوضا على ضفة الرين الغربية، وفقدت بلجيكا التي ضمت الى هولندا فتألفت منهما "الأراضي المنخفضة" تحت صوبلجان البرنس دورانج، واستردت في ايطاليا لومبارديا وجمهورية فينيسيا القديمة — اللتين تكونت منهما مملكة ايطاليا في عهد نابليون — وبذلك هيمنت على شمال ايطاليا وامتد نفوذها فيها بفضل ارجاع الولايات القديمة التي كان أمراءها — وأكثرهم من أسرة الهابسبورج — خاضعين لها .

وقد ضمت جمهورية جنوة القديمة الى ملك سردانية وعادت الحالة الى أصلها في ايطاليا .

قام النزاع حول بولندا وألمانيا لأن روسيا كانت تريد الاحتفاظ بغراندوقية وارسو التي كانت نصيب بروسيا في تقسيم بولندا

سنة ١٧٩٢ و ١٧٩٥، ولكن بروسيا رغبت في التنازل عنها مقابل تأييد روسيا لها في امتلاك مملكة سكسونيا لأنها بلاد ألمانية أنفع لها في اتساع النفوذ والسيطان خصوصا وان ملك سكسونيا لم ينضم الى الحلفاء كبقية الملوك والأمراء في ألمانيا، وكانت روسيا تتحدد عليه لأنه قبل من نابليون غراندوقية وارسو و«خان قضية أوروبا».

وكانت إنجلترا والنمسا بوجه أخص تعارضان في هذا الحل الذي يمكن روسيا من التقسّم في أواسط أوروبا، وبروسيا من توطيد مركزها بقوة في ألمانيا، وتتمسكان ببقاء سكسونيا. ومن ثم تجاذب الفريقان فتذرّع تاليران بحجة الدفاع عن ملك سكسونيا الشرعي ضدّ ادعاءات بروسيا «الثورية» واستفاد من انقسام الحلفاء فانحاز الى النمسا وإنجلترا وعقد بينهما وبين فرنسا محالفة دفاعية. وأخيرا أُلِف الحلفاء «الجنة الاحصاء» التي اقتطعت أربعة أجزاء من ولايات مختلفة لتعوّض على بروسيا ٣٤٠٠٠٠٠ نفس:

(١) مقاطعة بوزنانيا في بولندة (٨١٠٠٠٠ نفس) .

(٢) ضفة الرين الغربية (١٤٠٤٠٠٠) .

(٣) وستفاليا (٨٢٩٠٠٠) .

(٤) قطعة من مملكة سكسونيا (٧٨٢٠٠٠)، واحتفظ قيصر

روسيا ببقية بولندة ووعد بإنشاء مملكة دستورية فيها .

وقد أحاط الحلفاء فرنسا بسياج من الدول الصغيرة لضبطها وتركها في عزلة فألفوا « مملكة الأراضي المنخفضة » شمالا من بلجيكا وهولندا ، و « التحالف السويسرى » من اثنين وعشرين مقاطعة كفلت الدول استقلالها ، و « مملكة سردينيا » من بيمون ، وجنوة ، ونيس وسافواى (التي استردتها فى معاهدة باريس الثانية) ، ومملكة بافاريا التى أضافوا اليها لاندو واشبير على ضفة الرين الغربية ووكلوا اليها والى بروسيا مراقبة الشمال الشرقى من فرنسا ، و « الاتحاد الألمانى » من ملوك ألمانيا المستقلين برياسة النمسا .

وبينما كانت الأمور سائرة على هذه الوتيرة علم الحلفاء بعودة نابليون فأسقطوه فى واترلو وأجمعوا أمرهم على أخذ الحيطة الكافية ضد فرنسا فاتفق رأيهم على الاحتلال ، والغرامة ، والاستيلاء على أراض جديدة من ممتلكاتها فى معاهدة باريس الثانية وألفوا فى الوقت نفسه « عصبة دائمة » للدفاع عن سلامة دولهم والطمانينة العامة فى أوروبا ، وتعاهدوا على التآزر اذا مزقت المبادئ الثورية فرنسا من جديد وهددت سلامة الدول الأخرى (٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥) .

أوروبا بعد المؤتمر — كان الحلفاء بلسان الساسة والقواد ينادون أثناء الحرب فى بياناتهم بالمبادئ الكبرى ، والحقوق المقدسة ، والمحافظة على القانون العام ، واستقلال الشعوب ، ورد الحكومات الشرعية الى مقرها ، وقد وعد كوتوزوف القائد الروسى

في مارس سنة ١٨١٣ الشعوب الألمانية بالاستقلال ومنحهم دستورا «يساعد ألمانيا الناهضة الموحدة على احتلال مكانة لائقة بين أمم أوروبا جمعاء» .

كان الحلفاء اذن في حربهم يستندون الى مبادئ الثورة الفرنسية التي انتشرت في أوروبا ضد الاستبداد في جميع مظاهره ولكنهم ما كادوا يكسرون الطاغية حتى أغفلوا "الحق" و"المبادئ" ونادوا "بحق الفتح" و"المصلحة" فكان الألمان مثلاً ، كما يقول المؤرخ صوريل ، يرتجفون كلما خطر لهم ، وهم يطالبون المؤتمر بتحقيق وعوده ، أن نتيجة الضحايا الكثيرة والدماء التي أهرقت تقسيم شعوب ألمانيا بين ملوك وأمراء جدد ، وتوسيع بروسيا . كانت الروح السائدة في المؤتمر المثلة في اسكندر ومترينيخ رجعية بحثة تقدم المصلحة — كما يفهمها ساسة القرن الثامن عشر — على الحق الذي انتصرت القوة باسمه .

وقد قسم المؤتمر ممالك أوروبا ووزع شعوبها كما توزع الأسلاب طبقاً لمقتضيات "الاحصاء" ومصلحة الملوك لا مصلحة الشعوب فقسم بولندة من جديد بين بلاد وشعوب متباينة ، وضم الى بروسيا سكان الرين الكاثوليك على الضفة الغربية الذين تأثروا بالقوانين المدنية والادارة الفرنسية بدلا من السكسونيين البروتستانت

الذين يجاورونها ، وأخضع بلجيكا الكاثوليكية لحكومة الهولنديين البروتستانتية ، واعتبر ايطاليا "شكلا جغرافيا" هيمنت عليه النمسا من جديد بعد ان وعد الحلفاء شعوبها بالحرية والاستقلال ، وأعاد في ألمانيا النظام الاتحادي بدلا من تحقيق نظام الوحدة والحرية والاستقلال الذي كان كفيلا بعظمتها ، وحرم فرنسا من حدودها الطبيعية وأذلها .

حاول المؤتمر بأعماله نقض نتائج الثورة فانتشر الاستبداد في نظم الممالك الداخلية وفي العلاقات الدولية ، ولم يكن هناك "توازن" في الحقيقة وإنما كان هناك تحالف بين المستبدين الأقوياء على احماد الحرية بالقوة الغاشمة .

ويمكن القول أن تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر كان نزاعا مستمرا بين الروح الجديدة التي أوجدتها الثورة والروح الرجعية التي تمثلت في مؤتمر فيينا ، وهذا هو منشأ ثورات فرنسا ضد الملكية (في سبيل توطيد حكومة حرة في الداخل واسترداد حدود البرين) ، وثورة بلجيكا على هولندية ، وثورات ايطاليا وبولنده .

وقد قضى على أغلب نتائج المؤتمر قضاء مبرما بين سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٧٠ فاستقلت بلجيكا وتكونت مملكة ايطاليا والامبراطورية الألمانية وتوطدت النظم النيابية في أوروبا .

